الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة الستون
الملحق رقم ١ (A/60/1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الستون
الملحق رقم ١ (A/60/1)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٥

ملاحظة

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-001X

[٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-٩	١
الأول -	تحقيق السلام والأمن	١٠-٨٥	٤
	منع نشوب الصراعات وصنع السلام	١١-٣٩	٤
	حفظ السلام وبناء السلام	٤٠-٥٨	١١
	التعاون مع المنظمات الإقليمية	٥٩-٦٥	١٧
	الإرهاب	٦٦-٦٩	١٨
	المساعدة الانتخابية	٧٠-٧٤	١٩
	نزع السلاح	٧٥-٨١	٢٠
	الجزاءات	٨٢-٨٥	٢١
الثاني -	التعاون من أجل التنمية	٨٦-١٤٨	٢٣
	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	٨٦-٩٩	٢٣
	خطة الأمم المتحدة للتنمية	١٠٠-١١٩	٢٧
	الاحتياجات الخاصة لأفريقيا	١٢٠-١٢٨	٣٣
	احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١٢٩-١٣٨	٣٦
	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	١٣٩-١٤٨	٣٩
الثالث -	الوفاء بالالتزامات الإنسانية	١٤٩-١٨٢	٤٣
	حماية اللاجئين والمشردين ومساعدتهم	١٥١-١٦٠	٤٣
	المساعدة الإنسانية	١٦١-١٦٩	٤٦
	إدارة الكوارث الطبيعية	١٧٠-١٧٨	٤٩

	حماية المدنيين في الصراعات المسلحة	١٧٩-١٨٢	٥٣
الرابع -	النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان	١٨٣-٢١٦	٥٥
	التطورات في مجال حقوق الإنسان	١٨٣-١٩٢	٥٥
	المحكمة الجنائية الدولية	١٩٣-١٩٦	٥٧
	المحاكم الجنائية الدولية	١٩٧-٢٠٤	٥٨
	تعزيز سيادة القانون	٢٠٥-٢١٢	٦٠
	الشؤون القانونية	٢١٣-٢١٦	٦٢
الخامس -	الشؤون الإدارية	٢١٧-٢٤٨	٦٤
	شؤون الإدارة والتنظيم	٢١٧-٢٣٤	٦٤
	المساءلة والرقابة	٢٣٥-٢٤١	٦٩
	تعزيز المنظمة	٢٤٢-٢٤٨	٧١
السادس -	الشراكات	٢٤٩-٢٩٥	٧٤
	الاتصالات	٢٤٩-٢٧١	٧٤
	صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية	٢٧٢-٢٧٧	٧٩
	خدمات المشاريع	٢٧٨-٢٧٩	٨١
	المجتمع المدني والشراكات التجارية	٢٨٠-٢٩٥	٨١
	خاتمة	٢٩٦-٢٩٧	٨٧

مقدمة

١ - يتيح لي هذا التقرير الشامل عن أعمال المنظمة، فرصة كل عام، لاستعراض التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في بلوغ أهداف الميثاق المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين؛ وتنمية العلاقات الودية بين الدول؛ وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية؛ وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ويتطلب النجاح في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة الالتزام والدعم الكاملين من جانب الدول الأعضاء فيها، ومن المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلا عن شعوب العالم.

٢ - وقد شهد العام المنصرم تقدما كما شهد نكسات، ليس بالنسبة للأمم المتحدة فحسب وإنما للعالم أيضا. وكانت هناك تطورات إيجابية في مجال السلام والأمن، منها انتهاء الصراع بين الشمال والجنوب في السودان، وإجراء انتخابات ديمقراطية في أفغانستان والعراق، وتحسن العلاقات بين الهند وباكستان. و تقوي هذه التطورات تصميمنا على مواصلة ما نبذله من جهود في حالات الصراع الأخرى.

٣ - وقد جسمت الهجمات الإرهابية الأثيمة التي وقعت في مصر والعراق والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وغيرها حجم خطر الإرهاب. وليس هناك سبب أو اعتقاد يمكن أن يبرر استخدام الإرهاب والعنف العشوائي ضد المدنيين. والإرهاب ليس نتاج دين بعينه أو إيديولوجية بعينها، كما أنه ليس موجها إلى بلدان معينة دون غيرها أو شعب معين دون سواه. إنه تهديد لنا جميعا، وعلى المجتمع الدولي أن يواصل العمل معا من أجل مواجهته ودحره.

٤ - وإلى جانب الجهود التي تبذلها المنظمة لصون السلام والأمن، لا يزال تعزيز التنمية المستدامة هو محور أعمالنا. وجيلنا هو أول جيل تتوافر له المعرفة والموارد للقضاء على الفقر المدقع، ومن ثم لم يعد هناك أي عذر لترك ما يزيد على بليون من إخواننا من بني البشر في هذه الحالة. ويُعد تحقيق أهداف إعلان الألفية، الذي وافقت عليه جميع الدول الأعضاء كمخطط لإقامة عالم أفضل في القرن الحادي والعشرين، من صميم مهمتنا العالمية. ومن المشجِّع لي بشكل خاص، في هذا الصدد، الالتزامات التي تعهد بها مؤخرا الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء الديون. وعلى جميع الدول، المتقدمة النمو منها والنامية، أن تقوم بواجبها نحو تكثيف الكفاح ضد الفقر والمرض. ولا بد لنا من بذل جهد عالمي ضخم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وضمان تقاسم فوائد العولمة بصورة أكثر تكافؤا بين شعوب العالم.

٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ اجتاحت كارثة التسونامي بشكل لم يسبق له نظير منطقة المحيط الهندي فنشرت الموت والدمار في ١٤ بلدا عبر قارتين. وأكدت الكارثة وجود اتجاه مزعج خلال العقد الماضي يشير إلى أن عدد من يقتلون نتيجة للكوارث الطبيعية زاد بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا. وقد أعطى تدفق الدعم من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد، والتعبئة السريعة للموارد، نموذجا جديدا للاستجابة الإنسانية. وإني آمل أن يصبح التدفق العالمي للتضامن والسخاء نموذجا يُحتذى به في الاستجابة للأزمات الإنسانية الأخرى الجارية أو المقبلة.

٦ - ومن أسف أن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة في أنحاء كثيرة من العالم. ومن الواضح أن الأمر لا يزال يتطلب بذل جهود ضخمة حتى يصبح تمتع الجميع بحقوق الإنسان أمرا واقعا. فالمأساة التي وقعت في دارفور ومعاناة السكان المدنيين المروعة تمثلان واحدة من أفظع انتهاكات حقوق الإنسان. وقد بذلت وكالات منظومة الأمم المتحدة جهودا بطولية من أجل تقديم المساعدات الإنسانية للسكان. وتدعم الأمم المتحدة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي الذي تقدم قواته المساعدة لحماية السكان من التعرض لمزيد من الفظائع. وقد سرني أن مجلس الأمن وافق الآن على أن يطلب من المحكمة الجنائية الدولية أن تقوم بدور أساسي في محاسبة المتهمين بارتكاب جرائم الحرب. فأزمة دارفور ليست مجرد مشكلة أفريقية، أنها تعني المجتمع الدولي بأسره.

٧ - وخلال العام الماضي، احتل إصلاح الأمم المتحدة مكانة بارزة على جدول أعمالي. وأفضت تدابير الإصلاح الملموسة التي اتخذت منذ أن أصبحتُ أمينا عاما في عام ١٩٩٧، إلى جعل الأمم المتحدة بالفعل منظمة أكثر فعالية وكفاءة. فالمنظومة الآن أكثر اتساقا، وفي الوقت الحاضر باتت عناصرها المتباينة تعمل على نحو أفضل. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتكييف هياكل المنظمة وثقافتها المؤسسية مع التوقعات الجديدة والتحديات الجديدة.

٨ - وفي آذار/مارس الماضي، قدّمتُ إلى الدول الأعضاء مجموعة من المقترحات في تقريري المعنون ''في جو من الحرية أفسح''، وهي عبارة مقتبسة من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. وطَرحت مقترحات جريئة لكنها ممكنة التحقيق فيما يتعلق بالتنمية والأمن وحقوق الإنسان، فضلا عن مجموعة من الإصلاحات المؤسسية تشمل الأجهزة الحكومية الدولية، وإدارة الأمانة العامة، وتنسيق منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وآمل أن يتخذ الزعماء من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة

المزمع عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر، قرارات ملموسة لتحسين رخاء الشعوب وأمنها وكرامتها في كل مكان، ولتعزيز المنظمة ذاتها بوصفها أداة لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

٩ - وإنني أقدم تقريري السنوي التاسع هذا وفقا للميثاق، آملا في أن يصبح الحُلم المتجسد في الميثاق، بإقامة عالم أكثر أمنا ورخاء وعدلا، حقيقة واقعة للجميع من خلال جهودنا الجماعية.

الفصل الأول

تحقيق السلام والأمن

١٠ - عملت الأمم المتحدة خلال العام بلا كلل في أنحاء المعمورة من أجل منع نشوب الصراعات وحلها وتوطيد أركان السلام. وكانت الأدوات المستخدمة من أفغانستان إلى بوروندي، ومن العراق إلى السودان، ومن هايتي إلى الشرق الأوسط، متنوعة بتنوع الظروف. وقد بذل مبعوثيَّ مساعيهم الحميدة من أجل التوصل إلى اتفاقات سلام أو سعيا لمنع تصاعد النزاعات إلى حد يفضي إلى العنف. ونُشر حفظة السلام في مناطق الصراع بأعداد قياسية وضمن عمليات مركبة ومتعددة الأبعاد - يعملون لا من أجل توفير الأمن فحسب ولكن أيضا من أجل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ والسماح بالعودة الآمنة والمستديمة للاجئين والمشردين داخليا؛ وتقديم المساعدة للبلدان التي مزقتها الحرب، وصياغة الدساتير، وإجراء الانتخابات، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقامت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتكيف مساعداتها وفقا للاحتياجات الخاصة لمجتمعات ما بعد الصراع.

منع نشوب الصراعات وصنع السلام

١١ - لم تكن المخاطر أكبر ولا التحديات التي يواجهها السلام والأمن العالميان أعظم في أي مكان منها في **العراق**. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة وحيوية من أجل تحقيق عملية انتقال ناجحة تُفضي إلى مصالحة وطنية وحياة أفضل لجميع العراقيين. وليس هناك من خيار سوى النجاح، سواء للعراق أو للعالم أجمع.

١٢ - وتبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها للمساعدة في تحقيق ذلك بقيادة ممثلي الخاص في العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على جبهات مختلفة عديدة: من أجل القيام بعملية انتقال سياسي شاملة وقائمة على المشاركة وشفافة؛ وتقديم المساعدات من أجل الإعمار والتنمية والإغاثة الإنسانية؛ وتعزيز حماية حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، والإصلاح القضائي والقانوني. وعلى الرغم من أن انعدام الأمن ما زال يمثل عقبة، فإنني ألتمس دائما سُبلا للعمل في ظل الظروف السائدة من أجل أن تضطلع الأمم المتحدة بأنشطتها.

١٣ - وإسهاماتنا في عملية الانتقال السياسي عديدة ومستمرة. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٤، قدمت الأمم المتحدة المساعدة من أجل عقد مؤتمر وطني تم فيه اختيار المجلس الوطني المؤقت. وقامت الأمم المتحدة أيضا بدور قيادي في مساعدة المفوضية العليا المستقلة

للانتخابات في العراق في إدارتها الناجحة للانتخابات التاريخية التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعقب انعقاد الجمعية الوطنية الانتقالية في آذار/مارس وتشكيل الحكومة الانتقالية في نيسان/أبريل، دخل الانتقال السياسي للعراق مرحلة حاسمة. وتساعد الأمم المتحدة العراقيين على صياغة دستور دائم والاستعداد لإجراء استفتاء على الدستور وإجراء انتخابات من أجل تشكيل حكومة دائمة وفقا للجدول الزمني الذي أيده مجلس الأمن في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

١٤ - وفي المؤتمر الدولي المعني بالعراق، الذي عُقد في بروكسل في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أكد ممثلو أكثر من ٨٠ بلدا ومنظمة على الدور القيادي الذي تقوم به الأمم المتحدة في دعم العملية السياسية. كما رحبوا بقرار الحكومة الانتقالية إنشاء آلية تنسيق بين المانحين بقيادة العراق وبدعم من الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن يساعد المؤتمر على تكوين زخم من أجل تقاسم دولي أكبر لأعباء الإعمار السياسي والاقتصادي للعراق.

١٥ - وفي **الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني** هبطت أعمال العنف هبوطا حادا، حيث بعثت الإجراءات التي اتخذها قادة كلا الجانبين آمالا جديدة في تحقيق السلام. وقد أسفر اجتماع القمة الذي عُقد في شرم الشيخ بمصر، في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عن مجموعة من التعهدات - بما في ذلك وقف أعمال العنف والأنشطة العسكرية - تهدف إلى إعادة بناء الثقة وإنهاء دورة إراقة الدماء. وعلى الرغم من عدم استئناف المفاوضات الرسمية، اتفق الطرفان على إجراء مباحثات مباشرة لتنسيق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، المقرر أن يتم في آب/أغسطس.

١٦ - وبتفاؤل مشوب بالحذر، رحبتُ بالزخم الجديد إدراكا مني لاحتمال وقوع نكسات وتأخير. وفي زيارة قمت بها إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في آذار/مارس ٢٠٠٥، حضضتُ الجانبين على السعي لإحراز مزيد من التقدم من خلال الحوار المباشر والمفاوضات المباشرة. وفي أيار/مايو، عينت منسقا خاصا جديدا لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلا شخصيا لدى السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وظلت الأمم المتحدة أيضا معنية بهذا الأمر من خلال اشتراكها في المجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، التي اجتمعت خمس مرات في الفترة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥ قمت بتعيين مبعوث خاص معني بفك الارتباط بغزة. وعلى الرغم من تحسن المناخ للسلام، ظللت أعرب عن القلق البالغ بسبب الجدار الإسرائيلي وما له من أثر من الناحية الإنسانية. وردا على طلب من الجمعية العامة، اقترحت إطارا لسجل لقيد الأضرار الناجمة عن الجدار.

١٧ - وأصبح **لبنان** محط اهتمام دولي عقب اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، في أيلول/سبتمبر والاعتداء التفجيري المروع الذي راح ضحيته رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٠ آخرون في بيروت في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد سميت مبعوثا خاصا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي طلب في جملة أمور، انسحاب القوات الأجنبية من لبنان وحل المليشيات ونزع سلاحها. وخلص فريق خبراء عسكريين أوفدته إلى لبنان في نهاية نيسان/أبريل، وفقا لقصارى قدرته، إلى أن الأصول العسكرية السورية سُحبت تماما من لبنان، باستثناء منطقة حدودية متنازع عليها. وقد أعدت الفريق في حزيران/يونيه لاستيضاح المزاعم التي تقول باستمرار عناصر الاستخبارات السورية في العمل في البلد.

١٨ - وأثار اغتيال السيد الحريري، الذي وقع قبل عدة أشهر فقط من إجراء الانتخابات البرلمانية المقررة مخاوف من ارتداد لبنان إلى ما كان يسوده من عُنف في الماضي. وطلب إليّ مجلس الأمن، في معرض إدانته للاعتداء، أن أقدم إليه تقريرا على وجه الاستعجال عن أسباب هذا الحادث وملابساته وعواقبه. وفي غضون أيام أوفدت بعثة لتقصي الحقائق خلصت إلى وجوب أن تقوم لجنة دولية بإجراء تحقيق مستقل في الجريمة. ووافق المجلس على ذلك، وطلب إنشاء هذه اللجنة لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق في عملية التفجير. وبحلول حزيران/يونيه كانت لجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة للتحقيق قد بدأت عملها بالكامل. وقد استجبتُ أيضا لطلب من الحكومة اللبنانية بتقديم مساعدة انتخابية وذلك بنشر بعثة لمساعدة السلطات على التحضير للانتخابات البرلمانية، وتنسيق أعمال مراقبي الانتخابات الدوليين. وكان إجراء هذه الانتخابات في الموعد المقرر وعلى نحو موثوق عنصرا أساسيا في مرحلة انتقالية يُعرب فيها الشعب اللبناني عن تصميمه على تشكيل مستقبله وتعزيز مؤسساته السياسية واستعادة سيادته الكاملة.

١٩ - وفيما يتعلق بأفريقيا، تحقق إنجاز كبير في **السودان** بالتوقيع في ٩ كانون الثاني/يناير على اتفاق السلام الشامل بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد أنهى هذا الاتفاق قتالا دام عقدين بين الشمال والجنوب أدى إلى قتل وتشريد ملايين الأشخاص. وخلال المفاوضات، قدم مستشاري الخاص الدعم للطرفين ولجهود الوساطة التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وأتاح الاتفاق إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان، لتحل محل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، التي كانت قد أنشئت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ للتحضير لعملية حفظ السلام المنتظرة، فضلا عن تقديم دعم إضافي للطرفين في الأشهر الأخيرة المفضية إلى توقيع اتفاق السلام. وكان من المشجع لي عند حضوري مناسبة أداء اليمين التاريخية لحكومة الوحدة الوطنية الجديدة في ٩ تموز/يوليه بالخرطوم، تعهد الرئيس عمر حسن أ. البشير والسيد جون غارانغ النائب الأول للرئيس،

اللذين كانا بالأمس خصمين، بالسعي لتحقيق مشاركة سياسية أوسع نطاقا في الحكومة المؤقتة فضلا عن متابعة الجهود لتحقيق السلام والمصالحة في مناطق السودان التي لا يزال يفتك بها عدم الاستقرار والصراع. وكانت الوفاة المأساوية المفاجئة للسيد غارانغ النائب الأول للرئيس في ٣٠ تموز/يوليه وبعد مضي ثلاثة أسابيع فقط خسارة فادحة للسودان. ومع ذلك، طمأنتني إلى حد بعيد، منذ ذلك التاريخ، السرعة التي عينت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان خلف الدكتور غارانغ القائد سالفا كير، رئيسا للحركة، وتنصيبه بعد ذلك نائبا أول لرئيس جمهورية السودان. ومما كان له أهمية بالغة، أن الطرفين أكدا من جديد، بسرعة وبصورة رسمية التزامهما بتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٢٠ - غير أن إحلال السلام بين الشمال والجنوب لم ينه الحالة المؤلمة السائدة في منطقة غرب **دارفور** بالسودان حيث تقوم الأمم المتحدة، وسط الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان ووقف إطلاق النار، بتقديم مساعدات إنسانية ضخمة للسكان الذين تعرضوا لمعاملة وحشية. كذلك قامت الأمم المتحدة بنشاط بدعم وتشجيع الاتحاد الأفريقي في جهوده للتوسط من أجل التوصل إلى اتفاق سلام في دارفور من خلال عملية أبوجا، وفي نشره للقوات وللشرطة من أجل رصد وقف إطلاق النار وتحسين حالة الأمن في المنطقة. وكان أداء بعثة الاتحاد الأفريقي جديرا بالإعجاب في ظل ظروف صعبة بدرجة غير عادية وبموارد محدودة. ونتيجة لذلك، توقفت إلى حد بعيد أعمال العنف الرهيبة التي مُنيت بها المنطقة في الأماكن التي تعمل بها بعثة الاتحاد الأفريقي. غير أن الحالة في دارفور ما زالت لا تطاق، رغم أنني كنت قد وجدت عوامل مشجعة خلال زيارتي للمنطقة في أيار/مايو. ولا بد لطرفي الصراع من الوفاء بتعهداتهما وضمان سلامة المدنيين وبذل كل جهد لإبرام اتفاق سلام مكتمل الوجوه بنهاية عام ٢٠٠٥. وعندئذ فقط يمكن للأمن الحقيقي أن يستتب ولسكان دارفور أن يشرعوا في إعادة بناء حياتهم. وكان توقيع إعلان المبادئ لتسوية الصراع السوداني في دارفور، الذي تم في أبوجا في ٥ تموز/يوليه، بمثابة خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. إذ يحدد الإعلان شكل المفاوضات المقبلة بشأن قضايا مثل الوحدة، والدين، وتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والترتيبات الأمنية، والمسألة الرئيسية المتعلقة باستخدام الأراضي وملكيتها.

٢١ - واتخذ مجلس الأمن موقفا هاما إزاء الإفلات من العقاب في دارفور عندما قرر في آذار/مارس ٢٠٠٥ إحالة تهم جرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي للمحكمة أن تفيد من الأساس الذي أرسته من قبل لجنة التحقيق الدولية التي قُمت بإنشائها. وبالإضافة إلى ذلك، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومستشاري الخاص المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية، بزيارة دارفور بناء على طلبي وقدما توصيات إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين ومنع وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٢٢ - وفي **الصومال** تجددت الآمال في تحقيق السلام بعد أن اختتم مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية أعماله بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بتشكيل حكومة اتحادية انتقالية مقرها نيروبي. وقدمت الأمم المتحدة الدعم لعملية التفاوض بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وطُلب منها أن تقوم بدور قيادي في تنسيق الدعم الدولي من أجل تنفيذ أحكام الميثاق الاتحادي الانتقالي الذي تمخض عنه المؤتمر. وعلى الرغم من أن هذا هو أشمل جُهد يُبذل حتى الآن لتحقيق السلام، حال انعدام الأمن والنزاعات المستمرة دون انتقال الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال. وإدراكا مني للحاجة إلى قيادة من الأمم المتحدة ذات مستوى أرفع، قُمت بتعيين ممثل خاص، سيتولى رئاسة مكتب الأمم المتحدة السياسي الموسع للصومال.

٢٣ - وأحرزت الجهود المبذولة لإنهاء العنف في شمال **أوغندا** تقدما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بانعقاد أول اجتماع يتم وجها لوجه بين حكومة أوغندا و ''جيش الرب للمقاومة''. و استمرت في عام ٢٠٠٥ تلك الجهود، التي يسرها وسيط وطني وحصلت على الدعم من الأمم المتحدة وجهات أخرى في المجتمع الدولي بهدف إيجاد حل سلمي للصراع الذي دام ١٩ عاما.

٢٤ - وفي بعض البلدان الأفريقية شوهت أعمال العنف عمليات الانتقال السياسي مما حدا بالأمم المتحدة وغيرها إلى بذل جهود المساعي الحميدة لمنع تصعيد المنازعات إلى صراعات مسلحة. وقدمت الأمم المتحدة الدعم للمبادرات الإقليمية التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لكفالة احترام القواعد الدستورية خلال العملية الانتقالية في **توغو** بعد الوفاة المفاجئة للرئيس غناسينغبي إياديما. ونشطت مساعي الأمم المتحدة لإحلال السلام في **غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى** في تعزيز عملية الانتقال السلمي في هذين البلدين. وقد أوفدت مبعوثا خاصا إلى غينيا - بيساو، للمساعدة في كفالة إجراء انتخابات رئاسية سلمية وشفافة في حزيران/يونيه.

٢٥ - وواصلتُ العمل عن كثب مع رئيسي دولتي **الكاميرون ونيجيريا** من أجل تسوية نزاعهما الإقليمي بالوسائل السلمية. وفي اجتماع ثلاثي عُقد في أيار/مايو، جدد لي الرئيسان التزامهما بالمضي قدما بالعملية وفقا لحكم محكمة العدل الدولية. كما واصلت الأمم المتحدة مساعدة **غينيا الاستوائية وغابون** في الوساطة الرامية إلى تسوية نزاعهما بشأن جزيرة مبانييه.

٢٦ - وواصل ممثلي الخاص **لغرب أفريقيا** عقد اجتماعات منتظمة لرؤساء مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة وفقا لما طُلب منه في تقرير تموز/يوليه ٢٠٠٤ لبعثة مجلس الأمن إلى **غرب**

أفريقيا. وتابع مهام الدبلوماسية الوقائية التي يضطلع بها للمساعدة على إنهاء التوتر في عدة بلدان، مع القيام في الوقت نفسه أيضا بإشراك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة في وضع استراتيجية إقليمية متكاملة لمنع نشوب الصراعات.

٢٧ - وفي **كولومبيا**، تحمل المدنيون وطأة القتال المستمر. وإذ بلغ عدد المشردين داخليا نحو مليونين، فإن الوضع لم يتحسن. وازدادت أعمال العنف في النصف الأول من عام ٢٠٠٥، لا سيما الاعتداءات على المجتمعات المحلية. ومن المؤسف أن جهود إحلال السلام لم تفض إلى استئناف المفاوضات. وبينما سمحتُ بانتهاء ولاية مستشاري الخاص في نيسان/أبريل، نظرا لعدم توافر مناخ موات لإجراء مباحثات سلام، أعلنت بوضوح أن مساعي الأمم المتحدة الحميدة لا تزال متاحة لكولومبيا.

٢٨ - وانتهت أعمال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في **غواتيمالا** في نهاية عام ٢٠٠٤، حيث أتمت بنجاح ١٠ سنوات من الدعم المتفاني لعملية السلام في غواتيمالا. واتفقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع الحكومة على إنشاء مكتب في غواتيمالا كآلية متابعة لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن الناحية الأخرى، رفضت المحكمة الدستورية اتفاقا أُبرم في عام ٢٠٠٤ بين الحكومة والأمم المتحدة لإنشاء لجنة تحقيق خاصة بشأن الجماعات غير المشروعة والمنظمات الأمنية السرية.

٢٩ - وفي **قبرص** توقفت مساعيَّ الحميدة عقب نتائج استفتاء نيسان/أبريل، وشجعت جميع الأطراف على الانخراط في فترة تفكُّر. وفي أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بزيارة قبرص واليونان وتركيا للتأكد من وجهات نظر جميع الأطراف بغية مساعدتي على تحديد درجة الأولوية والموارد والكثافة التي سأتابع بها مساعيَّ الحميدة في المستقبل.

٣٠ - وما زلت أجد تشجعا في التقدم الكبير المطرد الذي أحرزته **الهند وباكستان** في حوارهما الثنائي. وكان بدء تشغيل خدمة النقل الهامة بالحافلات في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ على طول خط المراقبة بادرة سلام قوية. وقد أكد لي زعيما البلدين التزامهما بالعمل على حل جميع القضايا المعلقة، بما في ذلك قضيتا جامو وكشمير.

٣١ - وفي **نيبال**، تبذل منظومة الأمم المتحدة جهودا من أجل تعزيز وجودها وقدرتها على الاستجابة للحالة المتدهورة الناجمة عن استمرار الصراع والأزمة السياسية. ويحدوني الأمل في أن يفضي إنشاء مهمة مراقبة تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تحسينات في حالة حقوق الإنسان، مما يمكن أن يعزز بالتالي فرص مباحثات السلام. وفي

الاتصالات التي أُجريها مع الملك غيانندرا، أواصل الحث على العودة الفورية إلى الحكم الدستوري وأكرر الإعراب عن استعداد الأمم المتحدة للمساعدة في حل الصراع بالوسائل السلمية. وكجزء من هذه الجهود، قام مستشاري الخاص بزيارة نيبال في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تموز/يوليه واجتمع بالملك غيانندرا، وكبار المسؤولين بالحكومة، وزعماء الأحزاب السياسية، وبقطاع شامل من ممثلي المجتمع النيبالي.

٣٢ - وفي **آسيا الوسطى** زادت حالة انعدام الأمن، حيث وقع جيّشانُ سياسي في قيرغيزستان في آذار/مارس وتفجرت أعمال العنف في أوزبكستان في أيار/مايو. وأبلغتُ أعضاء مجلس الأمن باعتزامي إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، في تركمانستان لمواجهة انعدام الأمن المتزايد وكأداة لتعزيز التعاون بشأن طائفة من القضايا، بدءا من مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب وانتهاء بتعزيز المؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وفي طاجيكستان، اتخذت الحكومة مزيدا من الخطوات لتوطيد أركان السلام بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان.

٣٣ - وخلال زيارة قمت بها إلى **سري لانكا** في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، شجعت القيام بتعهد جماعي للتعافي من كارثة التسونامي التي حلت بمنطقة المحيط الهندي وتنشيط عملية السلام. وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم للجهود المبذولة التي تساندها حكومة النرويج من أجل إحياء مفاوضات السلام، وهي تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذه العملية على أي نحو لازم.

٣٤ - واختتمت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في **بوغانفيل** ولايتها بنجاح في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عقب إجراء انتخابات سلمية وشفافة وتنصيب أول حكومة متمتعة بالحكم الذاتي في بوغانفيل. وبتحقيق هذه الإنجازات تكون بوغانفيل قد وصلت إلى معلم رئيسي على طريق عملية السلام.

٣٥ - وقد واصلت بذل جهود المساعي الحميدة في **ميانمار**، وإن كان ذلك بدون إحراز تقدم يُذكر. إذ لم يتمكن مبعوثي الخاص من زيارة البلد منذ آذار/مارس ٢٠٠٤. واجتمعت بكبير الجنرالات ثان شوي، رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، وذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي في جاكرتا في نيسان/أبريل وأكدتُ على وجوب أن تشمل عملية الانتقال جميع الأطراف.

٣٦ - وفي **إندونيسيا**، يحدوني الأمل في نجاح محادثات السلام بين الحكومة وحركة تحرير آتشيه التي يقوم بتيسيرها رئيس مجلس مبادرة إدارة الأزمات والرئيس السابق لفنلندا. وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ارتُكبت في عام ١٩٩٩ في **تيمور - ليشتي**،

أنشأتُ لجنة خبراء مستقلة في شباط/فبراير لاستعراض المحاكمة على تلك الجرائم. وقدمت اللجنة تقريرها إليّ في نهاية أيار/مايو فأحلته إلى مجلس الأمن. وما زلت على اعتقادي الراسخ بوجوب تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة.

٣٧ - وما زال يساورني القلق بشأن الحالة في **شبه الجزيرة الكورية**. غير أنه يسرني أنه بعد فترة طويلة من الجهود الدبلوماسية المكثفة الرامية إلى تنشيط عملية بيجين، أبدت الحكومات المعنية مرونة ونوايا طيبة واتفقت على استئناف المحادثات السداسية. وسأواصل بذل قصارى جهدي لحشد المساندة الدولية لهذا النهج المتعدد الأطراف الرامي إلى جعل شبه الجزيرة خالية من الأسلحة النووية. كما سأتحرى الطرق العملية التي يمكن بها للمنظمة تعزيز أنشطتها الإنسانية والإنمائية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣٨ - وفي الأثناء نفسها، ينشط برنامج مشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سبعة بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا هي: **إكوادور وزمبابوي وغانا وغيانا وكينيا وناميبيا واليمن**، في تقديم المساعدة للحكومات والأحزاب السياسية وأعضاء المجتمع المدني في اكتساب المهارات التي تحتاجها من أجل حل المنازعات بالوسائل السلمية قبل أن تُفضي إلى العنف. وعلى صعيد آخر، عمل مستشاري الخاص المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية على وضع نظام للإنذار المبكر بالحالات التي يمكن أن تنطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٣٩ - وكما طلب مني مجلس الأمن في عام ٢٠٠٤، فإنني أعتزم أن أقدم في تشرين الأول/أكتوبر، خطة عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في كامل منظومة الأمم المتحدة، وهو القرار الذي دعا به المجلس المنظمة والدول الأعضاء فيها إلى إشراك المرأة على نحو أكثر منهجية وعلى أعلى المستويات في جهود إحلال السلام والأمن الدوليين.

حفظ السلام وبناء السلام

٤٠ - جاء العام الماضي بتحديات هائلة لمهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث ارتفع نطاق عملياتها إلى مستوى تاريخي. وبالرغم من تخفيض الالتزامات الرئيسية في سيراليون وتيمور - ليشتي، أنشأ مجلس الأمن عملية حفظ سلام جديدة قوامها ١٠ ٠٠٠ فرد في السودان. وعمل قرابة ٨٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية والموظفين المدنيين في ١٦ عملية من عمليات حفظ السلام وفي البعثات السياسية الخاصة في أفغانستان وتيمور - ليشتي.

٤١ - وقد أزعجني أيما إزعاج ما ورد من تقارير خلال السنة عن ارتكاب أفراد تابعين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عدة بعثات، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسننت سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء هذه الجرائم وهي تنطبق على جميع الأفراد العاملين في عمليات الأمم المتحدة. وإنني أشجع الدول الأعضاء بقوة على دعم إنفاذ هذه السياسة في الوحدات الوطنية التابعة لها.

٤٢ - أما التحديات التي تواجه العملية الجديدة في **السودان** فهي تحديات هائلة، بالنظر إلى تعقد الوضع، واحتمالات التدخل من جانب ''مفسدين'' من خارج عملية السلام، ناهيك عن حجم السودان في حد ذاته كأكبر بلد في أفريقيا، وعدم وجود هياكل أساسية في مناطق كثيرة، وانتشار الألغام الأرضية. وسيكون من سُبل توطيد أركان السلام تهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة والمستديمة لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ ونحو ٤ ملايين من المشردين داخليا. وعلى الرغم من هذه التحديات، شعرت بالتشجع إزاء التزام الأطراف في اتفاق السلام الشامل خلال زيارتي للمنطقة في أيار/مايو. ولن يكون التنفيذ بدون تكلفة. وعلى الحكومات أن تفي بتعهداتها السخية بتقديم الدعم للسودان، التي تعهدت بها في مؤتمر المانحين المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في أوسلو.

٤٣ - وفي **كوت ديفوار**، لم ينفذ بعد كثير من أحكام اتفاق لينا - ماركوسي الذي وقّعته الأطراف الإيفوارية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وكانت العملية العسكرية التي قامت بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار ضد مواقع القوات الجديدة في شمال البلد، وما تلا ذلك من أعمال العنف في أبيدجان وغيرها، بمثابة ضربة شديدة لعملية السلام. وتعمل الأمم المتحدة بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل دعم عملية السلام. وتقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدور هام في تعزيز الأمن. كما تقوم البعثة بمراقبة استخدام وسائط الإعلام في التحريض على الكراهية والعنف، فضلا عن مراقبة حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأسفرت جهود الوساطة التي قام بها رئيس جنوب أفريقيا، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي بعد أزمة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عن توقيع اتفاق في بريتوريا في ٦ نيسان/أبريل، يدعو الأمم المتحدة إلى القيام بدور رئيسي في نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والتحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية، المقرر أن تتم في تشرين الأول/أكتوبر، واستعادة الأمن في الشمال. ومع ذلك، فإن تنفيذ اتفاق بريتوريا يمضي ببطء. وفي تموز/يوليه، قمت بتعيين ممثل سام معني بالانتخابات في كوت ديفوار،

سيقوم بالتصديق على جميع مراحل العملية الانتخابية والتحقق من حرية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها.

٤٤ - وفي **ليبريا**، أُحرز تقدم مُطّرد، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري، في عمليات نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم؛ وفي بدء عمليات عودة واسعة النطاق للاجئين والمشردين داخليا. ولا تزال الاستعدادات لانتخاب ١١ تشرين الأول/أكتوبر تمضي في مسارها، كما أُحرز تقدم في إعادة تشكيل دائرة الشرطة الليبرية. وأحرزت حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية تقدما بطيئا في استعادة مقاليد الإدارة في أنحاء البلد. وستحتاج إلى مساعدات مستمرة حتى يمكنها تقديم الخدمات الأساسية وبسط سلطتها على كامل الدولة، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الشواغل المتعلقة بانعدام الشفافية في تحصيل الإيرادات العامة واستخدامها.

٤٥ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في **سيراليون**، برغم ما طرأ عليها من تخفيضات إضافية في الأفراد، إحراز تقدم في الوفاء بالمعايير المرجعية التي حددها لها مجلس الأمن، وتشمل: تعزيز قدرة القوات المسلحة والشرطة على صون الأمن والاستقرار؛ وتعزيز سلطة الدولة في أنحاء البلد؛ ومساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الانتشار الكامل في ليبريا المجاورة. وبعد تقييم الوضع، أوصيت بتمديد وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة نهائية مدتها ستة أشهر حتى نهاية عام ٢٠٠٥. وسيتطلب الأمر وجودا متكاملا لمنظومة الأمم المتحدة بعد رحيل البعثة لمساعدة سيراليون على توطيد أركان السلام. وقد عقد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع حكومة سيراليون، مؤتمرا بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار، في فريتاون في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه. وركز المؤتمر على دراسة مدى مساهمة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية مساهمة حقيقية في تحقيق الاستقرار، وتحديد الشروط المسبقة اللازمة لنجاح تلك البرامج.

٤٦ - ويؤسفني أنه لم يتحقق أي تقدم في الخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه الوضع في **الصحراء الغربية**. فقد مدّد مجلس الأمن مرتين ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وتمتد هذه الولاية حاليا حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ولا أزال على أهبة الاستعداد لمساعدة الأطراف في المضي نحو إيجاد حل سياسي يتيح لشعب الصحراء الغربية ممارسة حقه في تقرير المصير. وفي نفس الوقت، واصلت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تقديم الدعم لتدابير بناء الثقة المضطلع بها بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك تبادل الزيارات الأسرية بين الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف بالجزائر.

٤٧ - وقطعت عملية السلام في **بوروندي** شوطا بعيدا، عقب نشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بدعم من عملية الأمم المتحدة في بوروندي، أجري بنجاح الاستفتاء على دستور ما بعد الفترة الانتقالية، بعد أن أرجئ إجراؤه مرتين. وأجريت الانتخابات الطائفية بنجاح في حزيران/يونيه، على الرغم من وقوع بعض أعمال العنف في مراكز الاقتراع في مقاطعتين غربيتين. ومددت الفترة الانتقالية التي كان محددا لها ثلاث سنوات حتى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وحتى منتصف العام كان أكثر من ١٠ ٠٠٠ محارب سابق قد اشترك في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وصدرت قوانين بإنشاء جيش متكامل وقوة شرطة جديدين، وأنجزت عملية التجميع في أيار/مايو. وتم تسجيل الأطراف والحركات المسلحة التي وقّعت اتفاق أروشا للسلام والمصالحة بوصفها أحزابا سياسية. وسهل تحسن الحالة الأمنية عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم.

٤٨ - واستمرت حالة الجمود التي تكتنف عملية السلام بين **إريتريا وإثيوبيا**، على الرغم من الهدوء النسبي الذي ساد المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مراقبة المنطقة، وتولت رئاسة لجنة التنسيق العسكرية وتنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة حقوق الإنسان وأنشطة إزالة الألغام، بما في ذلك تطهير الطرق. ومن المحتم أن يبدأ الطرفان حوارا سلميا لمعالجة القضايا المعلقة، والمضي في نفس الوقت نحو ترسيم الحدود بدون إبطاء.

٤٩ - وفي **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، على الرغم من إحراز الحكومة الانتقالية بعض التقدم في بسط سلطتها، تعقدت عملية تقاسم السلطة بسبب العلاقات الهشة بين أعضائها. وأحرز بعض التقدم في التحضير للانتخابات، على الرغم من عدم اعتماد التشريعات اللازمة. وعملت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على كفالة اتفاق الإطار الدستوري للبلد وقوانيه الانتخابيه مع المبادئ المقبولة دوليا. كما ساعدت على تعزيز القدرة التنفيذية للشرطة الوطنية الكونغولية. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع دستور سيطرح للاستفتاء في أواخر العام. وجرى تمديد الفترة الانتقالية لمدة ستة أشهر حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر. وبدأ تسجيل الناخبين في ٢٠ حزيران/يونيه في كينشاسا.

٥٠ - وتمكن حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة من اتباع نهج أقوى نحو حماية المدنيين بعد أن أذن مجلس الأمن، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بنشر ٥ ٩٠٠ فرد إضافي من القوات والشرطة المدنية لتعزيز قدرة البعثة العسكرية والأمنية. وأسفر اقتران الضغط

العسكري والسياسي عن نزع سلاح ١٤ ٠٠٠ من أفراد الميليشيات في مقاطعة إيتوري. ومما يدعو للأسف أن ١١ فردا من حفظة السلام قتلوا أثناء تأديتهم لواجبهم.

٥١ - وكان إعلان القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في آذار/مارس ٢٠٠٥ اعتزامها التخلي عن العنف والدخول في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمثابة تطور هام. وعلى الرغم من استعدادات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإعادة المحاربين المتبقين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى وطنهم، لم يحرز أي تقدم ملموس منذ ذلك الإعلان. وفي الوقت ذاته، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة من أجل إعادة اللاجئين الروانديين من الغابات المطيرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم.

٥٢ - وفي **أفغانستان**، استمر إحراز تقدم في تنفيذ النقاط المرجعية لاتفاق بون، وذلك بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتولى الرئيس حميد قرضاي وحكومة جديدة مقاليد الأمور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عقب إجراء انتخابات رئاسية بدون وقوع حوادث أمنية كبيرة. وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية وانتخابات المحافظات المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سيكتمل في وقت لاحق من العام إنجاز النقاط المرجعية. غير أن مؤسسات الأمن والعدالة الأفغانية ومؤسسات توفير الخدمات الأساسية لا تزال على درجة بالغة من الضعف والاعتماد على المجتمع الدولي. ويتجه إنتاج الأفيون إلى التزايد. وبناء على ذلك، فإنني أفكر في احتمال وضع خطة لما بعد اتفاق بون يتم إعدادها بالتشاور الوثيق مع السلطات الأفغانية وشركائها الدوليين.

٥٣ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في **لبنان** مراقبة الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان. وشهدت السنة الماضية عددا محدودا من الاشتباكات المسلحة بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية، أسفر أسوأها عن مقتل جندي إسرائيلي وأحد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وانتهكت إسرائيل مرارا المجال الجوي اللبناني وكان هناك تطور جديد تمثّل في اختراق طائرات موجهة تابعة لحزب الله المجال الجوي الإسرائيلي مرتين. وواصلت أنا وممثليّ في المنطقة حث الأطراف على احترام الخط الأزرق والامتثال تماما لالتزاماتها. وواصلنا أيضا تأكيد الحاجة الملحة لممارسة الحكومة اللبنانية سيطرتها على استخدام القوة في كامل أراضيها ومنع وقوع أي اعتداءات من لبنان عبر الخط الأزرق.

٥٤ - وفي **تيمور - ليشتي**، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة من أجل بناء القدرات في مجال الإدارة العامة وإنفاذ القوانين والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، حيث زاد الدور الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة في هذه المجالات. وأنشأ مجلس الأمن مكتب الأمم

المتحدة في تيمور – ليشتي وعهد إليه بولاية مدتها عام واحد ينتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، خلفا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي. وخفضت العملية مرة أخرى ونقحت مهامها لتمكين حدوث انتقال سلس، لدى انتهاء الولاية، من بعثة سياسية خاصة إلى إطار للمساعدة الإنمائية المستدامة.

٥٥ – وواصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في **جورجيا** رصد وقف إطلاق النار بين الجانبين الجورجي والأبخازي والعمل على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع. وبعد أن أبرزت الانتخابات قيادة جديدة في سوخومي، اجتمع الجانبان مرة أخرى برعاية الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ واتفقا على استئناف الحوار بشأن المسائل المتعلقة بالأمن وعودة المشردين والتعاون الاقتصادي.

٥٦ – ونقلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في **كوسوفو** سلطات إضافية إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. وأظهرت حكومة كوسوفو الجديدة والمؤسسات المؤقتة التزاما أكبر بتنفيذ معايير كوسوفو، التي تعد أساسا لسياسة المجتمع الدولي في كوسوفو، والتي تهدف إلى إرساء الأسس لمجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق مستدام يمكن أن يعيش فيه الجميع بكرامة وبدون خوف. وفي ٣ حزيران/يونيه قمت بتعيين مبعوث خاص لتنفيذ استعراض شامل للوضع في كوسوفو، كما هو مبين في التقرير الذي قدمته مؤخرا إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والذي أيده مجلس الأمن في ٢٧ أيار/مايو. ويجري الاضطلاع بالاستعراض الشامل وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والبيانات الرئاسية ذات الصلة لمجلس الأمن. ويتألف الاستعراض من إجراء مشاورات مع الأطراف والمجتمع الدولي وهو واسع في نطاقه حتى يمكن تقييم الحالة الراهنة والشروط اللازمة لاتخاذ الخطوات المحتملة التالية في العملية.

٥٧ – وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في **هايتي** الاضطلاع بولايتها للمساعدة في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة، يمكن فيها المضي بالعمليتين الدستورية والسياسية. وبالرغم من استمرار الإجرام، تحسنت الأحوال الأمنية عموما بالتدريج عقب نجاح العمليات التي قامت بها القوات والشرطة التابعتان للبعثة بالاشتراك مع الشرطة الوطنية الهايتية. والأعمال التحضيرية جارية للمساعدة في تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في الربع الثالث من عام ٢٠٠٥. وقد أعاق عدم وجود إطار قانوني نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفضلا عن ذلك، احتفظت الحكومة الانتقالية بموقفها الغامض إزاء العسكريين السابقين. وظلت حالة حقوق الإنسان مدعاة للقلق البالغ.

٥٨ - وأيد مجلس الأمن توصياتي بشأن تعديل مفهوم مستوى القوة والعمليات لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في **قبرص**، بما في ذلك تخفيض عدد الأفراد العسكريين وزيادة عنصر الشرطة فيها. وتم تمديد البعثة وفقا للمفهوم الجديد للعمليات وقوام القوة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

التعاون مع المنظمات الإقليمية

٥٩ - أصبحت المنظمات الإقليمية شريكا أساسيا للأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وأتاح الاجتماع الرفيع المستوى السادس الذي عقد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في نيويورك، يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ فرصة هامة لتعزيز تلك الروابط.

٦٠ - وكان التعاون قويا بدرجة خاصة في أفريقيا، حيث اضطلعت الأمم المتحدة في حالات كثيرة بدور داعم لعملية صنع السلام والاجراءات الوقائية المضطلع بهما من جانب الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي دارفور وغيرها، شهدنا كيف تسهم عملية حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية إسهاما متناميا وقيّما. وتعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً على نحو وثيق من خلال نشر خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أديس أبابا، ومن خلال التعاون الوثيق بين الممثلين الخاصين لكلتا المنظمتين في الخرطوم وعلى نحو أوثق على ارض الواقع في دارفور. ونُفذت برامج لتبادل الموظفين مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمباحثات جارية لوضع ترتيبات مماثلة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وينطوي الدور الإقليمي المتزايد في مجال حفظ السلام أيضا على احتياجات جديدة للتنسيق والتعاون وتقديم المساعدة من جانب الشركاء الخارجيين، على النحو الذي جرت مناقشته في تقريري المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. ومن المهم تنمية هذه القدرة على نحو مكمل لموارد حفظ السلام الفريدة التابعة للأمم المتحدة التي لا غنى عنها.

٦١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، حضرت أول مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في دار السلام برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد اعتمدت القمة إعلان مبادئ يتناول القضايا المترابطة للسلام والأمن والتنمية والحكم والشؤون الإنسانية.

٦٢ - وازداد التعاون قوة مع الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي، كما يتجلى في حضوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ اجتماع المجلس الأوروبي في بروكسل، والاجتماعات التي عقدها نائب الأمين العام في ستراسبورغ وبروكسل في شباط/فبراير

٢٠٠٥ مع مسؤولين من البرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومجلس الاتحاد الأوروبي. كما استمر الحوار على مستوى العمل مما يتيح تقاسم التقييمات السياسية وتشجيع قيام تنسيق أكبر على أرض الواقع.

٦٣ - كذلك، جرى تكثيف التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فبموجب اتفاق إطاري تم التوصل إليه في أيار/مايو ٢٠٠٤ بين المفوضية الأوروبية و ١٠ كيانات تابعة للأمم المتحدة، تم حتى الآن توقيع اتفاقات شراكة استراتيجية مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٦٤ - وواصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تعاونهما في عمليات السلام على أرض الواقع، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو بصفة خاصة. وأكمل ذلك الحوار المستمر بشأن قضايا السياسة بما في ذلك اجتماعا الأمم المتحدة ولجنة التوجيه التابعة للاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وحزيران/يونيه ٢٠٠٥، ومشاركة الأمم المتحدة في ''دراسة سيناريوهات مفترضة'' للاتحاد الأوروبي في مجال حفظ السلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٦٥ - وزادت الاتصالات بشأن السلام والأمن في جنوب شرق آسيا بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وسعت الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة إلى تعزيز التعاون في مجال منع نشوب الصراعات. ووُقِّعت مذكرة تفاهم لهذا الغرض بين مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان والأمانة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة.

الإرهاب

٦٦ - الإرهاب تهديد لكل ما تعمل الأمم المتحدة من أجله، أي، احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وحماية المدنيين، والتسامح بين الشعوب والأمم، وحل المنازعات بالوسائل السلمية. ولا بد للأمم المتحدة أن تعلن بقوة ووضوح إدانتها للإرهاب وأن تكون منتدى دوليا فعالا لمكافحته.

٦٧ - وفي خطاب لي أمام مؤتمر القمة الدولي المعني بالديمقراطية والإرهاب والأمن، الذي عُقد في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٥، طرحت استراتيجية مؤلفة من خمسة أجزاء لمكافحة الإرهاب. وشددت على أن الإرهاب ليس طريقة مقبولة وفعالة لخدمة أي قضية، وحثثت الدول الأعضاء على عقد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. كما أكدت على وجوب أن لا تتعدى مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٦٨ - وقد سعيت منذ عام ٢٠٠١، إلى إيلاء أولوية لأنشطة المنظمة في مكافحة الإرهاب وتقديم توجيهات استراتيجية من أجل كفالة أن تعمل منظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر تنسيقا وفعالية في مكافحة الإرهاب. وكما أوضحت في ملاحظاتي في مدريد، يمكن للإدارات والوكالات في كامل الأمم المتحدة، بل ويجب عليها، أن تسهم في تنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وقمت مؤخرا بإنشاء فرقة عمل معنية بالتنفيذ، تتبع مكتبي، من أجل الاضطلاع بهذا العمل.

٦٩ - ويتسم التعاون بأهميته خاصة بين هيئات الأمم المتحدة المعنية مباشرة بمكافحة الإرهاب - بما في ذلك الهيئات التابعة لمجلس الأمن وأفرقة خبرائها، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعلى نفس المنوال، ونظرا لتزايد الصلات بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات، واصلت حث الدول الأعضاء على توقيع اتفاقيات مكافحة الإرهاب الحالية البالغ عددها ١٣ والتصديق عليها - بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي اعتمدتها الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ - والعمل بتعاون وثيق من أجل تنفيذها.

المساعدة الانتخابية

٧٠ - شهد العام الماضي إجراء عدة انتخابات تاريخية في بلدان تمر بفترات معقدة للانتقال نحو السلام - وهي انتخابات قامت فيها الأمم المتحدة بدور أساسي، سواء بتقديم المساعدة التقنية أو بتيسير إجراء المفاوضات المفضية إلى إنشاء مؤسسات انتخابية ووضع قوانين انتخابية. وأصبح إجراء انتخابات موثوقة عنصرا أساسيا في عمليات صنع السلام وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات.

٧١ - وقد انتهت بنجاح الأعمال التحضيرية المكثفة التي استغرقت ١٨ شهرا وتُوجت بإجراء الانتخابات الرئاسية الأفغانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وعلى الرغم من تهديدات وتخويفات الجماعات المتطرفة التي استهدفت عملية الانتخابات، كانت استجابة الناخبين كبيرة حتى في أشد المناطق اكتواء بنار الصراع. وشاركت النساء مشاركة كبيرة، تصميما منهن على المشاركة في الحياة السياسية لبلدهن، وساعدهن على ذلك عملية تسجيل الناخبين الواسعة النطاق وحملات التثقيف الموجهة. واستنادا إلى هذا النجاح، ستقوم الأمم المتحدة بتقديم المساعدة للانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات القادمة التي تعين تأجيلها إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بسبب الصعوبات التقنية والمالية.

٧٢ - كما قدم خبراء الانتخابات التابعون للأمم المتحدة دعما بالغ الأهمية للانتخابات التاريخية التي جرت في العراق في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ من أجل انتخاب الجمعية

الوطنية الانتقالية. وكانت استجابة الناخبين الكبيرة تحديا للتوقعات، بالنظر إلى مستويات العنف والتخويف من جانب المتمردين بهدف عرقلة العملية.

٧٣ - وكان تقديم الدعم الانتخابي مهما لولايات عمليات حفظ السلام والاتفاقات السياسية في العديد من البلدان، بما في ذلك بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وليبريا وهايتي. وقُدمت مساعدات لإنشاء وتنمية المؤسسات الانتخابية الوطنية؛ ولوضع التشريعات الانتخابية السليمة، ووضع نظام فعال للشكاوى والطعون؛ وتشجيع التسجيل المدني وتسجيل الناخبين؛ والقيام بحملات للتثقيف المدني وحملات إعلامية.

٧٤ - و لا يمكن للانتخابات في حد ذاتها، بطبيعة الحال، أن تحل المشاكل ذات الجذور العميقة، لا سيما في مجتمع عانى من الصدمات النفسية بسبب الصراع. وتفيد دراسة أجرتها جامعة الأمم المتحدة أن إجراء انتخابات غير ملائمة التوقيت وسيئة الإعداد في حالات متقلبة يمكن أن يزيد عمليا حالة الفوضى ويقوض التقدم نحو الديمقراطية. وإذ تؤجج هذه الانتخابات نار التوترات القائمة، يمكن أن تفضي إلى دعم المتطرفين أو تشجيع أنماط انتخابية تعكس ولاءات زمن الحرب.

نزع السلاح

٧٥ - أدت التحديات والأخطار الجديدة إلى زيادة القلق الدولي بشأن أسلحة الدمار الشامل. وكان من بين هذه التحديات والأخطار حالات عدم الامتثال لالتزامات عدم انتشار الأسلحة النووية، والأدلة على وجود شبكة نووية سرية، وعدم ثبات الالتزام بنزع السلاح، وخطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. ولا بد من إحياء الصكوك المتعددة الأطراف الرامية إلى منع الانتشار وتعزيز نزع السلاح إذا ما أُريد لهذه الصكوك أن تواصل الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

٧٦ - وفي أيار/مايو، لم يتوصل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ إلى اتفاق بشأن أي قضايا موضوعية. وضاعت الفرصة لتناول أشد المشاكل إلحاحاً ليس فقط المتعلقة بنظام عدم الانتشار النووي، ولكن أيضا بمسألة الأمن الدولي الأعم. وإنني أحث الدول الأعضاء على أن تكون أكثر تصميما في تناولها لهذه المسألة الهامة وأن تعاود النظر فيها في الشهور القادمة.

٧٧ - ولا يزال مؤتمر نزع السلاح في وضع الجمود. وسيخفق المؤتمر في استرداد أهميته كهيئة تفاوض متعددة الأطراف بشأن معاهدات نزع السلاح ما لم تشرع الدول الأطراف في إجراء مفاوضات موضوعية بشأن البنود ذات الصلة بظروف الأمن الدولي الحالية.

٧٨ - وقد واصلت الدول مناقشاتها من أجل العمل على التنفيذ الأفضل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعلى الرغم من إحراز تقدم مطرد في تدمير الترسانات الكيميائية المعلَنة، لا يزال يتعين فعل الكثير أيضا. وتتطلب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بذل مزيد من الجهود حتى يتحقق بدء نفاذ المعاهدة. وأُحرز تقدم في الفحص الموضوعي للتقارير الوطنية البالغ عددها ١١٨ المقدمة حتى الآن بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأُحرز تقدم كبير نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

٧٩ - و في عام ٢٠٠٤، تجاوزت النفقات العسكرية العالمية المقدَّرة تريليون دولار ، وكان يُتوقع لها الاستمرار في الزيادة. وفي حين تحسن الاشتراك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، يلزم إحراز تقدم أكبر فيما يتعلق بالمشاركة العالمية، ولا سيما بشأن النفقات العسكرية.

٨٠ - وكان من دواعي تشجيعي التوصل مؤخرا إلى اتفاق بشأن وضع نص صك دولي ملزِم سياسيا لتمكين الدول من التعرّف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعول عليها، يُقدم إلى الجمعية العامة لاعتماده في دورتها الستين. ويُعد قبوله خطوة إيجابية أخرى نحو الوفاء بالالتزامات السياسية الواردة في برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وإنني أحُث الدول الأعضاء على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكفالة التنفيذ المبكر والفعال لهذا الصك. كما يبشر اعتماده بالخير فيما يتعلق بالمحافظة على زخم الحوار النشط بين الدول الأعضاء بشأن التصدي لمسألة السمسرة غير المشروعة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٨١ - وأتاح مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أول فرصة لقيام الأطراف في اتفاقية عام ١٩٩٧ لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام باستعراض تلك الاتفاقية. وجعلت خطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ التي أسفر عنها مؤتمر القمة من الوفاء بالمواعيد النهائية لتطهير المناطق المزروعة بالألغام أولويتها العليا.

الجزاءات

٨٢ - خلال العام الماضي، أنشأ مجلس الأمن لجنتي جزاءات جديدتين، إحداهما بشأن كوت ديفوار، عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) والأخرى بشأن السودان، عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). وكان الهدف من التدابير التي يفرضها هذان القراران هو توفير حوافز

للسلام، وذلك بتطبيق عمليات حظر الأسلحة على الفور في كامل إقليم كوت ديفوار ومنطقة دارفور في السودان، بينما لا يبدأ نفاذ الجزاءات المفروضة على الأفراد والكيانات ذات الصلة (في شكل حظر للسفر وتجميد للأصول) إلا بعد مضي ٣٠ يوما على اتخاذ القرارين المذكورين. وأتاحت مهلة الشهر هذه حافزا للأطراف لمعاودة الاشتراك سريعا في عملية السلام بغية تفادي تطبيق تدابير جزائية أخرى. وعلى الرغم من أن لجنتي كوت ديفوار والسودان لم تسميا بعد أي أفراد أو كيانات، تُعتبر إمكانية القيام بذلك حافزا مستمرا.

٨٣ - وقد أعدت لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان ولجنة جزاءات ليبريا ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) والمعنية بالأفراد والكيانات المنتمية إلى النظام العراقي السابق قوائم الجزاءات المستهدفة، وما زالت هذه القوائم تؤدي دورا هاما في عمل تلك اللجان. وفي نهاية عام ٢٠٠٤، كان يجري إعداد مبادئ توجيهية جديدة أو منقحة في لجان الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان وليبريا وكوت ديفوار. وسيساعد اعتماد المبادئ التوجيهية المنقحة اللجان المعنية على إدارة قوائم الجزاءات المستهدفة بطريقة موحدة وشفافة.

٨٤ - وفي تطور ذي صلة بالموضوع، قرر مجلس الأمن، في قراره ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، إنشاء فريق عامل لدراسة التدابير العملية الواجب فرضها على الأفراد أو المجموعات أو الكيانات الضالعين في الأنشطة الإرهابية أو المرتبطين بها، عدا التدابير التي وضعتها لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان. كما أثار القرار إمكانية إنشاء صندوق دولي لتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية وأسرهم.

٨٥ - وواصل مجلس الأمن تلقي معلومات تفصيلية بشأن نظم جزاءاته من أفرقة الخبراء المكلفة برصد امتثال الدول والتحقيق في الانتهاكات المزعومة للجزاءات. وشملت هذه الأفرقة فريق الخبراء المعني بالصومال، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، وفريق الخبراء المعني بليبريا، وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، وفريق الخبراء المعني بالسودان. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتنفيذ التوصيات القيّمة المقدمة من أفرقة الخبراء هذه.

الفصل الثاني

التعاون من أجل التنمية

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٨٦ - وفر إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية إطارا للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتحقّق لهذا الإطار مزيد من التركيز واكتسب زخما إضافيا بإصدار تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية المعنون ''الاستثمار في التنمية: خطة عملية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية''، وكذلك تقريري المقدم إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى والمعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005 و Corr.1 و Add.1-3). وقد قدم تقرير مشروع الألفية تحليلا شاملا وطرح مجموعة من المقترحات بشأن كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. ورحبتُ من جانبي بهذه المقترحات وطرحتُ على الدول الأعضاء مجموعة من الأولويات للسير بخطة التنمية قدما إلى الأمام.

٨٧ - وخلال الأشهر الماضية، واصلت الوكالات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ استراتيجيتها ذات الركائز الأربع لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتمثل هذه الركائز فيما يلي: (أ) إدماج الأهداف في جميع جوانب عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ (ب) مساعدة البلدان النامية في إعداد التقارير المرحلية بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) العمل مع مشروع الألفية وحملة الألفية من أجل حشد التأييد العالمي للأهداف؛ (د) دعم جهود الدعوة والتوعية بناء على الاستراتيجيات الوطنية والاحتياجات الوطنية.

٨٨ - وتواصل حملة الألفية سعيها إلى حشد وتعزيز المساندة السياسية لإعلان الألفية عن طريق العمل مع الشبكات البرلمانية والسلطات المحلية ووسائط الإعلام والمنظمات ذات المنطلق الديني ومنظمات الشباب وقطاع الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الكيانات. وفي عام ٢٠٠٤، ساهمت الحملة وشركاؤها في المجتمع المدني في تحقيق إنجاز ضخم تمثل في إطلاق النداء العالمي للعمل على مكافحة الفقر، الذي يشكل أكبر تحالف تم حشده في السنوات الأخيرة لحملات مكافحة الفقر. وفي حين أن حملة الألفية كانت شريكا ضمن عدة شركاء جعلوا هذا الإنجاز ممكنا، فإن الدور الذي اضطلعت به في مجالي الدعوة والتيسير أسهم مساهمة كبيرة حقا في عملية بناء هذا التحالف.

٨٩ - وبغية تتبع مسار التقدم على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، أقيمت أيضا منظومة واسعة النطاق للرصد والإبلاغ. ويشمل رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي، التعاون بين الوكالات الدولية واللجان الإقليمية والتشاور على نحو وثيق مع الخبراء الإحصائيين الوطنيين. ويتولى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية تنسيق جهود كيانات الأمم المتحدة والدوائر الإحصائية الوطنية، وكذلك الهيئات الإحصائية الإقليمية والدولية من خارج منظومة الأمم المتحدة. ويقوم بتنسيق تجميع المؤشرات وتحليلها، واستعراض المنهجيات، ودعم البلدان في أعمال جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ بها فيما يتعلق بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وتنعكس نتائج هذا العمل فيما يجري إعداده من إحصاءات وتحليلات لاتخاذه أساسا لتقاريري السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة عن تنفيذ إعلان الألفية، وفي السلسلة القطرية لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وهي قاعدة بيانات يجري تنقيحها سنويا وتشمل أحدث سلسلة مقدمة من الوكالة الرائدة المُعيَّنة للمؤشر قيد النظر. وفي ٩ حزيران/يونيه، أصدرتُ ''تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥''، الذي يضم أكثر الإحصاءات شمولا وحداثة بشأن الأهداف والمؤشرات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، والذي أُعد عن طريق جهد تعاوني تشاركت فيه ٢٥ من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية.

٩٠ - ويُعد توافر البيانات الإحصائية بنوعية ممتازة وتوافر القدرة لدى الحكومات والجهات المانحة والمنظمات الدولية على القيام بصورة منهجية بقياس المؤشرات الموثوقة ورصدها والإبلاغ بها من الأمور الجوهرية للسياسة الإنمائية ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المساهمات المهمة في بناء القدرات الإحصائية الوطنية ما تضطلع به المنظمة من أعمال في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى المكاتب الإحصائية الوطنية وتدريب الإحصائيين الوطنيين على إنتاج المؤشرات واستعمالها. وهناك أداة برامجية اسمها ''المعلومات الإنمائية (DevInfo)'' استحدثتها منظومة الأمم المتحدة لجمع وتحليل المؤشرات بشكلها المعياري وشكلها الخاص الذي يحدده المستعمل، وتلقى الأداة حاليا قبولا متزايدا على صعيد التطبيق. فقد أخذت الحكومات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية وغيرها تستعمل هذه الأداة بصورة متزايدة لتوفير متطلبات الإبلاغ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على نحو موحد وقابل للمقارنة. وتواصل اللجان الإقليمية هي الأخرى تقديم الدعم لجهود بناء القدرات الوطنية في مجالي الرصد والإبلاغ بشأن الأهداف، عن طريق عقد حلقات تدريبية وتوفير أدوات مثل النسخة العربية من دليل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن ''مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية''. وعملا على بناء القدرات الوطنية على رصد الأهداف وتحسين استعمال المنهجيات المدعومة بالأدلة لأغراض إدارة السياسات الإنمائية، أعد برنامج

الأمم المتحدة مشروعا بشأن بناء القدرات وتوفير المعرفة الإحصائية لأغراض رصد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، يسير حاليا سيرا مطردا في مرحلة التنفيذ.

٩١ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الوكالة الرائدة في مجال الرصد على الصعيد القطري. وهو يواصل مساعدة الحكومات والأفرقة القطرية في إعداد تقاريرها ونشرها. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، كان قد صدر ١٠٤ من هذه التقارير عن ٩٣ من البلدان والأقاليم، تراوح نطاقها من البلدان المتوسطة الدخل إلى بعض من أدنى البلدان دخلا في فئة أقل البلدان نموا. وأتمت ثمانية بلدان إصدار تقاريرها الثانية (أرمينيا وألبانيا وبوليفيا والسنغال وكمبوديا وليتوانيا ومصر وموريشيوس)، وأصدر بلدان آخران، هما فييت نام والكاميرون التقرير السنوي الثالث لكل منهما. ونُشرت ثلاثة تقارير إقليمية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة تُكمِّل التقارير الوطنية بالبيانات والتحليلات بشأن الأوضاع والاتجاهات في الدول العربية، ووسط أوروبا، ومنطقة البحر الكاريبي، وبذلك بلغ العدد الكلي لتقارير الإقليمية التي أُعدت حتى الآن ستة تقارير.

٩٢ - ومن المساهمات الكبرى لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية العدد المتزايد من المبادرات الجارية والجديدة المشتركة بين الوكالات. فمن باب التصدي للتحدي المتمثل في مكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، عززت وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأغذية والزراعة التعاون فيما بينها. وتتبع هذه الوكالات بصورة مشتركة نهجا ذا مسارين، يسعى إلى تقديم المساعدة المباشرة للجياع لتلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الفورية، مع الاهتمام في الوقت ذاته بمعالجة مسائل التنمية الزراعية والريفية الأطول أجلا عن طريق تقديم الدعم لتحقيق النمو المستدام، بما في ذلك تحسين البنية الأساسية، والإدارة السليمة للموارد الطبيعية، وزيادة إمكانيات الحصول على الأراضي والمياه والائتمانات والخدمات الاجتماعية.

٩٣ - ويعيش أغلبية فقراء العالم نساء ورجالا وأطفالا، أو ما يناهز ثلاثة أرباعهم، ويعملون في المناطق الريفية. ومن الضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن تركز مبادرات الحد من الفقر على فقراء الريف وأن توضع استثمارات يُعتد بها في ميادين التنمية الريفية والزراعية. وتسعى بعض قطاعات منظومة الأمم المتحدة إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم، وتحسين إمكانية الحصول على نحو منصف على الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق. وتعمد قطاعات أخرى إلى استثمار الأغلبية العظمى من مواردها في البلدان التي تفيد الأمم المتحدة بأنها تناضل بأقصى جهد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية، وفي البلدان التي يدل انعدام البيانات عنها على وجود مشاكل كبرى على صعيد القدرات.

٩٤ - ومن الممكن تنمية القدرة على الابتكار من أجل الإسهام في بلوغ المقاصد المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق الاستدامة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويعكف معهد التكنولوجيات الجديدة التابع لجامعة الأمم المتحدة في ماستريخت بهولندا، على دراسة الكيفية التي يمكن بها إنجاز ذلك، عن طريق دراسة الأمثلة الناجحة، مثل حالات إنتاج الزهور في كولومبيا وكينيا، وإنتاج الأربيان في بنغلاديش، وأنشطة البستنة في غانا، وكلها قطاعات بدأت من نقطة تقارب الصفر منذ عشرين عاما وأصبحت حاليا ضمن أكبر مصادر حصائل الصادرات في بلدانها.

٩٥ - وهناك على وجه اليقين حاجة إلى معالجة الفقر في المناطق الحضرية عن طريق تعزيز دور المدن بوصفها محركات مولدة للنمو والتنمية الاجتماعية. وتعكف عدة مؤسسات من منظومة الأمم المتحدة على العمل سويا بهدف المساعدة على القضاء على الفقر في المناطق الحضرية، وتشجيع الحالات المستدامة للتوسع الحضري، وتعزيز التنمية الصناعية.

٩٦ - وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة التقدم في تحقيق ما يتصل بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية، أي تعميم التعليم الابتدائي وإزالة التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية. وقد تكاتفت مؤسسات شتى من منظومة الأمم المتحدة في إطار أنشطة مشتركة تستهدف المساهمة في تحقيق هذه الأهداف. وبدأ تنفيذ عدد من المبادرات لتوفير الالتزام والدعم العالميين على نحو مطرد للجهود المبذولة على الصعيد القطري في تنفيذ مبادرة توفير التعليم للجميع، التي تتولى تنسيقها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وتشمل هذه المبادرات تقرير الرصد العالمي لمبادرة توفير التعليم للجميع، الذي أصبح وثيقة مرجعية معيارية لجميع الشركاء في حقل التعليم؛ والمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن توفير التعليم للجميع؛ والمنتديات الوطنية والإقليمية المعنية بمبادرة توفير التعليم للجميع؛ والاجتماعات السنوية للفريق الرفيع المستوى المعني بمبادرة توفير التعليم للجميع؛ والفريق العامل المعني بمبادرة توفير التعليم للجميع. ومن المبادرات الأخرى في هذا المجال مبادرة المسار السريع المشمولة في إطار مبادرة توفير التعليم للجميع، التي تهدف إلى تحسين الكفاءة في تخصيص الموارد لإنجاز خدمات التعليم الابتدائي، والتوسع المنظومي، والتمويل والإنفاق المنظومي لأغراض التعليم الابتدائي؛ وتدعيم مبادرة المسار السريع عن طريق التغذية المدرسية؛ واستعمال مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم لكفالة توافر التعليم الابتدائي المدرسي لجميع الأطفال في مخيمات اللاجئين؛ وسلسلة جديدة من

تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عنوانها ''التقدم لصالح الأطفال''، وهي بمثابة تقارير للأداء بشأن مسائل الطفل المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٩٧ - وحققت مؤسسات المنظومة على مدى السنوات نجاحات كبيرة في تحصين الأطفال وخفض معدلات وفيات الأطفال. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئ فريق عامل مشترك بين الوكالات بشأن المعالجة المتكاملة لأمراض الطفولة. أما الشراكة من أجل بقاء الطفل، فهي مبادرة أخرى من المبادرات المشتركة بين الوكالات تهدف إلى توفير منتدى لتنسيق الأعمال الرامية إلى معالجة الأحوال الرئيسية التي تؤثر على صحة الطفل. وتتيح هذه الشراكة للحكومات وغيرها من الأطراف المعنية أن تتفق على اتباع نُهج متسقة، وتحفز على تضافر الجهود من أجل إعمال هذه النُهج.

٩٨ - وقد أدركت مؤسسات المنظومة أيضا منذ عهد بعيد أن القضاء على الفقر المدقع والجوع لا يمكن أن ينجح إذا لم تعالج مسائل السكان والصحة الإنجابية معالجة فعالة. ولا بد من جعل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية متاحة للجميع لكي تتحقق الأهداف المتصلة بمعدلات وفيات الأطفال والأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمساواة بين الجنسين، والأهداف المتعلقة بكفالة حق جميع النساء والرجال والأطفال في التمتع بأعلى مستويات الصحة الممكنة.

٩٩ - وتحتاج الأهداف الإنمائية للألفية قدرا أكبر من الاهتمام في البلدان الخارجة من الصراعات. ففي سياق العمليات المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لتقييم الاحتياجات وتخطيط أنشطة الإنعاش، توفر الأهداف الإنمائية أيضا أهدافا ومؤشرات مهمة لعملية التخطيط لمرحلة الانتقال التالية للخروج من الصراع. ومن ذلك على سبيل المثال أن الأهداف والمؤشرات ذات الصلة المشمولة في الأهداف الإنمائية للألفية تُستعمل حاليا فيما يتعلق بإيصال الإغاثة الإنسانية إلى اللاجئين وغيرهم من المشردين. وفي حالة البلدان الخارجة من الصراعات، يجب أن تسهم الإغاثة الإنسانية القصيرة الأمد التي تقدم بعد انتهاء الصراع في إرساء الأساس اللازم للجهود الإنمائية الأطول أمدا الرامية إلى تحقيق الأهداف.

خطة الأمم المتحدة للتنمية

١٠٠ - في حين أن الأهداف الإنمائية للألفية توفر منهاجا مقنعا لتعبئة جهود المجتمع الدولي، فإن السعي إلى تحقيقها يجب أن يكون جزءا من خطة إنمائية أوسع نطاقا تشمل أيضا احتياجات البلدان النامية المتوسطة الدخل، والمسائل المتعلقة بظاهرة انعدام المساواة الآخذة في التزايد، وأبعاد التنمية البشرية الأوسع نطاقا. ويجب بالمثل معالجة مسألة التكامل الاجتماعي

والمسائل التي تتطلب اتباع نُهُج طويلة الأجل، مثل التأثير المتفاوت لظاهرة العولمة، وزيادة مشاركة البلدان النامية في الإدارة الاقتصادية العالمية.

١٠١ -وقد عالجت المؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة معالجة متعمقة المسائل السالفة الذكر، وعالجها كذلك الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتوفر نتائج هذه المؤتمرات والاجتماعات توافقا في الآراء يستند إلى قاعدة عريضة مؤداه أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بشتى قطاعاتها على تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية بكامل نطاقها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة باستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة على هذا النحو استعراضا تفصيليا، بينما يعمد المجلس نفسه إلى تناول الأمر بنظرة متكاملة شاملة لجميع القطاعات.

١٠٢ - وقامت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، باستعراض التقدم المحرز على مدى السنوات العشر الماضية في تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقودة في عام ١٩٩٥، بما في ذلك الأداء العالمي في مجال العمل على تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة. وتضطلع حاليا كيانات شتى في منظومة الأمم المتحدة بمشاريع منها ما يستهدف مثلا جعل العمالة جزءا من عمليات البرمجة القطرية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلدان النامية، ومكافحة البطالة في المناطق الريفية، والإسهام في تنمية المهارات. وتقوم شبكة تشغيل الشباب، التي أَنشَأتُها في عام ٢٠٠١ بالاشتراك مع رئيسي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، بالتشجيع على إعداد خطط عمل وطنية لتشغيل الشباب في عدد متزايد من البلدان.

١٠٣ - وشكَّل تعزيز التكامل الاجتماعي إحدى القضايا الأساسية التي عالجها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥. ويتضمن إعلان كوبنهاغن، وهو أحد النواتج الرئيسية لمؤتمر القمة، التزاما محددا بتعزيز التكامل الاجتماعي عن طريق إقامة مجتمعات تنعم بالاستقرار والأمان والعدالة والتسامح وتحترم التنوع. ويضع إعلان الألفية بدوره التكامل الاجتماعي ضمن كوكبته المؤلفة من السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفي حين أنه قد تحقق بعض التقدم في مجالات مثل الانضمام إلى الصكوك القانونية التي تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضاء على التمييز، فإن مفهوم التكامل الاجتماعي لم يُستوعب بعد تماما داخل الخطاب الإنمائي العام. والتحدي الماثل هنا هو كفالة أن يصبح مفهوم التكامل الاجتماعي مندرجا في صميم السياسات جميعها، وإيجاد السبل والوسائل العملية المؤدية إلى إقامة ''مجتمع للجميع''.

١٠٤ - وقد شددت لجنة التنمية الاجتماعية على ضرورة بذل المزيد من الجهود المتكاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ التزامات كوبنهاغن الأوسع نطاقا. ولا يزال الاحتياج قائما إلى الخطط الوطنية الشاملة والمنهجية التي تعالج الشواغل الخاصة للشباب والفئات الضعيفة، بما في ذلك الشعوب الأصلية وكبار السن والمعوقون والمشردون داخليا. ومن ثم فإنه من الضروري كفالة مراعاة احتياجات هذه الفئات الضعيفة وشواغلها في المبادرات المتخذة على صعيد السياسات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تستلزم تخفيض نسبة الفقر والجوع إلى النصف. وتداوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز التكامل الاجتماعي ودحر الإقصاء وزيادة مشاركة الفئات الاجتماعية في التنمية وفي صنع القرارات على الصعيد الوطني. وإسهاما في تنفيذ خطة عمل مدريد بشأن الشيخوخة، التي مثلت الناتج الرئيسي للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ساعدت الإدارة الحكومات على كفالة إدماج الفقراء كبار السن إدماجا جليا في العمليات الإنمائية، بما في ذلك برامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٥ - واعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ مذكرة إرشادية بشأن الحلول الدائمة للمشردين. وبذلك اعتُمدت للمرة الأولى سياسة مشتركة فيما بين العناصر الإنمائية الفاعلة في الأمم المتحدة بشأن أهمية التوصل إلى حلول دائمة للمشردين وبشأن كيفية إدماج هذه الحلول في استراتيجيات التخطيط والتنفيذ المشتركة. وقد أُدرجت المذكرة الإرشادية في المبادئ التوجيهية القائمة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التقييم القطري المشترك وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٠٦ - وقامت لجنة وضع المرأة، في دورتها التاسعة والأربعين المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، باستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعقودة في عام ٢٠٠٠. وبعد انقضاء عشر سنوات على انعقاد مؤتمر بيجين، لا يزال التقدم منعدما في مجالات عديدة. ومن ذلك مثلا أن معدلات العنف ضد المرأة لا تزال مرتفعة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مناطق في الصراع المسلح. وهناك تزايد في معدلات إصابة المرأة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وانعدام المساواة بين الجنسين في حقل العمالة، وافتقار إلى حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، ونقص في تكافؤ فرص الحصول بموجب القانون على الأراضي والممتلكات، إلى جانب نقائص أخرى. وشدد الإعلان الختامي الصادر عن اللجنة على أن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين أمر ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية.

١٠٧ - ولكي تتحقق جميع الأهداف الستة لمبادرة توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، يستحيل الفصل بين قضيتي إتاحة فرص التعليم ومستوى جودته، ولا بد من معالجتهما معا في آن واحد، وتحقيق تحسينات في كل منهما عن طريق مبادرات وطنية ودولية. وقد ركز الفريق الرفيع المستوى المعني بمبادرة توفير التعليم للجميع الذي انعقد في برازيليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ على جودة التعليم. ويسهم عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، في سياق المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، على تحسين التعليم من حيث نوعيته ودرجة ملاءمته.

١٠٨ - ويستمر إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف التي حُددت في عام ٢٠٠٢، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وذلك عن طريق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ شتى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وحضر الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أكثر من ٢٥ وزيرا حكوميا ذوي اختصاصات تنوعت بين المالية والتنمية والتخطيط والتجارة والإسكان والمياه والصحة والبيئة. وركزت الدورة على مسألتين من المسائل الشاملة لعدة تخصصات هما مسألتا المياه والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية. وشارك في الدورة أيضا أكثر من ١٥٠ من منظمات الفئات الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة. وتم التوصل إلى اتفاق على مجموعة من الخيارات العملية على صعيد السياسات يُقصد بها تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ التزامات جوهانسبرغ التي تقضي بتوفير المياه النظيفة والمرافق الصحية الأساسية والإسكان اللائق.

١٠٩ - وتحقق أخيرا في شباط/فبراير ٢٠٠٥ الهدف المتعهد به في إعلان الألفية بشأن كفالة أن يبدأ نفاذ بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وذلك عقب تصديق الاتحاد الروسي عليه، مما يكفل استمرار جهود التخفيف في العقد المقبل. وسجل انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في بوينس أيرس في الفترة من ٦ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ انقضاء ١٠ سنوات من العمل في ظل الاتفاقية الإطارية، وتم فيها اعتماد مجموعة من التدابير الرامية إلى مساعدة البلدان على التأهب لتغير المناخ. وعُقد المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في بونتا دل إستي، أوروغواي، في الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، مسجلا بداية جهد دولي طموح يرمي إلى تخليص العالم من المركبات الثنائية الفينيل المتعدد الكلور، ومركبات الديوكسين والفيوران، فضلا عن تسعة أصناف شديدة الخطورة من مبيدات الآفات، بما فيها مادة الـ د. د. ت.

١١٠ - وفي الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعقودة في نيروبي في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعطى المجلس والمنتدى البيئي الوزاري العالمي زخما جديدا لتنفيذ جدول الأعمال البيئي على جبهات واسعة التنوع. واعتمدت الحكومات أيضا بصفة رسمية خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، التي ستساعد على تركيز أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان النامية، مما يفيد في تحقيق الهدف العام للبرنامج المتمثل في مكافحة الفقر عن طريق ترويج مفهوم ''البيئة من أجل التنمية''.

١١١ - ولا يزال تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي هو النتيجة الرئيسية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في عام ٢٠٠٢، يمثل أمرا بالغ الأهمية لتعزيز خطة التنمية العالمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأقر توافق آراء مونتيري بأن سياسات الاقتصاد الكلي الفعالة اقتصاديا والمراعية للاعتبارات الاجتماعية لازمة لتحقيق نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة.

١١٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، استضاف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعه السنوي الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وكان الموضوع العام لذلك الاجتماع هو ''التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري: تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية''. وفي رأيي أن هذا الاجتماع السنوي يمثل منبرا فريدا لتعزيز التساوق داخل المنظومة بشأن القضايا الاقتصادية والمالية دعما لخطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي انعقد في نيويورك في يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أسهم بقدر إضافي في تحديد المهام المقبلة في مجال التنفيذ الشامل لتوافق آراء مونتيري، التي تتسم بأهمية خاصة في سياق التأهب للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر.

١١٣ - وأقر توافق آراء مونتيري بأن التجارة محرك قوي من محركات النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وما برحت مؤسسات شتى في منظومة الأمم المتحدة تتعاون فيما بينها على بناء القدرات المتصلة بالتجارة، ولا سيما في أقل البلدان نموا، لإدماج هذه البلدان على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي، وتمكينها من جني مزيد من الفوائد الناتجة عن العولمة. ومن الأمثلة البارزة لهذا التعاون الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، الذي تتوحد فيه جهود صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية،

في شراكة مع مقدمي المنح الثنائية والبلدان المستفيدة. ويدعم هذا الإطار المتكامل خطط التنمية الوطنية بدراسات تشخيصية تهدف إلى تحديد الاحتياجات في مجال تنمية التجارة وتلبية هذه الاحتياجات. وتظهر التجربة أن إصلاح السياسات التجارية الرسمية ليس كافيا لتحفيز النمو. وهناك حاجة إلى معالجة مجموعة متنوعة من العقبات تشمل ضعف المؤسسات ونقائص البنية الأساسية والحواجز التجارية في بعض الأسواق الرئيسية.

١١٤ - ويرى توافق آراء مونتيري أن الائتمانات الصغيرة مصدر ابتكاري لتمويل التنمية. وقد جمعت السنة الدولية للائتمانات الصغيرة ٢٠٠٥، التي أعلنتها الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ما بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تشجيع وسائل التمويل والائتمان الصغيرة بوصفها أداة رئيسية من أدوات الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٥ - ومن الأبعاد المهمة الشاملة لعدة قطاعات في خطة الأمم المتحدة للتنمية تعزيز الحكم الرشيد على الصعيدين العالمي والوطني. ويمثل التركيز القوي الذي يوليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الديمقراطي استجابة للطلب المتزايد للحصول على الدعم والذي يرد من العديد من البلدان النامية، إدراكا لأهمية جعل المؤسسات والعمليات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١١٦ - وأكدت لجنة الأمم المتحدة لخبراء الإدارة العامة، في دورتها الرابعة المعقودة في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، على ضرورة كفالة توافر النزاهة والشفافية والمساءلة في السياسات التي تخدم مصالح الفقراء. وتوفر الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر مجالا للاضطلاع بعملية تشاركية خاضعة للمساءلة متوائمة مع الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وهي، تحقيق بيئة مستقرة على صعيد الاقتصاد الكلي، وإسناد دور قوي للقطاع الخاص متوافق مع الأهداف الإنمائية، والحوار مع المجتمع المدني بغية تعميم مراعاة شواغل الفقراء في سياق السياسات العامة.

١١٧ - ويقر كل من إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وتوافق آراء مونتيري إقرارا صريحا بأن الفساد خطر من الأخطار الجسيمة التي تهدد التنمية المستدامة ويدعوان إلى القيام على سبيل الأولوية باتخاذ تدابير على جميع المستويات لمكافحة الفساد. وقد بلغ عدد البلدان التي وقّعت حتى الآن على أول معاهدة عالمية ملزمة قانونا لمكافحة الفساد، التي اعتمدتها الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ما مجموعه ١١٨ بلدا، وبلغ عدد البلدان التي صدقت عليها ١٥ بلدا. وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ لدى إيداع الصك الثلاثين للتصديق

عليها. وسيمكّن التصديق على المعاهدة ودخولها حيز النفاذ الدول الأطراف من استخدام الصك، وبالتالي منع الفساد واكتشافه ومكافحته بمزيد من الفعالية على الصعيدين الوطني والدولي معا.

١١٨ - وبدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شباط/فبراير ١٩٩٩ برنامجا عالميا لمكافحة الفساد ليكون وسيلة لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. والغرض من البرنامج هو تقوية الأطر القانونية والمؤسسية وصوغ توجيهات بشأن السياسات، إلى جانب تعزيز التعاون فيما بين الوكالات العاملة في شؤون السياسات والدعوة والإنفاذ في مجال مكافحة الفساد. ويتولى البرنامج حتى تاريخه إدارة ١٥ مشروعا لتقديم المساعدة التقنية دعما للدول الأعضاء في مجال منع الفساد ومكافحته. وتركز هذه المشاريع تركيزا رئيسيا على تعزيز النزاهة القضائية وتقوية القضاء الجنائي. ويُعد هذا المجال مجالا استراتيجيا فريدا، خصوصا في الدول الخارجة من الصراعات، حيث يُرجح أن تؤثر الإجراءات المتخذة لإعادة توطيد سيادة القانون تأثيرا كبيرا، وتسهم بوجه عام في تحقيق الاستقرار. ويعاون المكتب الدول الأعضاء أيضا على إعمال المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق تقديم المساعدة التقنية المباشرة.

١١٩ - ولا تزال زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة تشكل عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة لبعض البلدان. ويُضطلع بتدابير مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة لإجراء عمليات مسح سنوية للمحاصيل في البلدان المعنية. وتوفر هذه العمليات للمجتمع الدولي تحليلات لاتجاهات إنتاج المخدرات غير المشروعة. وهي تتيح أيضا معلومات موثوقة يمكن أن تعتمد عليها الاستراتيجيات الإنمائية لتوفير مصادر بديلة مستدامة لاكتساب الرزق للزراع الذين يعتمدون على هذه الزراعة غير المشروعة.

الاحتياجات الخاصة لأفريقيا

١٢٠ - تواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم من أجل تنمية أفريقيا. وقد قام الفريق المستقل المؤلف من شخصيات بارزة الذي أنشأتُه في العام الماضي للتوصية بالطرق التي ينبغي اتباعها لتعبئة الدعم الدولي لصالح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بتقديم تقريره الأول في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٢١ - وسعيا إلى تشجيع المشاركة من جانب القطاع الخاص في تنفيذ الشراكة الجديدة، وحشد الموارد من القطاع الخاص لهذا الغرض، قام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بتنظيم اجتماعين، أحدهما حلقة نقاشية بشأن تعزيز القطاع الخاص المحلي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والآخر اجتماع لفريق من الخبراء عُقد بالاشتراك مع أمانة الشراكة

الجديدة في آذار/مارس ٢٠٠٥ بشأن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ الشراكة الجديدة. وتناولت الدراسات التي قُدمت في هذا الاجتماع الأخير تناولا تفصيليا طبيعة مشاركة القطاع الخاص ونطاقها، بما في ذلك المشاركة في رأس المال، وتشكيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع أنواع أخرى من المشاريع المشتركة.

١٢٢ - وشارك الموظفون التقنيون التابعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة فعلية في بعثات الدعم الموفدة في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة إلى عدد من البلدان، منها غانا (أيار/مايو ٢٠٠٤)، ورواندا (حزيران/يونيه ٢٠٠٤)، وموريشيوس (حزيران/يونيه ٢٠٠٤)، وكينيا (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وأوغندا (شباط/فبراير ٢٠٠٤). ومن المقرر إيفاد بعثات في وقت لاحق إلى مالي وموزامبيق وجنوب أفريقيا. وفي إطار ما يقدمه البرنامج الإنمائي من دعم مؤسسي، شارك البرنامج مشاركة فعلية في أعمال التخطيط وقدم دعما تقنيا وإداريا مباشرا إلى فريق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وأمانتها. ويدعم البرنامج جميع الأعمال التحضيرية القطرية التي تضطلع بها الدول الأعضاء، بما في ذلك تقديم الدعم المؤسسي لمراكز تنسيق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وإقامة الهياكل الوطنية اللازمة للإشراف على العملية (مثل اللجان الوطنية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران)، فضلا عن تنظيم حلقات تدريبية لأغراض التوعية.

١٢٣ - وما برحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقدم مجموعة واسعة النطاق من الخدمات التقنية والاستشارية دعما للمهام المستهدفة بشأن الإدارة في إطار الشراكة الجديدة، بما في ذلك تقديم الدعم لما يلي: تصميم برامج الشراكة الجديدة في مجالي الإدارة وبناء القدرات فيما يتعلق بمواضيع الإدارة العامة، والقيادة المفيدة لأداء القطاع العام، ومعالجة المنازعات؛ واستراتيجيات بث الطابع المهني والمبادئ الأخلاقية في عموم قطاعات الخدمة العامة الأفريقية؛ وتعزيز برلمانات أفريقيا؛ والبوابة الشبكية للموارد الإدارية الأفريقية التي أنشأتها الإدارة على شبكة الإنترنت، كما أن الإدارة هي المنظم الرئيسي لمؤتمر البلدان الأفريقية لوزراء الخدمات العامة، وهو اجتماع يُعقد كل سنتين بالاشتراك مع أمانة الشراكة الجديدة.

١٢٤ - ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الجهة المنظمة لمجموعة الأمم المتحدة الفرعية المتعلقة بالاستجابة الإنسانية والإنعاش بعد انتهاء الصراع، التي تستهدف العمل على إقامة وتنفيذ برامج متكاملة في البلدان الخارجة من الصراعات للإسهام في إعادة البناء وإدامة السلام والاستقرار. وتعكف المفوضية حاليا على تحليل ١٤ حالة انتقالية في أفريقيا بغية

تحديد الثغرات الحرجة والكيفية التي يمكن أن تحسن بها فعالية ما تبذله من جهود في هذا المجال. وسيكون هذا التحليل هاديا للمبادرات البرنامجية المقبلة، وسيسهم في أعمال الشراكة الجديدة والأعمال التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة.

١٢٥ - وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم للمؤتمر الإقليمي الأول للمرأة الذي عُقد في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، استعدادا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المعقود في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وتناول المؤتمر الاحتياجات المحددة للمرأة في الأمور المتصلة بالسلام والأمن، والديمقراطية والحكم، والتكامل الاقتصادي والإقليمي، والشؤون الإنسانية والاجتماعية. وأسفر الاجتماع عن إصدار إعلان كيغالي، الذي أُدمج فيما بعد في وثيقة دار السلام الختامية التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في المؤتمر الدولي.

١٢٦ - وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتقديم الخدمات الاستشارية ورعاية برامج التعاون التقني دعما للحكومات الأفريقية في مجال الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واستهدفت هذه الجهود على وجه الخصوص تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ الاتفاقية وبناء القدرات لدى القضاة لتمكينهم من تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وعملت الإدارة أيضا مع الأجهزة الوطنية المختصة بالنهوض بالمرأة بهدف مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

١٢٧ - واضطلع برنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع الشراكة الجديدة بإجراء دراسة بشأن منظومات الاحتياطيات الغذائية الوطنية في أفريقيا وكيفية تحسين هذه المنظومات للإسهام على نحو أفضل في تحسين حالة الأمن الغذائي وقدرات التعامل مع الأزمات الغذائية. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الدعم في صوغ المبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية، التي اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٤ بوصفها إطار السياسات المعتمد للتنمية الصناعية لأفريقيا. وقامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بإعداد مبادرة محو الأمية لأغراض التمكين ستُنفذ في البلدان التي تزيد نسبة الأمية فيها عن ٥٠ في المائة أو يبلغ عدد الأميين فيها ١٠ ملايين نسمة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار شراكة مع أمانة الشراكة الجديدة والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، بمساعدة البلدان الأفريقية في إعداد خطط العمل البيئي دون الإقليمية الخمس في إطار الشراكة الجديدة. وقام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بصوغ برنامج المدن المشمول في الشراكة الجديدة بوصفه وسيلة لتحقيق ”مكاسب

سريعة''. وتدعيما لهذا البرنامج، وافق المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، على إطار معزز للتنفيذ من أجل تذليل التحديات المتعلقة بتوفير المأوى والتوسع الحضري.

١٢٨ -وهناك مجموعة من وكالات الأمم المتحدة وكياناتها تقدم الدعم أيضا للشراكة الجديدة في مجالات الزراعة والتجارة وتوفير إمكانية الوصول إلى الأسواق، عن طريق أنشطة إدارة المعارف والدعوة وبناء القدرات. ومن التحديات الرئيسية المستمرة التي تجابه مؤسسات الأمم المتحدة في أفريقيا زيادة الفعالية، وتفادي مواضع الازدواج والتداخل، وخفض التكاليف، وبوجه أعم تحسين درجة التساوق على صعيدي السياسات والعمليات، وتعزيز آلية التنسيق الإقليمي دعما لتنفيذ أولويات الشراكة الجديدة.

احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٢٩ - يواصل المجتمع الدولي التركيز على الاحتياجات والتحديات الإنمائية التي تجابه أشد البلدان ضعفا. وفي حين أن المؤشرات الإجمالية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تدل على حدوث تحسن في جوانب عديدة، فإن التقدم المحرز لم يكن متساويا. وبالمعدل الراهن الذي تسير به التنمية، لن يكون بمقدور كثير من هذه البلدان أن يبلغ مستوى الأهداف الإنمائية للألفية. وقد واصل مكتب الممثل السامي لشؤون أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية معاونتي في حشد جهود منظومة الأمم المتحدة بجميع قطاعاتها من أجل كفالة المتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات واجتماعات القمة المتصلة بهذه الفئات من البلدان.

١٣٠ - ولكي تؤدي التجارة الدور الجدير بها في تخفيف حدة الفقر في أقل البلدان نموا، لا بد من نشوء طبقة محلية من المشتغلين بالأعمال الحرة، وتعزيز قدرات الإنتاج والتبادل التجاري، وتوفير وسائل مستديمة لتخفيف أعباء الديون. وقد أسهم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بطرق متنوعة في إنجاز هذه المهمة. فبعد أن نشر الأونكتاد تقريره المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٤، بشأن الصلات القائمة بين التجارة وهدف التخفيف من حدة الفقر، واصل تحليل ما أنجزه المجتمع الدولي من أجل أقل البلدان نموا في مجالات السياسات التجارية وتمويل التنمية والتعاون التقني. ويواصل الأونكتاد أيضا توفير خدمات التدريب وبناء القدرات على نطاق واسع لأقل البلدان نموا في مجالي المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بالانضمام إلى منظمة

التجارة العالمية. وقام الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بصفة مشتركة بمساعدة عدد من أقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود لإدراج التجارة في صميم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مستخدمة في ذلك إطارها المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

١٣١ - وعن طريق المساعدة البرنامجية الميدانية التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أقل البلدان نموا، لبت المنظمة مجموعة واسعة النطاق من الاحتياجات تراوحت من المساعدة الطارئة والإنعاش الزراعي إلى الدعم البرنامجي والمساعدة بشأن السياسات لأغراض الأمن الغذائي والنمو الزراعي المستدام والتنمية الريفية. أما أنشطة اليونيدو لصالح أقل البلدان نموا فقد ركزت على بناء القدرات الإنتاجية لتمكين هذه البلدان من الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن ذلك مثلا المبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية، التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة بوصفها عنصر الشراكة الجديدة المتعلق بالتنمية الصناعية المستدامة.

١٣٢ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تعزيز وصقل برامجه لتقديم مزيد من الدعم لاحتياجات أقل البلدان نموا في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عن طريق برامجه المحلية للتنمية والتمويل الصغير. وفي مجال التمويل الصغير وحده، اعتمد الصندوق مبادرة جديدة مدتها سبع سنوات وكلفتها ٤٢ مليون دولار لمعالجة العقبات واستغلال الفرص المتاحة لتنشيط الاقتصادات وتعميق القطاعات المالية في ٢٠ من أقل البلدان نموا في أفريقيا. وقدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية المساعدة إلى أقل البلدان نموا في بناء القدرات التكنولوجية وفي مجالات المشورة التشريعية، والإدارة الجماعية لحقوق التأليف والنشر والحقوق المتصلة بها، وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويقدم صندوق أقل البلدان نموا التابع لمرفق البيئة العالمية أموالا تخصص لتعزيز قدرة هذه البلدان على التكيف وتنفيذ خطط عملها الوطنية بشأن التكيف، ويقدم منحا لمشاريعها البيئية.

١٣٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقديم الدعم لأشد البلدان ضعفا عن طريق مجموعة متنوعة من الأنشطة، منها مثلا البرنامج الإقليمي للتخفيف من حدة الفقر، ومشروع اللجنة لتعزيز القدرات الوطنية في مجالي التخفيف من حدة الفقر ومهارات التفاوض في حالات النزاع، ومشروع دعوى بشأن الاستجابات المتعددة القطاعات في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في آسيا، وبناء القدرات اللازمة للمشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإدارة الديون الخارجية.

١٣٤ - ونتيجة لما تتصف به البلدان الجزرية الصغيرة النامية من صغر عدد السكان، وطول طرق النقل البحرية والجوية المؤدية إليها في كثير من الحالات، فضلا عن زراعاتها الأحادية المحصول، تتعرض هذه الدول بقدر زائد لتأثير الاتجاهات الاقتصادية في بقية العالم ولآثار الظواهر الطبيعية. وقد أسهمت كارثة التسونامي، التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وأضرت بفئات عديدة من البلدان، في إبراز مدى انكشاف هذه الدول بوجه خاص أمام الأخطار، بما أصابها من خسائر بشرية ومادية فادحة. وأظهرت هذه الكارثة أهمية الاكتراث بعلامات الإنذار والتكاتف قبل وقوع الكارثة والمداومة على بذل جهد جماعي لإنهاء ما يعانيه البشر من البؤس وإرساء الأسس الوطيدة للسلام والتنمية. ولذلك دَعوتُ إلى إقامة نظام عالمي للإنذار لا يغطي كارثة التسونامي فحسب، بل يشمل أيضا الكوارث الطبيعية الأخرى، مثل العواصف العاتية والأعاصير الحلزونية.

١٣٥ - وفي أعقاب كارثة التسونامي، قامت الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المختلفة بتعبئة جهودها على وجه السرعة لحشد استجابة منسقة، تشمل توفير الإغاثة الإنسانية الفورية - شاملة المعونة الغذائية؛ ومجموعات أدوات تنقية المياه ومجموعات اللوازم الصحية والإصحاحية في حالات الطوارئ؛ والإيواء المؤقت؛ ولوازم الرعاية في حالات الولادة الطارئة ولوازم النقل المأمون للدم ولقاحات التحصين - وتنسيق جهود الإنعاش وإعادة البناء الطويلة الأجل في المناطق المنكوبة.

١٣٦ - وانعقد في أعقاب هذه الفاجعة الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الذي استضافته حكومة موريشيوس بدعم من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد واللجان الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فوفر للمجتمع الدولي في التوقيت المناسب محفلا للتكاتف سويا من أجل تجديد الدعم لهذه البلدان. ولاقى هذا الاجتماع اهتماما دوليا كبيرا وشهد مشاركة نشطة من المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهما من الأطراف صاحبة المصلحة. وتم التأكيد من جديد على مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتُمس الدعم من المانحين لمواصلة تنفيذ البرامج الدولية المتفق عليها من أجل هذه الدول. ويوفر إعلان واستراتيجية موريشيوس خريطة ملاحية واضحة للجهود الدولية والوطنية المبذولة من أجل تنمية الدول الجزرية الصغيرة. وتعكف مؤسسات الأمم المتحدة والدول الجزرية الصغيرة النامية حاليا على إعداد خرائط الطريق التي ستتبعها من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

١٣٧ - أما الاجتماع الرفيع المستوى المعني بدور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي من أجل البلدان النامية غير الساحلية، الذي انعقد بدعوة من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في ألماتي، كازاخستان، في آذار/مارس ٢٠٠٥ فقد اعتمد بيانا مشتركا، حدد فيه الشركاء الدوليون والإقليميون تدابير إضافية لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية عن طريق استراتيجيات منسقة.

١٣٨ - وتتكبد البلدان النامية غير الساحلية قدرا كبيرا من التكاليف الإضافية لنقل صادراتها ووارداتها، نتيجة لعدم كفاءة ترتيبات النقل الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بوضعها الجغرافي غير المواتي. وخلال السنة الماضية، عززت وكالات منظومة الأمم المتحدة الشراكة القائمة فيما بينها لتنفيذ برنامج عمل ألماتي: معالجة احتياجات البلدان النامية غير الساحلية في إطار عمل عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ويتبين من البحوث التي أجراها الأونكتاد أن تكاليف النقل الدولي لواردات البلدان الأفريقية غير الساحلية تبلغ في المتوسط ٢٠,٧ في المائة من قيمة هذه الواردات، مقابل المتوسط العالمي البالغ ٥,١ في المائة، والمتوسط العام للبلدان الأفريقية البالغ ١٢,٧ في المائة. وفي عام ٢٠٠٤، قام عدد من البلدان النامية غير الساحلية، بدعم استشاري من اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، بتنفيذ بعض التدابير التي تستهدف زيادة كفاءة عمليات النقل العابر.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٣٩ - يُعتبر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حالة من حالات الطوارئ ويُعد في الوقت نفسه قضية من القضايا الإنمائية الطويلة الأجل. ويهدد هذا الوباء بمحو نتائج ما سبق بذله وما يبذل حاليا من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم يتعين جعله أولوية ثابتة من أولويات العمل.

١٤٠ - وقد ركزت لجنة السكان والتنمية، في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تركيزا خاصا على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصلته بالفقر. وشددت اللجنة على ضرورة تعزيز الصلات وأعمال التنسيق على صعيدي السياسات والبرامج بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ناحية والصحة الجنسية والإنجابية من الناحية الأخرى، مع إدراجهما في الخطط الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، بوصف ذلك خطوة ضرورية للتصدي لهذا الوباء. وأظهر التقرير المقدم إلى اللجنة بشأن تأثير الإيدز أنه منذ أن تم تشخيص أول حالة للإصابة بالإيدز

في عام ١٩٨١، أودى هذا الوباء بحياة أكثر من ٢٠ مليون نسمة. وبحلول عام ٢٠٠٤، قارب عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ٣٩,٤ مليون شخص. ويتسبب وباء الإيدز في خسائر فادحة في الأرواح بين النساء والمراهقات، إذ تقارب نسبتهن ٥٧ في المائة من مجموع المصابين بالإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء وحوالي ٥٠ في المائة من المتوسط العالمي. ويتفشى وباء الإيدز حاليا نتيجة لأسباب أساسية منها استضعاف المرأة وما يمارس من الوصم والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويضاف إلى ذلك أن الأغلبية الساحقة من الأشخاص المحتاجين إلى العلاج ليس لهم من سبيل إلى الحصول بتكلفة ميسورة على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية.

١٤١ - وتدأب الأمم المتحدة على صوغ نُهُج مشتركة وشاملة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية ومكافحة التمييز والتخفيف من حدة الآثار. وقد تحقق تقدم ملموس في توسيع نطاق توافر العلاج عن طريق ''مبادرة ٣ ملايين قبل نهاية ٢٠٠٥'' التي تقودها منظمة الصحة العالمية لتزويد ثلاثة ملايين شخص من المصابين بالفيروس/الإيدز في البلدان النامية والمتوسطة الدخل، بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، بالعلاج المضاد للفيروسات الرجعية الذي يطيل أمد حياة هؤلاء الأشخاص. وقد زاد عدد الأشخاص المتلقين لهذا العلاج بما يفوق الضعف، من ٠٠٠ ٤٠٠ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى حوالي المليون في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي الوقت نفسه، يعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على كفالة أن تظل الوقاية أولوية من الأولويات، عن طريق مبادرة واسعة النطاق ومبادرة أخرى مكملة لها تقودها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، هي المبادرة العالمية بشأن التعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تستهدف تعزيز التدابير المتخذة في قطاع التعليم للتصدي لهذا الوباء. وتم إقرار سياسات جديدة بشأن الوقاية في الاجتماع السابع عشر لمجلس تنسيق البرنامج المشترك المعني بالفيروس/الإيدز (٢٧-٢٩ حزيران/يونيه)، بغية رأب الفجوة الراهنة في مجال الوقاية من الفيروس، خصوصا بالنسبة للنساء وصغار السن.

١٤٢ - وتعمل الأمم المتحدة حاليا في إطار شراكة وثيقة مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا من أجل تعزيز القدرات ذات الصلة على الصعيد القطري. واحتفاء بهذه الشراكة، وافقتُ على أن أرأس اجتماع تجديد موارد الصندوق العالمي الذي سيعقد في يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر في لندن بهدف زيادة إمكانية التنبؤ بجهود تعبئة الموارد من أجل الصندوق.

١٤٣ - وتغطي الجهود المشتركة المبذولة من أجل التصدي للتحديات المتعددة الجوانب الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة، تمتد من التوعية والدعوة إلى تعبئة الموارد وبناء القدرات وتقديم الخدمات الصحية. وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي الدعم لأنشطة تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، فضلا عن رعاية الأيتام وغيرهم من الأطفال المصابين بالفيروس/الإيدز في الجنوب الأفريقي. وعن طريق مبادرة بناء القدرات في الجنوب الأفريقي، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، على التصدي لما لحق بالقدرات من خسائر فادحة نتيجة للفيروس/الإيدز في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقامت منظمة العمل الدولية بتعزيز وتيسير جهود التعامل مع الفيروس/الإيدز والتخفيف من حدة آثارهما في أماكن العمل، بالتعاون مع الجهات الثلاث التي تتعامل معها المنظمة على الصعيد الوطني، وهي الحكومات وأرباب الأعمال ومنظمات العاملين.

١٤٤ - وفي عام ٢٠٠٤، أصبحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عاشر منظمة تنضم إلى المنظمات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واعتمدت في آذار/مارس ٢٠٠٥، خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات لمكافحة الفيروس/الإيدز في أوساط العائدين واللاجئين وغيرهم من المشردين.

١٤٥ -وفي ٢ حزيران/يونيه، قامت الجمعية العامة في اجتماعها الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، باستعراض التقدم المحرز بشأن إعلان الالتزام المعتمد في الدورة الاستثنائية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وفي ١٨ تموز/يوليه، ركز مجلس الأمن، في اجتماعه المعقود بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على التعاون القوي بين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز وإدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بكفالة جعل جهود الوقاية من الفيروس جزءا متضمنا في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٤٦ - وبحلول عام ٢٠٠٥، أصبحت الحملة العالمية لمكافحة الإيدز، التي قادها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ عام ١٩٩٧، حركة عالمية على صعيد المجتمع المدني ترمي إلى الترويج لإعلان الالتزام الصادر بشأن الفيروس/ الإيدز. وفي الوقت الحاضر سيتولى قيادة هذه الحملة فريق توجيهي عالمي في إطار المجتمع المدني، يشارك البرنامج المشترك في عضويته دون أن يكون له حق التصويت. وإني أرحب بهذا الحدث الفارق في مجال إشراك المجتمع المدني في الإدارة العالمية للقضايا الإنمائية.

١٤٧ - ولا يتبقى بعد ذلك سوى تحد واحد هو إيجاد نهج مبسط لإتاحة الاستفادة من آليات الدعم والمساعدة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأمانة البرنامج المشترك المعني بالفيروس/الإيدز توجيهات إضافية بشأن ''خطط الأمم المتحدة لدعم تنفيذ التدابير الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز''. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، انعقد الاتفاق بين قيادات من حكومات البلدان المانحة والبلدان النامية، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف على تشكيل فريق عمل عالمي لصوغ مجموعة من التوصيات بشأن تحسين البنيان المؤسسي المكرس للتصدي لفيروس/الإيدز بغية تخفيف العبء الواقع على كاهل البلدان. وقد أُقرت توصيات الفريق من جانب مجلس تنسيق البرنامج المشترك في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٤٨- وخلال السنة الماضية واصل المبعوثون الخاصون المعنيون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين أوفدتهم إلى أربع مناطق من العالم هي أفريقيا، وآسيا، ومنطقة الكاريبي، وأوروبا الشرقية، بذل المساعدة لي في العناية بالمسائل الرئيسية والدعوة إلى توسيع جهود التصدي للفيروس/الإيدز في تلك المناطق.

الفصل الثالث

الوفاء بالالتزامات الإنسانية

١٤٩- تتواصل معاناة البشر على نطاق واسع بسبب عدد من الأزمات الجارية وبسبب حدوث حالات طوارئ إنسانية في أنحاء العالم، مثلما يحدث في كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه يعاني عدد متزايد من الناس في نيبال ومنطقة دارفور بالسودان من آثار الصراع وانعدام الأمن. وحدثت أيضا عدة كوارث طبيعية مدمرة خلال العام الماضي، بما في ذلك الأعاصير في منطقة الكاريبي، والجراد في منطقة الساحل، والتسونامي في المحيط الهندي.

١٥٠- وتدفق الدعم الدولي لمؤازرة عمليات الإغاثة والإنعاش في البلدان التي أصابتها كارثة التسونامي تدفقا سخيا على نطاق لم يسبق له مثيل. بيد أن العديد من الأزمات الأخرى لا تزال مع الأسف تعاني من الإهمال. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أي بعد سنة من حدوث الزلزال المدمر في بام بجمهورية إيران الإسلامية، لم يُدفع سوى ١١ في المائة من قيمة الأموال المتعهد بها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار والصومال، لا يزال التمويل أقل مما ينبغي أن يكون عليه، حتى بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في تحسين التقديرات ووضع أولويات الأنشطة. ومرة أخرى أناشد مجتمع المانحين كفالة تقديم التمويل بشكل أكثر تناسقا بين حالات الطوارئ الإنسانية وعلى نحو أقدر على تلبية احتياجات جميع القطاعات، بما في ذلك في مجال توفير الحماية.

حماية اللاجئين والمشردين ومساعدتهم

١٥١- شجع توطيد السلام في عدد من الصراعات خلال عام ٢٠٠٤ عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. وقُدمت المساعدة إلى أكثر من ١,٥ مليون لاجئ على العودة طوعا إلى أوطانهم خلال العام الماضي، أي بزيادة بنسبة ٣٥ في المائة عمّا سُجل في عام ٢٠٠٣. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عام ٢٠٠٤ شهد انخفاض عدد اللاجئين في العالم إلى ٩,٢ ملايين لاجئ وهو أدنى مستوى يُسجَّل منذ عام ١٩٨٠. بيد أن ذلك الرقم لا يشمل حوالي ٤,٢ ملايين لاجئ فلسطيني لا يزالون يتلقون المساعدة والخدمات من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، من بينهم عدد يقدّر بزهاء ١,٦ مليون يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالرغم من انخفاض عدد اللاجئين، ارتفع مجموع عدد السكان الذين تثير حالتهم قلق المفوضية من ١٧ مليون نسمة في أواخر عام ٢٠٠٣ إلى ١٩,٢ ملايين نسمة في نهاية عام ٢٠٠٤. ويتضمن

هذا الرقم الأخير ٤,٨ ملايين من المشردين داخليا، وهو جزء صغير من مجموع عددهم في أنحاء العالم. ويُقدّر عدد الأشخاص المشردين في جميع أنحاء العالم بزهاء ٢٥ مليون شُرّدوا داخليا بسبب الصراعات أو انتهاكات حقوق الإنسان.

١٥٢- وفي العام الماضي سجّلت أفغانستان أكبر عدد من العائدين، إذ عاد إليها أكثر من ٠٠٠ ٩٤٠ لاجئ. وعززت أوجه التحسن الاقتصادي ونجاح الانتخابات التدخلات الرامية إلى إعادة إدماج أكثر من ٤,١ ملايين من اللاجئين والمشردين داخليا الذي عادوا إلى ديارهم منذ أواخر عام ٢٠٠١. ولا تزال برامج الأعمال المتعلقة بالألغام تيسّر عودة اللاجئين والمشردين وإيصال المساعدات لهم بفتح الممرات الحيوية اللازمة للوصول إلى المجتمعات المحلية المهددة. وتستخدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة في سعيها إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال الجنود العائدين، نهجا مجتمعيا لكفالة تقديم الدعم محليا. وقد سُرّح أكثر من ٠٠٠ ٤ من الجنود القصّر وأعيدوا إلى مجتمعاتهم الأصلية عن طريق برامج تجمع بين التعليم غير النظامي والتدريب على المهارات والدعم النفسي - الاجتماعي. وبالرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك عدد يقدّر بزهاء ٠٠٠ ١٦٠ من الأشخاص مشردين في أفغانستان بسبب الجفاف أو انعدام الأمن في مناطقهم الأصلية. ويقدّر عدد من لا يزالون في جمهورية إيران الإسلامية بمليون أفغاني في حين يقيم ٦٠٠ ٩٦٠ آخرون في مخيمات في باكستان. ويقدّر تعداد أجرته الحكومة في شباط/فبراير ٢٠٠٥ أن هناك ١,٩ مليون أفغاني آخر يعيشون في مناطق حضرية في باكستان، وبعضهم قد يكون من اللاجئين.

١٥٣- وتتواصل عودة اللاجئين والأشخاص المشردين في أفريقيا. وفي برنامج العودة الذي تنظمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد قرابة ٠٠٠ ٩٠ أنغولي إلى ديارهم في عام ٢٠٠٤، وهو عدد يفوق عدد العائدين في عام ٢٠٠٣ (٠٠٠ ٤٣)، وبذلك يتجاوز مجموع العائدين ٠٠٠ ٣٣٨ منذ انتهاء الصراع هناك في الربع الأول من عام ٢٠٠٢. وفي بوروندي عاد حوالي ٠٠٠ ٩٠ لاجئ إلى ديارهم في عام ٢٠٠٤ في إطار برامج المفوضية للمساعدة على العودة إلى الوطن، وبذلك يبلغ مجموع من تلقوا مساعدة للعودة ٠٠٠ ٢٢٦ منذ بداية البرامج في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وفي ليبريا، بلغ مجموع اللاجئين والمشردين داخليا الذين عادوا إلى ديارهم ٠٠٠ ٢٦٩ منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفي سيراليون، انتهت عودة اللاجئين إلى وطنهم حيث عاد حوالي ٠٠٠ ٢٧٠ لاجئ إلى ديارهم منذ انتهاء الصراع. وتلقى حوالي ٠٠٠ ١٧٩ منهم مساعدة من المفوضية.

١٥٤- وفي شرق أفريقيا، فتح إبرام اتفاق سلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان الباب أمام عودة أعداد كبيرة من السكان. وبحلول منتصف آذار/مارس

٢٠٠٥، كان عدد السودانيين الذي عادوا إلى ديارهم يقدر بزهاء ٠٠٠ ٦٠٠، منهم ٠٠٠ ٢٠٠ عادوا تلقائيا من بلدان مجاورة و ٠٠٠ ٤٠٠ عادوا إلى ديارهم من مناطق أخرى في السودان. ويسّرت أنشطة التوعية بالألغام وإزالتها في منطقة النوبة إعادة توطين العائدين هناك. ويتوقع عودة عدد قد يصل إلى ٠٠٠ ٥٥٠ من اللاجئين خلال الشهور القادمة من البلدان المجاورة حيث تقوم المفوضية بتسجيلهم تمهيدا لعودتهم بشكل منظّم. وقد وسّعت المفوضية وجودها في جنوب السودان بغية مواصلة تقديم الحماية والمساعدة بشكل فعّال.

١٥٥- بيد أن التفاؤل الذي ولّده حل الصراع في جنوب السودان تضاءل بسبب استمرار العنف في دارفور، حيث غادر أكثر من ١,٦ مليون شخص ديارهم منذ بداية الصراع المسلح. وتواصل المفوضية تقديم المساعدة إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ سوداني يقيمون في ١٢ مخيما في تشاد. وتم عن طريق حملة قادتها اليونيسيف تحصين ٠٠٠ ٨١ من الأطفال اللاجئين والمحليين ضد الحصبة.

١٥٦- ولا يزال الصراع في كولومبيا يتسبب في تشرد المزيد من السكان، وقد فر أكثر من ٠٠٠ ١٣٨ كولومبي من ديارهم خلال السنة الماضية بحثا عن أماكن آمنة في البلد. ومع استمرار صعوبة التوصل إلى تسوية للصراع عن طريق المفاوضات، من غير المرجح التوصل في عام ٢٠٠٥ إلى حلول دائمة لحوالي مليونين من المشردين داخليا وأكثر من ٠٠٠ ٤٠ من اللاجئين الكولومبيين. ومن التطورات الأكثر إيجابية قيام ٢٠ حكومة من حكومات أمريكا اللاتينية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان كارتاخينا والتزامها باحترام ما ورد فيه من معايير شاملة تتعلق بحماية اللاجئين.

١٥٧- وتعزيزا للتصدي لمشكلة التشرد الداخلي، أصدرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ مجموعة من وثائق السياسة عن تنفيذ إجراءات التعاون في التصدي لحالات التشرد الداخلي. وتقدم مجموعة الوثائق التوجيه إلى منسقي الشؤون الإنسانية، والمنسقين المقيمين وإلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتضع خارطة طريق لتنفيذ إجراءات التعاون تلك. وواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا، عن طريق شعبته المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتشرد الداخلي، جهوده الرامية إلى دعم التنفيذ الفعال لإجراءات التصدي التعاونية.

١٥٨- ولا تزال كفالة أمن اللاجئين والمشردين تمثل حاجة حيوية ملحة، مثلما اتضح من قتل ١٥٦ لاجئا كونغوليا في مخيم غاتومبا في بوروندي في آب/أغسطس ٢٠٠٤، واستمرار العنف الجنسي كأداة حرب في أماكن مثل دارفور والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو

الديمقراطية. وأدت مبادرة ''تكملة الاتفاقية'' التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٣ لتكملة اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين إلى القيام في عام ٢٠٠٤ بوضع أدوات لتعزيز مسؤولية الدول واشتراكها في تحمل عبء حماية اللاجئين. وتمثل هذه الأدوات، كالإطار المتعدد الأطراف للتفاهم بشأن إعادة التوطين مثلا، وسيلة تجعل التعاون الدولي في مواجهة التحديات المتعقلة باللاجئين أمتن وأنجع.

١٥٩- ولموجهة العنف القائم على نوع الجنس، اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بيان التزام بالعمل لمنع العنف القائم على نوع الجنس، وكفالة تقديم الرعاية المناسبة لضحاياه، والسعي إلى مقاضاة مقترفيه. وتقوم المفوضية بزيادة عدد النساء في مناصب القيادة داخل لجان المخيمات بغية منع العنف القائم على نوع الجنس. وهي تعمل أيضا من أجل تكثيف اشتراك المرأة في تقييم برامجها الرامية إلى تحسين تدابير الحماية التي تركز على نوع الجنس. وتعزيزا للمساعدة المقدمة إلى ضحايا العنف القائم على نوع الجنس، بدأت المفوضية وصندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا تجريبيا في جمهورية تنزانيا المتحدة لتقديم الرعاية بعد التعرض للعنف. ووضع صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا برنامجا تدريبيا عن العناية السريرية بضحايا الاغتصاب.

١٦٠- والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس منتشران انتشارا مخيفا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسعيا إلى تجنب تلك الحوادث وتقديم العلاج إلى ضحاياها، بدأت حكومة بلجيكا ومنظومة الأمم المتحدة أول برنامج شامل من نوعه يركّز على الصحة والإصلاح القضائي والمساعدة النفسانية ودعم أسباب الرزق. وسيستفيد من هذا المشروع الذي يستغرق أربع سنوات ٠٠٠ ٢٥ من النساء والشباب والأطفال في ثلاث مقاطعات، وستشترك فيه وزارات كونغولية رئيسية، إضافة إلى الجيش والشرطة الكونغوليين، ومنظمات غير حكومية محلية لها خبرة في علاج العنف الجنسي. ووسّعت اليونيسيف أيضا أنشطتها الرامية إلى منع العنف الجنسي والتصدي له، وقدّمت مساعدات إلى أكثر من ٠٠٠ ١٥ من الأطفال والنساء الذين تعرضوا إلى ذلك العنف في أكثر المناطق تضررا في شرق البلاد. بيد أن تلك الأنشطة تركز أساسا على التصدي للعنف. وينبغي القيام بالمزيد من أجل منع العنف، ووضع حد للإفلات من العقاب، وتعزيز المساءلة.

المساعدة الإنسانية

١٦١- كانت السنوات الثلاث الماضية تعج بالاضطراب بالنسبة لمقدمي المساعدة الإنسانية، فقد كانت الصراعات الدائرة في أفغانستان والعراق ودارفور، إضافة إلى الكارثة التي اجتاحت المحيط الهندي، اختبارا لقدراتهم على كفالة التصدي لتلك الأزمات بفعالية وبشكل

مناسب. ويتطلب توقع استمرار احتياج الأزمات الكبيرة إلى قدرات أكبر وإلى نوعية أفضل وقدر أكبر من المساءلة في مجال الاستجابة الإنسانية، أن تدرس الأمم المتحدة ما لديها من شبكات وأدوات وقدرات وأن تقوم بتعزيزها. وتحقيقا لذلك طلب مكتب منسق الشؤون الإنسانية القيام باستعراض الشبكة الدولية للاستجابة الإنسانية.

١٦٢- وفي أفريقيا، أدى الصراع الدائر في دارفور إلى تشرد أكثر من ١,٦ مليون شخص داخل البلاد. واضطر ٢٠٠ ٠٠٠ آخرون إلى عبور الحدود إلى تشاد. وتقدم وكالات منظومة الأمم المتحدة حاليا قرابة ٢٨ ٠٠٠ طن من الأغذية شهريا إلى حوالي مليوني شخص. ودعمت تلك الوكالات أيضا أنشطة تمكن ٨٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا من الحصول على المياه الصالحة للشرب، وقدمت المساعدة إلى حملة تحصين حكومية كبيرة في دارفور، تم فيها تحصين أكثر من مليوني طفل ضد الحصبة. وأقيمت في أنحاء دارفور شبكة للإنذار المبكر والتصدي للإنذار بأي تفشي محتمل للمرض، ويُقدم الدعم للاستئناف المبكر للأنشطة الزراعية، وللمبادرات المجتمعية للعناية بصحة الحيوانات، وإصلاح سياسة حيازة الأراضي، وإدارة الموارد الطبيعية. وأُنشئ في دارفور مكتب للمعلومات المتعلقة بالألغام لمساعدة وكالات المساعدة الإنسانية على القيام بعملياتها في أمان.

١٦٣- وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كان في أوغندا ٢,١ من المشردين يعيشون في مستوطنات ويعتمدون على المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. وقدمت اليونيسيف الدعم لبناء ٢٧ مدرسة مؤقتة في مخيمات المشردين، ودرّبت ٨٠٠ من المعلمين المشردين على تقديم المشورة في مجال الرعاية الاجتماعية - النفسية، وأنشأت ١٨ مركزا لنماء الأطفال في سنوات الطفولة الأولى. وتقدم اليونيسيف أيضا المآوى واللوازم المترلية لحالات الطوارئ وتيسر الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية لقرابة ١٢ ٠٠٠ ''متنقلا ليليا'' من الأطفال الذين ينتقلون كل مساء من مناطق ريفية مهددة إلى بلدات أكثر أمنا تجنبا لاختطافهم من جانب جيش الرب للمقاومة.

١٦٤- وحدثت أخطر حالة معروفة حتى الآن لتفشي حمى ماربورغ النزفية في مقاطعة إيجي في شمال أنغولا في آذار/مارس. وسارعت منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرون إلى دعم وزارة الصحة الأنغولية في جهودها الرامية إلى احتواء الفيروس الخطير. وفي ليبريا قامت اليونيسيف بدور أساسي في نزع سلاح الأطفال المرتبطين بالقوات المقاتلة وتسريحهم وإعادة إدماجهم. واستفاد حتى الآن أكثر من ١١ ٧٨٠ طفلا من برامج التسريح. ومكّنت حملة العودة إلى المدارس التي نظمتها اليونسيف أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ تلميذ من العودة إلى المدارس، مما بعث الإحساس بالاستقرار والأمل في العديد من المجتمعات المحلية الحضرية

والريفية في أنحاء البلد. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدعم البرامج التي تقوم بها حاليا منظمة الأغذية والزراعة الأمن الغذائي وأسباب الرزق لحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ من أسر المزارعين المتضررين من الصراع. وسعيا إلى فتح الأسواق لسكان الأرياف، تقوم المنظمة أيضا بإصلاح مئات الكيلومترات من الطرق الصغيرة، ويقدم برنامج الأغذية العالمي حصصا غذائية لقوة العمل بالمشروع.

١٦٥- وفي الشرق الأوسط، تتعاون وكالات منظومة الأمم المتحدة مع وزارة الصحة العراقية لتنشيط الشبكات الصحية في البلد، بإصلاح المرافق الأساسية وإعادة تجهيزها وتشغيلها من جديد. ويجري تدريب الموظفين الصحيين العراقيين، ووضع السياسات والأنظمة المتعلقة بنوعية المياه، واستكمال نظم اختبارها. ويجري أيضا تنفيذ مشاريع قيمتها٦٠ مليون دولار في مجالات الري والخدمات البيطرية، وانتاج الماشية، والصناعات المترلية.

١٦٦- وفي المنطقة نفسها، تواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) برنامج المساعدة العادي الذي تقدمه إلى ٤,٢ ملايين لاجئ فلسطيني مسجل، في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، والضفة الغربية، وقطاع غزة. وتشرف الوكالة على قيد حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ تلميذ في ٦٥٢ مدرسة، وهي تشغّل ١٢٥ مصحة، وتقدم الدعم إلى حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين الفقراء، وتتعاون مع ١٠٢ من المراكز المجتمعية وتدير برنامجا واسع النطاق للقروض الصغيرة. وتواصل الوكالة أيضا تقديم المساعدات الطارئة إلى الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة حيث تصل معدلات الفقر إلى ٧٠ في المائة. ففي عام ٢٠٠٤، مثلا، قدمت الوكالة مساعدة غذائية إلى أكثر من ١,١ مليون فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبنت الوكالة أيضا حوالي ٣٠٠ مأوى جديد في جنوب غزة، حيث كانت القوات الإسرائيلية قد دمرت أكثر من ٧٣٠ مأوى. وبدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أيضا برنامجا خاصا للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني. وبالرغم من تلك الجهود، أدت تطورات مثل تمديد الحاجز الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى زيادة تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للسكان الفلسطينيين.

١٦٧- ويقدم مكتب منسق الشؤون الإنسانية في حالات الطوارئ المذكورة وفي ٢٧ حالة أخرى الدعم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن طريق المنسقين المقيمين ومنسقي المساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٤، يسّر المكتب إعداد وإصدار نداءات موحدة لتقديم المساعدة الإنسانية من أجل ١٨ أزمة. وطلبت الأمم المتحدة وشركاؤها في هذه النداءات توفير

٤,٤ بلايين دولار لتغطية احتياجات الإغاثة والاحتياجات العاجلة لحوالي ٣٥ مليون شخص. بيد أنه بعد ستة شهور من صدور النداءات لم يُلبّ سوى ٣٨ في المائة من تلك الاحتياجات. وباستثناء الدعم السخي الذي قدم إلى المناطق المتضررة من كارثة التسونامي، لم يُلب سوى ٢٤ في المائة من الاحتياجات التي صدرت بشأنها بقية النداءات. ومن بين النداءات التي صدرت بشأن أفريقيا وعددها ١٤ نداء، ورد لثمانية منها، حتى أيار/مايو ٢٠٠٥، أقل من ٢٠ في المائة من احتياجاتها.

١٦٨- وتؤثر طريقة تمويل التصدي للأزمات الإنسانية على قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بسرعة وبفعالية وبشكل يستند إلى مبادئ لهذه الأزمات. ومثلما اتضح من الأحداث التي جدت في الفترة المشمولة بالتقرير، يوجد العديد من الحالات التي تتطور فيها الأزمات أو تتصاعد بسرعة، أو التي تتطلب نشرا سريعا للأفراد في قطاعات حيوية، أو لا يُنتبه فيها إلى الاحتياجات في حالات الطوارئ أو القطاعات التي لا يبلغ عنها بشكل كاف، ولكنها تظل تتطلب دعما كبيرا. وتوفير التمويل في الوقت المناسب وبالقدر المناسب وبشكل يمكن التنبؤ به يعزز قدرة الأمم المتحدة على زيادة تطوير ومواصلة قدرتها على الاستجابة بشكل يتناسب مع الاحتياجات في الميدان.

١٦٩- والإنعاش المبكر هو أحد القطاعات التي كثيرا ما لا تتلقى تمويلا كافيا، لا سيما عندما يتعلق الأمر بدعم ببناء قدرات المؤسسات الوطنية. بيد أن الانتقال من الصراع إلى السلام انتقالا مستداما يتوقف على سرعة استعادة القدرات الوطنية التي تآكلت بسبب الصراع. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة أنشطة تركز على هذا المجال. ففي غينيا - بيساو، مثلا، ساعد البرنامج الإنمائي الحكومة على إقامة صندوق لإدارة حالات الطوارئ الاقتصادية للمساعدة في مجال دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، وقد سمح ذلك للحكومة بتحقيق الاستقرار في المجالات ذات الأولوية في الإدارة العامة واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية.

إدارة الكوارث الطبيعية

١٧٠- تتزايد الكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية من حيث معدل وقوعها وشدتها. فقد أفاد مركز بحوث انتشار الأوبئة بسبب الكوارث أن أكثر من ٠٠٠ ٢٤٦ شخص هلكوا في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ونيسان/أبريل ٢٠٠٥ نتيجة الكوارث الطبيعية. وأصيب ١٥٧ مليون شخص آخرون أو شُرّدوا أو تضرروا بشكل أو بآخر. ولحقت بالممتلكات أضرار قُدّرت قيمتها بزهاء ١٠٠ بليون دولار، تسببت في العديد من البلدان في زوال مكاسب إنمائية تحققت بمشقة. ومن العوامل التي يرجح أنها تتسبب في تزايد تواتر الكوارث

وحدها، استمرار تغير المناخ، وتدهور البيئة، والتحضر العشوائي، ونظم التخفيف من آثار الكوارث، التي لا تعالج تلك العوامل كما ينبغي.

١٧١- وكان من أكبر الكوارث التي حدثت في العام الماضي، إلى حد بعيد، زلزال وأمواج التسونامي في المحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وعلى أثر حدوث كارثة التسونامي، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتيسير إعداد وصدور نداء سريع مشترك بين الوكالات لتغطية الاحتياجات العاجلة لحوالي خمسة ملايين شخص لمدة ستة شهور. ومن مبلغ البليون دولار المطلوب، أُعلن بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥ عن التبرع بحوالي ٩٠ في المائة منه. ونتيجة للدعم السخي السريع الذي قدمته الحكومات والمواطنون في جميع أنحاء العالم، أمكن بسرعة تحقيق استقرار الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة. ولم تحدث حالات خطيرة من تفشي الأمراض المعدية، وتلقت المجتمعات المحلية المتضررة الأغذية اللازمة وغيرها من أشكال الدعم. وتسببت الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالهياكل الأساسية في تأخير أشد الاستجابات استعجالا. بيد أنه أمكن القيام بسرعة بعملية لوجستية ضخمة وفرت لها أصول عسكرية من أكثر من ١٧ بلدا، مما مكّن السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية من مساعدة المجتمعات المحلية المنكوبة. وكانت العملية من أعقد ما شهده تاريخ برنامج الأغذية العالمي الذي قاد تنسيق العمليات اللوجستية نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، عن طريق مركز اللوجستيات المشترك. وفي ظرف أيام كانت طائرات الهليكوبتر تنقل الأغذية بصورة مستمرة على طول سواحل سومطرة التي اجتاحها التسونامي بشدة. وبحلول ٧ كانون الثاني/يناير، كان برنامج الأغذية العالمي يقدم الأغذية إلى ٠٠٠ ٧٥٠ شخص في سري لانكا، وبحلول ٣ أيار/مايو، بلغ ذلك العدد نحو ١,٩ مليون نسمة في جميع أنحاء المنطقة، ووزع البرنامج ٠٠٠ ٩٠ طن من الأغذية. ووفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخيام، والمفارش البلاستيكية، والبطاطين، ولوازم المطبخ وغيرها من السلع المترلية إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠٠شخص في سومطرة و ٠٠٠ ١٦٠ شخص في سري لانكا.

١٧٢- وتصديا لآثار التسونامي، نسّقت منظمة الصحة العالمية تقييما واسعا متعدد الوكالات للاحتياجات الصحية على طول السواحل الغربية لآتشيه. وأقيمت بسرعة شبكات للإنذار المبكر في المناطق المتضررة، واستُخدمت الشبكة العالمية للإنذار بتفشي الأمراض والتصدي لها. وقدمت المصحات والمستشفيات والمختبرات تقارير أسبوعية وأرقام وإنذارات يومية تتعلق بالأمراض المعدية. ووزعت اليونيسيف لوازم صحية لحالات الطوارئ على ٠٠٠ ٨٠٠ شخص، وبحلول منتصف أيار/مايو كانت المنظمة تزود ٠٠٠ ٨٥٠ شخص بالمياه الصالحة للشرب. وقامت اليونيسيف وشركاؤها أيضا ببناء وترميم مرافق الصرف الصحي لزهاء ٠٠٠ ٥٥٠ شخص. وحُصن حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ طفل ضد الحصبة

وزُودوا بفيتامين ألف. وقامت اليونيسيف وشركاؤها أيضا بتيسير تسجيل وتعقب الأطفال الذين انفصلوا عن ذويهم أو الأطفال غير المصحوبين و لم شملهم مع أسرهم. وأمكن بفضل يقظة المجتمع الدولي والحكومات المتضررة حماية الأطفال من الاستغلال والاتجار.

١٧٣- وبدأت العمليات تتحول الآن من جهود الإغاثة إلى الإنعاش. وبمساعدة أولية من مفوضية الأمم المتحدة لشوؤن اللاجئين في بعض البلدان، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بدأت برامج إعادة بناء المآوى. وتساعد منظمة الأغذية والزراعة البلدان المتضررة على تخطيط وتنسيق إصلاح قطاعات الزارعة وصيد السمك والحراجة، مع التركيز على إعادة إيجاد فرص كسب الرزق المستدامة تعزيزا للأمن الغذائي وللدخل. وسعيا إلى تيسير الانتقال إلى الانتعاش، عيّنت مبعوثا خاصا للإنتعاش من التسونامي، يعمل على مواصلة توجيه الانتباه العالمي إلى مسألة الإنعاش والإعمار الطويل الأجل والتعاون في هذا المجال.

١٧٤- وفي أفريقيا وبالرغم من الإنذارات الكثيرة قبل الكارثة بتسعة شهور، اجتاحت بلدان شمال وغرب أفريقيا موجة من الجراد الصحراوي في صيف ٢٠٠٤، وهددت ملايين الهكتارات من المحاصيل. وقامت منظمة الأغذية والزراعة وحكومات البلدان المتضررة بعملية مكافحة كبيرة، عالجت فيها أكثر من ١٢ مليون هكتار من الأراضي التي غزاها الجراد، لحماية محاصيلها.

١٧٥- وعصفت بمنطقة الكاريبي عدة أعاصير بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ متسببة في أضرار فادحة. وكان الإعصار إيفان أعتى إعصار اجتاح المنطقة منذ عشر سنوات، وأحدث أضرارا بحوالي ٩٠ في المائة من المنازل في غرينادا، وترك حوالي ٦٠ ٠٠٠ شخص بدون مأوى. واجتاح هايتي الإعصار جان وقتل حوالي ١ ٥٠٠ شخص. وأصيب ٣٠٠ ٠٠٠ آخرون أو تضررت ممتلكاتهم. وتقدم منظمة الأغذية والزارعة المساعدة على استئناف إنتاج الزارعة وصيد السمك في جميع أنحاء المنطقة عن طريق مختلف البرامج، ومنها إصلاح زوارق الصيد، وتوزيع الأدوات والبذور والسماد، وإصلاح هياكل الري الأساسية. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الدعم إلى جهود الإنعاش في خمسة بلدان كاريبية. ويرمي هذا الدعم أساسا إلى كفالة تجنيب جهود الإنعاش والإعمار المخاطر التي قد تكون ساهمت أصلا في حدوث الكارثة، من قبيل البناء في مناطق معرضة لمخاطر شديدة بسبب إتباع تقنيات بناء غير مناسبة.

١٧٦ -وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي هو تعزيز إدارة الكوارث للحد من المخاطر. وتحقيقا لذلك، نظمت الأمم المتحدة وحكومة اليابان المؤتمر العالمي المعني بالحد

من الكوارث، في كوبيه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأسفر المؤتمر عن وضع إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، بشأن بناء قدرة الدول والمجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث. وستكون ترجمة ذلك الإطار إلى نتائج ملموسة تحديا كبيرا أمام منظومة الأمم المتحدة والحكومات والكيانات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. ويدعو الإطار إلى تحقيق زيادات مستهدفة في المساعدة الإنمائية الرسمية والميزانيات الوطنية بهدف الحد من العوامل الأساسية المسببة للمخاطر. وتقوم أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بتنسيق المبادئ التوجيهية لاستراتيجية دعم الجهود الوطنية والإقليمية عن طريق فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالحد من الكوارث.

١٧٧ -ويواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهوده الرامية إلى تحسين إدارة الكوارث عن طريق توسيع المشاركة في أفرقة تقييم الكوارث وتنسيق مواجهتها. وتتضمن هذه الأفرقة بشكل متزايد مديري الطوارئ من البلدان المعرضة للكوارث. ويسمح ذلك للأمم المتحدة ببناء قدرة محلية على الاستجابة وعلى مواجهة أسرع لعدد أكبر من الكوارث. فخلال الأعاصير التي عصفت بمنطقة الكاريبي في عام ٢٠٠٤، مثلا، نشرت الأمم المتحدة في نفس الوقت في جامايكا، وجزر كايمان، والجمهورية الدومينيكية، وغرينادا، وهايتي، أفرقة من ذلك النوع بلغ مجموع أعضائها ٢٤ عضوا من ١٢ بلدا ومنظمة يعملون بثلاث لغات. وبعد بضعة أشهر، وخلال تسونامي المحيط الهندي، نُشرت خمسة أفرقة لتقييم وتنسيق الكوارث في إندونيسيا، وتايلند، وسري لانكا، والصومال، وملديف، وبلغ عدد أعضائها ٤٤ عضوا من ١٦ بلدا ومنظمة دولية. وتعززت جهود إدارة الكوارث والحد من مخاطرها أيضا بإنشاء موقع على الإنترنت خاص بخدمة الإنذار المبكر للإنسانية (www.hewsweb.org)، أنشأها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ برنامج الأغذية العالمي نيابة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويتيح هذا الموقع الشبكي وصول الجمهور إلى تحليلات للإنذار المبكر وتنبؤات بشتى المخاطر الطبيعية.

١٧٨ -واتضح من الأحداث التي جدت مؤخرا أن الكوارث الطبيعية تنتج عنها أيضا احتياجات لحماية السكان المتضررين، وإن كان ذلك مجالا لا يحظى حتى الآن بما يستحقه من عناية. فعلى سبيل المثال، نشأت شواغل إثر كارثة التسونامي بشأن الاتجار بالأطفال اليتامى. ويسعى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى تدوين القوانين ذات الصلة بالكوارث الطبيعية ضمن مشروع القانون الدولي لمواجهة الكوارث. بيد أن إطار حماية ضحايا الكوارث الطبيعية لا يزال حتى الآن أقل تطورا من الحماية المقدمة للمدنيين المتضررين من الصراعات المسلحة.

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

١٧٩ - يتزايد الاعتراف الدولي منذ بضع سنوات بأن المساعدة المادية المقدمة لإنقاذ الأرواح وأسباب كسب الرزق في العديد من الأزمات الإنسانية ليست سوى عنصر واحد من العناصر التي يحتاجها السكان المتضررون. وهناك عدد من الأزمات، بعضها إقليمي الطابع، مثلما هو الحال في غرب أفريقيا، وبعضها خاص ببلدان معيّنة، مثل دارفور، تصنف بأنها أزمات حماية. ونتيجة لذلك يتزايد وعي منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني بالحاجة إلى تعزيز الأطر الدولية القائمة لتستجيب بشكل أنسب لحالات الطوارئ المعقّدة التي نواجهها اليوم. ولذلك اتخذت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن مجموعة من القرارات تحث الدول وغيرها من أطراف الصراع على الاحترام الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب القانون الإنساني الدولي والقوانين المتعلقة باللاجئين وحقوق الإنسان.

١٨٠ - ويتمثل التحدي بشكل متزايد في ترجمة الإطار العام للقوانين والسياسات إلى ممارسة في الميدان. ويسرّني الإفادة بأن تقدما كبيرا تحقق في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، يضمّن مجلس الأمن بشكل متزايد ولايات بعثات حفظ السلام، الشواغل المتعلقة بمسائل الحماية. والأهم من ذلك، أن تلك البعثات مزودة الآن بموظفين وهياكل أنسب لتلبية احتياجات الحماية. وقد عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع عدد من البلدان المتضررة حاليا أو التي تضررت من قبل بالصراعات المسلحة، لتحديد نُهج مشتركة لتهيئة بيئات أكثر أمنا للمدنيين. ففي أوغندا، مثلا، اتفقت الحكومة والمنظمات الإنسانية والأطراف المتضررة والعسكريون والمجتمع المدني، جميعا، على نهج مشترك وعلى إجراءات مشتركة أو تكميلية يقوم بها كل طرف منها لتحسين حماية المدنيين. وأحدث ذلك الإنجاز تغييرات إيجابية محددة في الميدان في شمال أوغندا، بما في ذلك تحسين وصول مقدمي المساعدة الإنسانية. وبدأ في شمال القوقاز حوار مماثل لمواجهة تحديات الحماية فيما بعد الصراع.

١٨١ - وأبرزت التطورات الأخيرة أيضا أهمية التعاون بشأن مسائل الحماية مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. ففي دارفور، على سبيل المثال، ومع تفاقم الصراع، أصبحت النساء اللائي يجمعن حطبا خارج القرى عرضة بشكل متزايد للاغتصاب والاعتداء الجنسي. ووضع الاتحاد الأفريقي، الذي يتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن مسائل الحماية، مراقبيه وقواته على طول الطرق التي تسلكها النساء، فساهم بذلك في انخفاض عدد حالات الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء.

١٨٢ - ويمثل دعم الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى تعزيز هياكلها القضائية المحلية وإصلاح قطاع الأمن لديها عاملا محوريا في ترسيخ المكاسب التي تتحقق في مجال الحماية خلال الأزمات وفي كفالة استدامتها. وأقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار برنامج استجابته لحالات الطوارئ في دارفور، شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتدريب أكثر من ٤٠٠ ١ من أصحاب المصلحة في المنطقة، من بينهم أعضاء في السلك القضائي، ومنظمات غير حكومية سودانية، وأفراد الأمن. ويتضمن التدريب التعريف بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي، وقانون الإنسان، والعدالة الجنسانية، وحماية الطفل، ومدونات قواعد السلوك.

الفصل الرابع

النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان

التطورات في مجال حقوق الإنسان

١٨٣ - في متابعة لتقريري الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387 و Corr.1) وفي مبادرة ''الإجراء الثاني'' التي نتجت عنه، ركزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من ذي قبل على تعزيز الشبكات الوطنية لحماية حقوق الإنسان. وأدى ذلك إلى تكثيف الأنشطة على الصعيد القطري، ولا سيما عن طريق بناء القدرات والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتواصلت خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية في جميع أنحاء العالم، مع التركيز بوجه خاص على وضع خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، والتثقيف في مجال تلك الحقوق، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٨٤ - ووافقت لجنة حقوق الإنسان في دورتها لعام ٢٠٠٥ على السماح لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المعتمدة بالتحدث في حدود ولاياتها وبمخاطبة اللجنة في حدود جميع بنود جدول أعمالها. ويمثل ذلك تطورا هاما يعزز مركز المؤسسات الوطنية وفعاليتها في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

١٨٥ - وفي جهد يرمي إلى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز حمايتها، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إيفاد بعثات الرصد وتقصي الحقائق. وبموجب اتفاق أُبرم في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بين المفوض السامي لحقوق الإنسان وحكومة نيبال أنشئ مكتب للمفوضية في نيبال بولاية عامة هي حماية وتعزيز حقوق الإنسان، تشمل القيام بأنشطة رصد في جميع أنحاء البلد. وسيقدم المفوض السامي تقارير تحليلية دورية عن حالة حقوق الإنسان في البلد إلى لجنة حقوق الإنسان، وإلى الجمعية العامة، وإليَّ.

١٨٦ - وفي السودان، وفي إطار خطة عمل الأمم المتحدة الطارئة التي بلغت مدتها ٩٠ يوما، نشرت المفوضية في أواسط آب/أغسطس ٢٠٠٤ مراقبين لحقوق الإنسان في دارفور. وأذن مجلس الأمن في قراره ١٥٦٤ (٢٠٠٤) بإنشاء لجنة تحقيق دولية لدارفور، قدمت لها المفوضية فيما بعد دعما فنيا وإداريا. وقدمت اللجنة إليَّ تقريرا عن استنتاجاتها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٨٧ - وقدمت المفوضية الدعم إلى لجنة التحقيق في كوت ديفوار المنشأة عملا باتفاق لينا - ماركوسي، وذلك بناء على طلب من حكومة كوت ديفوار ومجلس الأمن في بيانه

الرئاسي المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/17). وقدمت اللجنة إليَّ تقريرها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون، التي تتلقى عملياتها دعما كاملا من المفوضية، تقريريها إلى رئيس سيراليون. وتتواصل أنشطة المفوضية الرامية إلى دعم تنفيذ توصيات اللجنة.

١٨٨ -ولا تزال آليات الإجراءات الخاصة التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان تمثل إسهاما قيما في حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حوالي ١٠٠ تقرير قدمتها اللجنة بشأن شتى المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وأكثر من ١ ٠٠٠ بلاغ سري وُجّهت إلى حكومات حوالي ١٤٠ بلدا بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة، و ٤٠ زيارة قطرية قام بها أشخاص عُهد إليهم بولايات في أطار أنشطة تقصي الحقائق.

١٨٩ -ووضعت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين إجراءات خاصة جديدة تتعلق باستخدام المرتزقة، ومسائل الأقليات، وحقوق الإنسان والتضامن الدولي، وحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عند مكافحة الإرهاب، وحالة حقوق الإنسان في السودان. واعتمدت اللجنة أيضا بعد إعداد استغرق ١٥ سنة، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي في الانتصاف والجبر. واستكمل الخبير المستقل المعني بمسألة الإفلات من العقاب، الذي عينته لجنته حقوق الإنسان، مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان عن طريق إجراءات مكافحة الإفلات من العقاب.

١٩٠ -ولا تزال أعمال هيئات الخبراء المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تكتسي أهمية بالغة. وفي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٥، نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الطفل، و لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، في تقارير ٩٤ دولة طرف. وتواصل الهيئات المنشأة بمعاهدات مواءمة أساليب عملها والنظر في سبل مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بما عليها من التزامات فنية والتزامات إبلاغ. وخلال العام الماضي، اتخذت الهيئات المنشأة بمعاهدات أيضا أكثر من ١٠٠ مقرر ورأي بشأن حالات إفرادية.

١٩١ - وفي حين اجتذبت الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان أكثر من ٣ ٠٠٠ مشترك، منهم رقم قياس بلغ ٨٨ من كبار المسؤولين الحكوميين تكلموا في الجزء الرفيع المستوى، لا يزال تسييس مناقشات اللجنة وعدم النظر في بعض الحالات التي تنطوي على

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مصدر قلق شديد. واستجابة لمستوى الاهتمام العالي بمسألة الإصلاح، عقدت اللجنة اجتماعا غير رسمي بشأن الفروع المتعلقة بحقوق الإنسان من تقريري المعنون ''في جو من الحرية أفسح''. وأعربت الدول الأعضاء من مختلف المجموعات الإقليمية فضلا عن المنظمات غير الحكومية عن مجموعة كبيرة من الآراء بشأن مقترحاتي، لا سيما ما يتعلق بإنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان.

١٩٢ - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ خطة عمل، إثر صدور التقرير المشار إليه أعلاه، تتضمن خطة استراتيجية لتعزيز عمل المفوضية وزيادة تركيزه. وتقوم المفوضية، بتشديد على التنفيذ، بتجهيز نفسها للقيام ببرنامج حوار وتعاون فعّال مع البلدان، سيُدعم، في جملة أمور، بخبرة جغرافية ومواضيعية معززة، وبعمليات نشر أوسع للموظفين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وبعدد أكبر من المكاتب داخل البلدان. وستكون حماية حقوق الإنسان وتمكين الشعوب الهدفين الأساسين للمفوضية وهي تتولى قيادة عملية الانتقال بجدول أعمال حقوق الإنسان من الخطابة إلى التطبيق.

المحكمة الجنائية الدولية

١٩٣ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٣١٨/٥٨ على اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية الذي أقرته جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويضع اتفاق العلاقة الذي بدأ نفاذه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الإطار القانوني للتعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة بغية تيسير وفاء كل منهما بالتزاماته بفعالية.

١٩٤ - وتتعهد الأمم المتحدة، بموجب اتفاق العلاقة، بالتعاون مع المحكمة مع إيلاء الاعتبار الواجب لمسؤولياتها واختصاصاتها بموجب الميثاق، ومع مراعاة قواعدها. وللأمم المتحدة أن تقدم، بناء على طلب من المحكمة أو المدعي العام، معلومات أو وثائق لها صلة بأعمال المحكمة. وللأمم المتحدة أيضا أن توافق على تزويد المحكمة بأي أشكال أخرى من التعاون والمساعدة. وينص اتفاق العلاقة أيضا على إمكانية إبرام ترتيبات تكميلية تنفيذا لبنوده. وعلى أساس تلك الترتيبات، قدمت الأمم المتحدة بالفعل مساعدة إلى مكتب المدعي العام في عدة مناسبات.

١٩٥ - وقررت الجمعية العامة أيضا، من خلال موافقتها على اتفاق العلاقة، أنه يجوز للمحكمة الجنائية الدولية أن تحضر أعمال الجمعية العامة وأن تشترك فيها بصفة مراقب. وتُدفع بالكامل إلى المنظمة جميع النفقات التي قد تتكبدها الأمم المتحدة نتيجة تنفيذ اتفاق العلاقة.

١٩٦ - وقرر مجلس الأمن، في قراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وعملا بذلك القرار، قدمتُ إلى المدعي العام عدة وثائق، منها مظروف مختوم يتضمن قائمة بالمشتبه فيهم، كنت قد تلقيتها من رئيس لجنة التحقيق الدولية لدارفور (انظر الفقرة ١٨٦).

المحاكم الجنائية الدولية

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

١٩٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمة تنفيذ الإجراءات الرامية إلى الوفاء بولايتها بحلول عام ٢٠١٠. وبدأت المحكمة عملية إعادة نقل القضايا إلى دول يوغوسلافيا السابقة. وهناك الآن ١٠ طلبات تشمل ١٨ متهما تنتظر الإجابة. وقد عزز إنشاء دائرة جرائم الحرب لمحكمة البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٥ قدرة المحكمة على النظر في جرائم الحرب في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، نُقلت ملفات التحقيق إلى المدعي العام للبوسنة والهرسك. وفي ضوء إحالة القضايا إلى المحاكم المحلية، عُدّلت المادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وأُدخلت أيضا تعديلات على المادة ٩٨ مكررا والمادة ١٢٤ من تلك القواعد.

١٩٨ - وحتى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كانت دوائر المحكمة تنظر في ست قضايا بلغ عدد المتهمين فيها تسعة. وفي ذلك التاريخ كانت هناك ٣٠ قضية أخرى بلغ مجموع المتهمين فيها ٥١ تمر بالمرحلة السابقة للمحاكمة. وأصدرت دوائر المحكمة ثلاثة أحكام. وأصدرت دوائر الاستئناف أربعة أحكام. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بلغ عدد المحتجزين في مرافق الاحتجاز التابعة للمحكمة ٥٨ شخصا، و عدد المفرج عنهم مؤقتا ٢١. ونقلت المحكمة ثلاثة أشخاص مدانين إلى إسبانيا والدانمرك والمملكة المتحدة لقضاء فترة عقوبتهم. وبلغ عدد المتهمين المحتجزين لدى المحكمة رقما قياسيا قدره ٢٣ متهما في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك، أنخفض عدد المتهمين الذين لم يُقبض عليهم إلى ١٠ متهمين. بيد أنه يوجد من بينهم مسؤولون كبار مثل رادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش، وهما مطلقا السراح منذ حوالي ١٠ سنوات. وفي هذا الصدد، لا يزال تعاون المجتمع الدولي، لا سيما دول يوغوسلافيا السابقة، يكتسي أهمية أساسية في تقديم المتهمين إلى العدالة. ومع ذلك فما زالت المحكمة تمضي قدما في الوفاء بولايتها المتمثلة في تقديم جميع المتهمين، وعددهم ١٦٣، إلى العدالة.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١٩٩ - بلغت أنشطة دوائر المحكمة حاليا ذروة لم تبلغها من قبل قط، وبلغ عدد المحاكمات الجارية رقما قياسيا. واستمر نتاج نشاط المحكمة في تزايد بفضل استخدام جميع القضاة المخصصين التسعة العاملين مع القضاة الدائمين التسعة، إضافة إلى قاعة محاكمة رابعة ممولة من حكومتي النرويج والمملكة المتحدة. وصدرت أحكام بشأن ٢٥ متهما، وتتواصل محاكمة ٢٥ آخرين. ويقوم الدفاع بتقديم الأدلة في اثنتين من تلك المحاكمات، يبلغ عدد المتهمين فيهما ١٠. وفي محاكمة أخرى تتعلق بأربعة متهمين، دعا المدعي العام جميع الشهود إلى الإدلاء بشهاداتهم. ويوجد ١٦ محتجزا في انتظار المحاكمة. وسيبدأ النظر في قضاياهم بمجرد أن تتمكن دوائر المحكمة من ذلك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام بشأن أربعة متهمين، فضلا عن العديد من القرارات التمهيدية.

٢٠٠ - واختتم مكتب المدعي العام تحقيقاته بشأن المشتبه في ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية. ويُتوقع تقديم آخر الاتهامات لتقرها دوائر المحكمة في أواسط عام ٢٠٠٥. وبدأت عملية إحالة القضايا إلى الاختصاص القضائي الوطني، وقد سلم المدعي العام في شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى حكومة رواندا ١٥ ملفا عن أشخاص هم موضع تحقيق. ويجري تكثيف الجهود لتعقب الهاربين والقبض عليهم. وأعيد تنظيم وتعزيز وحدة التعقب في مكتب المدعي العام، ونُقحت طريقة عملها. ويوجد برنامج نشط لتحسين التعاون بين الدول عن طريق اتصالات المدعي العام بالسلطات في البلدان المختلفة.

٢٠١ - ويواصل قلم المحكمة تقديم دعمه الثابت للإجراءات القضائية من خلال الخدمات التي يقدمها إلى هيئات المحكمة الأخرى وإلى الدفاع. وهو يجمع الدعم أيضا من الدول و/أو المؤسسات الدولية لسير الإجراءات سيرا سلسا. وأُبرمت اتفاقات مع دول ومؤسسات لتمويل الأنشطة التي لا تغطيها الميزانية العادية، وذلك لكفالة تنقل الشهود وسلامتهم، ولإيجاد أماكن يقضي فيها المدانون فترات عقوبتهم.

المحكمة الخاصة لسيراليون

٢٠٢ - بينما تقترب المحكمة الخاصة لسيراليون من نهاية العام الرابع لبدء عملها، تجري الآن محاكمة جميع المتهمين التسعة المحتجزين في فريتاون. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عُيّن ثلاثة قضاة للدائرة الثانية للمحكمة، وبدأ في ٧ آذار/مارس النظر في قضية المجلس الثوري للقوات المسلحة. وفي نفس الوقت، تواصل الدائرة الأولى للمحكمة النظر، بالتناوب، في قضايا قوات الدفاع المدني، والجبهة الموحدة الثورية، التي بدأ النظر فيها في ٣ حزيران/يونيه و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ على التوالي. ولا تزال قضيتان أخريان معروضتين على المحكمة

الخاصة. ولا يزال مآل جوني بول كوروما، رئيس المجلس الثوري للقوات المسلحة، غير معروف. واستقال شارل تايلور من رئاسة ليبريا في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وهو موجود منذ ذلك التاريخ في نيجيريا.

٢٠٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ اعتمدت المحكمة الخاصة استراتيجية الإنجاز التي قدمها الرئيس إلى مجلس الأمن في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥. ووقع قلم المحكمة اتفاقين مع بلدين بشأن إنفاذ الأحكام، والمفاوضات جارية مع عدد من البلدان الأخرى. وستواصل المحكمة خلال فترة ما بعد الإنجاز بعض ''الأنشطة المتبقية''، وذلك بعد أن ينتهي وجودها بشكلها الحالي وقدراتها الحالية.

٢٠٤ - وتلقت المحكمة حتى الآن تبرعات بلغت حوالي ٥٤,٩ مليون دولار من ٣٣ دولة، في حين تبلغ ميزانيتها لفترة أربع سنوات ١٠٤ ملايين دولار. ولتكملة التبرعات غير الكافية، سعيتُ إلى الحصول للمحكمة على إعانة تصل إلى ٤٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأذنت لي الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٥٩ بالدخول في التزامات لا تتجاوز ٢٠ مليون دولار لإكمال الموارد المالية المتاحة للمحكمة الخاصة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي تقريري المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (A/59/534/Add.4)، اقترحت تقديم إعانة إضافية قدرها ١٣ مليون دولار لتمويل الشهور الستة الأولى من عمليات المحكمة في عامها الرابع، أي حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأعربت عن اعتزامي أقتراح تقديم إعانة إضافية للمحكمة في عام ٢٠٠٦ تصل إلى ٧ ملايين دولار. واتخذت الجمعية العامة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ القرار ٢٩٤/٥٩ الذي وافقت فيه على الالتزام بمبلغ يصل إلى ١٣ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

تعزيز سيادة القانون

٢٠٥ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عقد مجلس الأمن اجتماعا مفتوحا لمناقشة تقريري عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (S/2004/616). وشدد المجلس على أهمية وإلحاحية استعادة العدالة وسيادة القانون في مجتمعات ما بعد الصراع، ليس فقط لمساعدتها على علاج ما سبق من تجاوزات وإنما أيضا لتعزيز المصالحة الوطنية ومنع استئناف الصراع. وشدد المجلس على أهمية ملاءمة الحلول للظروف المحلية وأيضا، وهذا أهم، على إشراك الجهات الفاعلة المحلية. ولذلك شدد المجلس على الحاجة إلى الاهتمام بكامل نطاق آليات العدالة الانتقالية، وليس المحاكم وحدها.

وأخيرا، ومن الناحية العملية، حث المجلس الأمانة العامة على تقديم مقترحات لتنفيذ مختلف التوصيات العملية التي تضمنها تقريري.

٢٠٦ -وواصلت خلال العام الماضي العمل على وضع الترتيبات اللازمة لبدء نفاذ الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا بشأن القيام، في إطار القانون الكمبودي بمحاكمة مقترفي الجرائم المرتكبة خلال فترة كمبوتشيا الديمقراطية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أوفدت بعثة تخطيط ثالثة إلى بنوم بنه لإكمال أعمال تحديد المتطلبات التي يتوقع أن تحتاجها دوائر المحكمة الاستئنائية.

٢٠٧ -وفي ٢٨ آذار/مارس، عقدت مؤتمرا لإعلان التبرعات بغية السعي إلى الحصول على ٤٣ مليون دولار لازمة لتمويل التزام الأمم المتحدة بموجب الاتفاق، وتلقيت تبرعات وتعهدات كافية لتلبية احتياجات المنظمة. وفي ٢٨ نيسان/أبريل أبلغت، تبعا لذلك، حكومة كمبوديا بأن الأمم المتحدة امتثلت للشروط القانونية لبدء نفاذ الاتفاق، وبذلك بدأ نفاذ الاتفاق في اليوم التالي.

٢٠٨ -وبناء على طلب تقدمت به حكومة بوروندي لكي يُنشئ مجلس الأمن لجنة تحقيق قضائية دولية، حسبما ينص اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، أوفدت بعثة تقييم لتنظر في استصواب وجدوى إنشاء تلك اللجنة الدولية بغرض استيضاح الحقيقة وتقديم المسؤولين عن جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة في حق الإنسانية والجرائم المرتكبة في بوروندي منذ استقلالها، إلى المحاكمة. وأوصت لجنة التقييم بإنشاء آلية مزدوجة: آلية مساءلة غير قضائية في شكل لجنة لتقصى الحقائق، وآلية مساءلة قضائية في شكل دائرة محكمة خاصة تعمل في إطار النظام القضائي البوروندي.

٢٠٩ -وفيما يتعلق بالسودان، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، أنشأت لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الأنباء المتعلقة بوقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في دارفور من جانب جميع الأطراف، وأيضا لتحديد ما إذا كانت قد حدثت فعلا أعمال إبادة جماعية، وتحديد مقترفي تلك الانتهاكات بغية كفالة مساءلة جميع المسؤولين عنها. وخلصت اللجنة في تقريرها (S/2005/60) إلى أن الجرائم التي ارتُكبت في دارفور لا تمثل إبادة جماعية، ووصفتها بأنها جرائم في حق الإنسانية. وأوصت أيضا بأن يحيل مجلس الأمن الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٢١٠ -وفيما يتعلق بتيمور - ليشتي، أنشأتُ في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لجنة خبراء مستقلة لاستعراض مسألة محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المقترفة في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩، وتقييم التقدم الذي أحرزته المحكمة الإندونيسية

المخصصة لحقوق الإنسان في جاكرتا، ووحدة الجرائم الجسيمة، والأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الجسيمة في ديلي. وقدمت اللجنة، التي قدمت لها الدعم مفوضية حقوق الإنسان، تقريرها في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٢١١ - وتمشيا مع هدف تعزيز سيادة القانون دوليا، وتشجيعا للاشتراك على نطاق أوسع في إطار المعاهدات المتعدد الأطراف، بدأت في عام ٢٠٠٠ تنظيم حدث سنوي يتعلق بالمعاهدات. وفي آذار/مارس، دعوت الحكومات إلى الاشتراك في حدث المعاهدات السنوي لهذا العام المعنون ''حدث ٢٠٠٥: مواجهة التحديات العالمية''، الذي سيعقد خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضيفت ثلاث معاهدات جديدة متعددة الأطراف إلى معاهدات ٥٠٦ مودعة لديَّ. وإضافة إلى ذلك، بدأ نفاذ ١١ اتفاقية تتعلق بالبيئة، والصحة، والاتصالات، والنقل.

٢١٢ - واستنتج اجتماع خبراء نظمته جامعة الأمم المتحدة بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية أن الضغوط التي تمثلها مشاكل العصر يمكن أن تخفي أحيانا حقيقة التقدم الذي تحقق في مجال العدالة الجنائية الدولية. إذ لم يكن لدى أي زعيم، قبل ١٥ سنة مبرر للخوف من محاكمة جنائية دولية. أما اليوم، فليس بإمكان أي زعيم أن يثق في قدرته على الإفلات من العقاب. وهذا تطور مذهل تحقق في فترة قصيرة جدا من تاريخ البشرية.

الشؤون القانونية

٢١٣ - اعتمدت الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والخمسين، بتوافق الآراء، اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية (القرار ٣٨/٥٩)، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (القرار ٢٩٠/٥٩). ويمثل اعتماد هذه الاتفاقية الأخيرة خطوة هامة في اتجاه تعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب. ووافقت الجمعية العامة أيضا في ٨ آذار/مارس على إعلان الأمم المتحدة بشأن استنساخ البشر (القرار ٢٨٠/٥٩)، مختتمة بذلك مناقشة بند شديد التعقد كان مدرجا على جدول أعمالها منذ عام ٢٠٠١.

٢١٤ - وفيما يتعلق بقانون البحار، ناقشت عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، في دورتها السادسة، مسألة مصائد الأسماك وإسهامها في التنمية المستدامة. وناقشت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية في اجتماعها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الآلية العامة للتعاون بين الوكالات في شؤون المحيطات، وأنشأت أربع فرق عمل تعنى بمواضيع منها كارثة التسونامي، والتنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية. واتُخذت مبادرة هامة تمثلت في إنشاء فريق

جديد لبناء القدرات وضع كتيّب تدريب بشأن المادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكيفية تقديم الطلبات إلى اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري.

٢١٥ - وخلال السنة الماضية، واصل مكتب الشؤون القانونية تقديم المشورة والمساعدة القانونيتين إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة المتنوعة التي تقوم بها المنظمة. وفيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة في العراق، أسدى المكتب إليَّ المشورة بشأن مسائل نشأت عن تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ والإنهاء التدريجي لبرنامج النفط مقابل الغذاء؛ بما في ذلك المسائل المتعلقة بلجنة التحقيق المستقلة؛ وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمة بشكل أعم، واصل المكتب تقديم المشورة والمساعدة فيما يتصل بتفسير وتنفيذ الولايات، وإعداد قواعد المشاركة، والتفاوض بشأن اتفاقات مركز القوات وتنفيذها.

٢١٦ - وساعدت شعبة القانون التجاري الدولي على اعتماد دليل تشريعي لقانون الإعسار، يرمي إلى مساعدة البلدان على إنشاء نظم تتسم بالنزاهة والشفافية لمعالجة العجز التجاري. وفيما يتعلق بالمسائل الداخلية للمنظمة، قام المكتب بتيسير إجراء استعراض شامل للشروط العامة للعقود في الأمم المتحدة؛ وساعد على وضع المبادئ العامة لقبول سلع وخدمات مجانية؛ وعمل على إعداد مبادئ توجيهية تتعلق باستخدام موارد وبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وقام بتنقيح النظام المالي لبعض صناديق الأمم المتحدة؛ ومثَّل الأمين العام أمام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.

الفصل الخامس

الشؤون الإدارية

شؤون الإدارة والتنظيم

٢١٧ -واصلت المنظمة التأكيد بقوة على تحسين التوجه نحو إرضاء المتعاملين معها عند تقديم الخدمات، وقامت بتنفيذ تدابير ترمي إلى تحقيق نتائج أفضل في جميع المجالات، مع تجديد التركيز على المساءلة من خلال قياس الأداء وتحسين تقديم التقارير. وتم ترشيد المهام التي تضطلع بها إدارة الشؤون الإدارية وتوحيدها، وذلك سعيا لتحسين المساءلة بزيادة فعالية التقارير المقدمة عن تنفيذ التوصيات التي تقدمها هيئات الرقابة، وبتحليل القرارات التي تتخذها المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.

٢١٨ -وأدت رعاية المنظمة لمؤتمر قمة قادة الميثاق العالمي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى إبراز المفارقة المتمثلة في أنه بإمكان الأمانة العامة نفسها أن تفعل المزيد لكفالة انسجام ممارساتها الإدارية انسجاما تاما مع مبادئ الميثاق العالمي. وعليه، قامت إدارة الشؤون الإدارية بتشكيل فريق عامل قام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التغييرات في العلاقات مع الموردين وفي إدارة المرافق، والبحث في اتخاذ تدابير عملية تتعلق باستثمارات المعاشات التقاعدية، وسياسات الموارد البشرية التي توائم بين المسؤولية الائتمانية، وأنظمتنا، ومبادئ الميثاق العالمي.

٢١٩ -وقامت المنظمة ببناء قدرات جديدة واتخذت تدابير ملموسة لكفالة أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتهم. وكان من الأمور البالغة الأهمية على الجانب المؤسسي أن عملية الاستعراض الداخلي والمناقشات المستفيضة التي جرت مع الدول الأعضاء أسفرت عن توحيد المهام الأمنية للأمم المتحدة ضمن إدارة جديدة للسلامة والأمن. وتم إنجاز خطة لأمن الموظفين وبدأ العمل بها في مجمع المقر، وبدأ العمل بتراخيص مجسمة لدخول المبنى يتعذر التلاعب بها، ووضعت خطة لإدارة الأزمات في جميع مراكز العمل، ولصقت رقائق مانعة للشظي على جميع نوافذ مبنى الأمانة العامة وجميع المباني الملحقة في نيويورك.

٢٢٠ -وأجريت عدة تدريبات أمنية، بما في ذلك عملية إجلاء كامل، لاختبار الخطة التنفيذية لإدارة الأزمات التي تم استكمالها وأعيد إقرار صلاحيتها لمجمع المقر. وستشهد السنة الجارية امتثال مجمع الأمم المتحدة الكامل لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وينطوي الأمن على ما هو أكثر من اتخاذ تدابير وقائية ملموسة، وبهذه الروح، قامت المنظمة بتمويل وتنفيذ تدريب ٤٠ من كبار ضباط الأمن المسؤولين عن الأمن في مراكز عملهم، وأفرقة إدارة الأمن فيها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت دوائر تقديم المشورة بتنفيذ مهام تدريبية في مجال السيطرة

على الإجهاد في ٣٤ بلدا وقدمت مشورات فردية في مجال الإجهاد إلى ٥٠٠ ٣ من الموظفين ومعاليهم.

خدمات الدعم المشتركة

٢٢١ - واصلت المنظمة اغتنام الفرص المتاحة لتخفيض التكاليف من خلال خصومات الحجم الكبير وتحقيق كفاءة الخدمات من خلال إعادة تصميم العمليات. وتعمل شبكة السفر المشتركة بين الوكالات المنشأة حديثا على تشجيع توقيع اتفاق شامل مع إحدى شركات الطيران الدولية الكبرى؛ ونتيجة لذلك، أمكن لأول مرة للمكاتب الصغيرة الحصول على خصومات. وتمكنت إدارة بريد الأمم المتحدة، عن طريق العمل بالتجارة الإلكترونية لمنتجات الطوابع التذكارية وغيرها من الابتكارات، من تحقيق أرباح لأول مرة منذ عام ١٩٩٤؛ ومن المتوقع تحقيق المزيد من الإيرادات عندما يتم تحسين إمكانيات الإدارة السوقية الجديدة.

استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٢٢ - في إطار السعي المستمر لتحسين الهيكل الأساسي لشبكة المنطقة الواسعة، تم الارتفاع بمعدات الشبكة في مبنى الأمانة العامة إلى مستوى جديد، وإنجاز تصميم تحسين المرافق الكهربائية في المباني الملحقة. وكان كل من المقر والمكاتب الواقعة خارج نيويورك على استعداد بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٥، للعمل بهذا الأسلوب الذي يتسم بكفاءة التكاليف إلى حد كبير، الأمر الذي يجعل المكاتب في جميع أنحاء العالم تتعاون بشكل أوثق. وعندما يتم إنجاز هذه التحسينات، يمكن للمنظمة الشروع في توحيد المهام الإدارية، التي تعمل حاليا بشكل لا مركزي وتُكرر في جميع المكاتب خارج المقر. وبإنشاء لجنة استعراض المشاريع من أجل المبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تمتثل جميع المكاتب لعملية تتطلب إعداد حالة عمل لتبرير الاستثمارات وكفالة الاتساق مع المعايير التقنية. وتولى أخصائيو تكنولوجيا المعلومات لدينا إعادة تصميم شبكة داخلية (إنترانت) جديدة للأمانة العامة وتنفيذها لزيادة إنتاجية الموظفين وكفاءتهم بتمكين الوحدات التنظيمية من تبادل المعلومات دون أن تتوافر لديها معرفة تقنية متخصصة.

إدارة الموارد البشرية

٢٢٣ - ظل التركيز الرئيسي منصبا على مواصلة إدماج مبادئ إصلاح إدارة الموارد البشرية وتوسيع نطاقها في الأمانة العامة. وتم إيلاء مزيد من الاهتمام إلى إحراز تقدم في مجال التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين، ومواءمة شروط خدمة الموظفين المكلفين بالعمل في الميدان،

وتبسيط الإجراءات الإدارية، وزيادة كفاءة نظم تكنولوجيا المعلومات الموجودة المتصلة بالموارد البشرية كالنظام الإلكتروني لتقييم الأداء ونظام التوظيف الإلكتروني (غالاكسي). وقد أسفر تحسين التعاون فيما بين الوكالات بشأن المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن تصميم وتنفيذ دورات توجيهية بشأن ''فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل'' لموظفي الأمانة العامة بالإضافة إلى موظفي الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وتم تنفيذ برنامج جديد لتدريب القيادات النسائية في المناصب الكبرى والعمل بأدوات جديدة للتطوير التنظيمي تقتدي بالمديرين ذوي الكفاءة والإدارات الفعالة.

٢٢٤ - وما برح إعداد الموظفين للتنقل، بما في ذلك القيام بجملة اتصالات شاملة على نطاق الأمانة العامة، وإجراء عملية للتنقل الطوعي، والاهتمام بمسائل الحياة الوظيفية والحياة الشخصية ووضع برامج للدعم الوظيفي يتسم بأولوية رئيسية. وتم تعزيز رصد الموارد البشرية كما يتضح من إنشاء خطط عمل للموارد البشرية لما عدده ٢٦ من الإدارات والمكاتب. وتم رصد تفويض السلطة في مجال إدارة الموارد البشرية في الموقع في ٦ إدارات ومكاتب، ومحكمتين و ٣ بعثات لحفظ السلام.

المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٢٥ - بينما يمضي العمل التقني الهام قدما بشأن تصميم الأماكن وتخطيط تشييدها وبرمجتها لدعم عملية تجديد مجمع المقر الملحة والتي لا غنى عنها، جرى التشكيك في العديد من الافتراضات التي تشكل أساس مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وفي تقديرات تكاليفها، التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣، وذلك بسبب ديناميات سياسية ومالية. ولا يمكن الشروع في تجديد المجمع الرئيسي إلا بعد الحصول على أمكنة انتقالية - أي ما يطلق عليه ''الحيز البديل'' - للموظفين والعمليات، بما في ذلك مهام الأمانة العامة، وحيز للمؤتمرات، إلا أن الموقع الذي اقترح أصلا ليس متاحا على ما يبدو. ويجري استكشاف عدد من الخيارات البديلة. ومن المتوقع في الوقت نفسه أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن عرض البلد المضيف تقديم قرض بمبلغ ١,٢ بليون دولار، إلى جانب الطلب الذي تقدمتُ به للإذن لي بإبرام اتفاق يتيح للأمم المتحدة سلطة التقدير الكاملة للاقتراض وسحب الأموال.

الإدارة المالية

٢٢٦ - تمضي عملية ميزانية الأمم المتحدة في طريقها لاعتماد هيكل أكثر منطقية، يحقق فوائد كبيرة للتخطيط الاستراتيجي. وترتبط الميزانية الجديدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ارتباطا واضحا بالخطة البرنامجية الجديدة لفترة السنتين. وتمت مواءمة عمليتي التخطيط والميزنة وتبسيطهما من خلال استخدام الإطار المنطقي نفسه للميزنة على أساس النتائج لكل من الميزانية والخطة البرنامجية لفترة السنتين. وفيما يتعلق بمديري البرامج، واصل موقع الميزانية على شبكة الإنترنت الاضطلاع بدور رئيسي في كفالة توافر البيانات الرئيسية المتعلقة بالتخطيط والميزانية.

٢٢٧ - وفيما يتعلق بميزانيات حفظ السلام، اتسمت الفترة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بتوافر مؤشرات الإنجاز والنواتج بصورة قابلة للقياس بدرجة أكبر، وبتحسين الصلات بين أطر الميزانية التي تستند إلى النتائج والاحتياجات من الموارد. وبينت ميزانيات عمليات حفظ السلام لأول مرة، أعداد الأفراد (من العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين التي تشكل في المتوسط نسبة ٦٩ في المائة من مجموع الموارد) التي يمكن عزوها إلى كل عنصر من العناصر على حدة. وتم تبرير الفروق في الموارد البشرية بالإحالة إلى عناصر محددة في أطر الميزانية التي تستند إلى النتائج. وعلاوة على ذلك، حددت نواتج قابلة للقياس لكل من الفئات الرئيسية للتكاليف التشغيلية (أي المرافق والنقل البري والنقل الجوي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، من أجل عنصر الدعم لميزانيات حفظ السلام.

٢٢٨ - وفي مجال آخر تترتب عليه آثار بالنسبة للعمليات الميدانية، نُفذت المرحلة الأولى من مشروع شامل لإدارة النقدية، وهو التشغيل الآلي لمهام الصرف. وتم تحسين النظم الإلكترونية وإدماجها لاستخدامها في حسابات المقر في المصارف الخارجية باستخدام شبكة SWIFT (جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على الصعيد العالمي في الميدان المالي). وبالإضافة إلى ذلك، قامت الخزانة بتنفيذ مجموعة من التدابير لمساعدة بعثات حفظ السلام على تخفيض رسوم المصارف المحلية، وإيجاد وسائل بديلة لقيام موظفي الأمم المتحدة بنقل الأموال إلى مناطق البعثات وداخلها، وتخفيض رسوم التأمين على المبالغ النقدية المنقولة.

٢٢٩ - وركزت خدمات المحاسبة وكشوف المرتبات داخل الأمانة العامة، فيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى الموظفين، على التوجه لخدمة العملاء. وتم تطوير تقنيات محسنة لاستعراض البيانات وتوحيدها، الأمر الذي ساعد على إعداد البيانات المالية الموحدة النهائية، وبدأ العمل بنظام جديد لرد الضرائب ومبالغ الضرائب الربع سنوية المدفوعة مقدما.

الحالة المالية

٢٣٠ - لا تزال الحالة المالية للأمم المتحدة هشة للغاية. وبالرغم من انخفاض المتأخرات من الاشتراكات المقررة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين في عام ٢٠٠٤، لا تزال هناك مبالغ هامة من الاشتراكات المقررة، وهي التزام قانوني يقع على عاتق الدول الأعضاء، غير مسددة. ونتيجة لذلك، يجري استنفاد احتياطياتنا بصورة منتظمة وتضطر المنظمة إلى تأخير رد المدفوعات إلى الدول الأعضاء التي ساهمت بقوات ومعدات لعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تضطر المنظمة إلى اللجوء بصورة دورية إلى الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة من أجل الميزانية العادية، والمحكمتين وبعض عمليات حفظ السلام الجارية، وهذه الممارسة ليست في ذاتها غير مرغوبة فحسب، ولكن مجموع الأموال المتاحة في هذه الحسابات محدود وآخذ في التقلص، نظرا لأن الفوائض تعاد إلى الدول الأعضاء. ويتمثل حل المشاكل المالية المستمرة التي تعاني منها المنظمة في وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة بصورة كاملة وفي الوقت المناسب.

أمن موظفي الأمم المتحدة

٢٣١ - لا يزال موظفو الأمم المتحدة يواجهون تهديدات خطيرة وغالبا متصاعدة أثناء القيام بواجباتهم في الميدان. ففي أفغانستان على سبيل المثال، لا يزالون هدفا للاختطاف أو الاغتيال أو لأجهزة متفجرة مصنوعة بطريقة ارتجالية. وانهيت بنجاح خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر و تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٤، إحدى حالات أخذ الرهائن المطولة من موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان. كما استلزم تدهور الحالة الأمنية في كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، نقل المعالين وإجلاء موظفي الأمم المتحدة الذين يؤدون مهاما غير أساسية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، قتل ٩ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بصورة وحشية في بونيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان العاملون في مجال المساعدة الإنسانية يعملون خلال السنة الماضية في بيئة تتسم بخطورة شديدة أثناء الاستجابة للأزمة في دارفور، بالسودان. واتسمت الأحوال الأمنية هناك بشكل متزايد بحوادث الاحتجاز وأخذ الرهائن والقتل ونهب إمدادات الإغاثة.

٢٣٢ - وفي ظل هذه الخلفية، تم تجسيد الجهود التي أبذلها منذ وقت طويل لتعزيز الهيكل الأمني للمنظمة بإنشاء إدارة السلامة والأمن، المسؤولة عن سلامة وأمن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة يعملون في أكثر من ١٥٠ مركز عمل في جميع أنحاء العالم وما يقدر بزهاء ٣٠٠ ٠٠٠ من المعالين. وقد حظي تقريري المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة

بتأييد قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩، الذي نص على إنشاء إدارة السلامة والأمن، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وتجمع الإدارة الجديدة، برئاسة وكيل للأمين العام، بين المكتب السابق لمنسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، ودائرة الأمن والسلامة وعنصر الأمن التابع لإدارة عمليات حفظ السلام.

٢٣٣ - وتتحمل إدارة السلامة والأمن مسؤولية توفير القيادة والدعم التشغيلي والإشراف على نظام إدارة الأمن لتيسير عمل البرامج والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بأكبر قدر من السلامة والكفاءة. ولا يُدخر جهد بقيادة وكيل الأمين العام الجديد، الذي تولى مهام منصبه في شباط/فبراير ٢٠٠٥، لتوفير العناصر الرئيسية لإدارة السلامة والأمن وبدء عملها بحلول الدورة الستين للجمعية العامة. ويتمثل الهدف الأسمى في كفالة تمتع الإدارة بالقدرة التشغيلية اللازمة حتى يتسنى اضطلاعها بالولاية التي أناطتها بها الأمم المتحدة في أشد مواقع المعمورة صعوبة وإلحاحا.

٢٣٤ - وقد حددت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٥٩ التدابير اللازمة لتعزيز أمن وسلامة منظومة الأمم المتحدة، التي تشمل اتخاذ ترتيبات أمنية ميدانية في جميع مراكز العمل في أنحاء العالم، وتوحيد هياكل الأمن المستقلة ضمن إدارة السلامة والأمن. وتشمل التغييرات الهيكلية الجارية إنشاء قدرات متميزة للسياسة العامة والتخطيط والتنسيق والامتثال؛ والتقييم والرصد، والتدريب والتوحيد، إضافة إلى تعزيز وحدة السيطرة على الإجهاد الناجم عن الحوادث الجسيمة. وسيتم تعزيز القدرة الإدارية في الإدارة بإنشاء مكتب تنفيذي. وأُنشئت شعبة خدمات الأمن والسلامة بالمقر لتقديم التوجيه المتعلق بالسياسة العامة والعمليات إلى مراكز العمل الرئيسية واللجان الإقليمية وتنسيق مهام حماية الموظفين. وستؤدي شُعبة العمليات الإقليمية التي ستُعزز بقدرة لتقييم التهديدات والمخاطر وبمركز للاتصالات يعمل على مدار الساعة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على كفالة أمنها الخاص.

المساءلة والرقابة

٢٣٥ - نتيجة للاستعراض الخمسي الذي أجرته الجمعية العامة لولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٥٩ تدابير جديدة ترمي إلى تعزيز استقلال المكتب وآلية الإبلاغ فيه. ويوفر هذا القرار، بالإضافة إلى إعلاني عن إنشاء لجنة مراقبة الإدارة وغيرها من المبادرات لتعزيز السلامة والمساءلة والرقابة، أساسا صلبا لتحسين إطار الإدارة الداخلية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد مكتب خدمات الرقابة الداخلية على وضع أول سياسة لحماية إفشاء الحقائق بالمنظمة، التي تنص على أمور منها إنشاء مكتب

للأخلاقيات المهنية لتلقي التقارير عن أعمال الانتقام أو التهديدات ضد المشتكين والشهود الذين يتعاونون في التحقيق.

الرصد والتقييم والتشاور

٢٣٦ -واصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية الاضطلاع بأنشطته الرامية إلى تعزيز الرصد والتقييم في سياق الإدارة على أساس النتائج، بما في ذلك توفير دليل التدريب والتقييم المتاح في موقعه على شبكة الإنترنت. وقام المكتب بإنشاء الفريق العامل المعني بالرصد والتقييم على نطاق الأمانة العامة، الذي قدم مقترحات إلى نائب الأمين العام بشأن تعزيز ورصد أداء البرامج وتقييمها، تضمنها أيضا في تقرير المكتب المقدم إلى الجمعية العامة (A/60/73)، الذي وُضع بالتعاون مع وحدة التفتيش المشتركة.

٢٣٧ -وأوصى المكتب في تقييمه لموئل الأمم المتحدة (E/AC.51/2005/3)، بزيادة تركيز البرنامج وتحسين إدارة بعض الأنشطة التي يضطلع بها. كما أجرى المكتب عمليات تقييم لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب (E/CN.4/2005/55) وتقييما مواضيعيا رائدا، ركز على الروابط القائمة بين المقر والميدان في مجال تخفيف حدة الفقر (E/AC.51/2). وواصل المكتب تقديم خدمات المشورة في مجال إدارة التغيير إلى جهات منها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بهدف تحسين فعالية نظام تحديد فترة إعداد الوثائق. و لم يتمكن المكتب بسبب موارده المحدودة من إدخال بعض التحسينات اللازمة في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق وتقديم التدريب للموظفين في المكاتب الواقعة خارج المقر.

المراجعة الداخلية

٢٣٨ -أجرى المكتب ما يقرب من ١٦٠ عملية مراجعة وأصدر سبعة تقارير قدمت إلى الجمعية العامة تتناول طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، والسلامة والأمن؛ وإجراءات الطعون في نظام العدالة الإدارية؛ وشراء خدمات الطيران لبعثات حفظ السلام؛ والخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومكتبات الأمم المتحدة؛ وبدل الإقامة لأفراد البعثات.

٢٣٩ -وفي أعقاب تفجير مكاتب الأمم المتحدة في بغداد، أجرى المكتب مراجعة شاملة على صعيد العالم لإدارة الأمن في المقر وفي ٢٠ بعثة ميدانية (A/59/702). وأجرت دائرة حفظ السلام عددا من المراجعات، بما في ذلك المشتريات ومعدلات الشغور وحالة الانضباط في مختلف البعثات. وخلصت عملية استعراض إداري لإجراءات الطعون في المقر وجنيف وفيينا ونيروبي (A/59/408) إلى نتيجة مفادها أنه يمكن تحسين توقيت تقديم الطعون بتبسيط

الإجراءات في معظم مراكز العمل. وتمكنت عمليات المراجعة التي أجريت لعمليات الطوارئ التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بوروندي وتشاد والسودان من تحديد ضرورة تحسين إدارة المشتريات والإدارة العامة. وحالت قلة الموارد المتاحة للمراجعة الداخلية دون اضطلاع المكتب بمراجعات أفقية للأداء كمراجعة الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والنهوض بالمرأة.

التحقيقات

٢٤٠ - تلقى المكتب ما يقرب من ٥٦٠ قضية وأصدر ٩١ تقريرا بشأن التحقيقات، بما في ذلك ٢٠ قضية تتعلق بالاستغلال والإيذاء الجنسيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدت الجمعية العامة ضرورة وضع استراتيجية شاملة للقضاء على الاستغلال والإيذاء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل. وفي أعقاب الاستعراض الذي قامت به الجمعية العامة لتقرير المكتب عن تعزيز مهام التحقيق في الأمم المتحدة (A/58/708)، عهدت الجمعية العامة إلى المكتب بمسؤولية محددة عن التحقيق في حوادث سوء السلوك الجسيم، الذي يشمل الاستغلال والإيذاء الجنسيين، وطلبت إليَّ القيام بإنشاء آلية إدارية يقوم من خلالها مديرو البرامج بالتبليغ الإلزامي عن ادعاءات سوء السلوك إلى المكتب (القرار ٢٨٧/٥٩). وكما ذُكر آنفا، فقد قمت بالفعل بسن سياسة عدم التسامح مطلقا تجاه هذه الجرائم.

٢٤١ - واستخدم المكتب الموارد المتاحة له إلى مداها من أجل معالجة قضايا الاستغلال الجنسي في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتوفير خدمات الاتصال للجنة التحقيق المستقلة، برئاسة بول فولكر؛ ومعالجة القضايا المتراكمة في عمليات حفظ السلام.

تعزيز المنظمة

٢٤٢ - كما ذكرت في العام الماضي، تم الآن إنجاز معظم عناصر الإصلاح الواردة في تقريري المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' لعام ٢٠٠٢. وقد شهدنا بعض المنافع الواضحة جدا وهي: ميزانية برنامجية منقحة بصورة مستفيضة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ودورة تخطيط وميزنة أقصر وأكثر كفاءة، وتخفيض عدد التقارير والاجتماعات، وزيادة إدماج عناصر حقوق الإنسان في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومع ذلك، كان التقدم المحرز في عدد من المجالات الأخرى بطيئا. وهذا سبب من الأسباب

التي حدت بي إلى الشروع في تنفيذ مجموعة إصلاحات ذات مسارين للأمانة العامة في عام ٢٠٠٥: وأقوم من جانبي بمتابعة العمل في أحد المسارين بهمة تحت سلطتي الشخصية، ومن المقرر تناول المسار الآخر في سياق الاقتراحات الأوسع الواردة في تقريري عن الإصلاح – ''في جو من الحرية أفسح'' الذي سيُنظر فيه في الاجتماع العام الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر. وإني آمل أن يظهر هذان المساران التزامي بمواصلة تحسين المنظمة وتعزيزها لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين.

٢٤٣ –وتأتي المرحلة الراهنة من الإصلاح في وقت حاسم للغاية بالنسبة للأمم المتحدة. فقد واجهت الأمانة العامة سلسلة لا سابق لها من التحديات التنظيمية التي كشفت عن وجود أخطاء في الطريقة التي تُصرّف بها أعمالها. وإني ماض قدما في اتخاذ مجموعة من التدابير الصغيرة والهامة في الوقت نفسه – لتنفيذها فورا. وآمل أن تُنفذ معظم هذه التدابير تنفيذا كاملا بحلول أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من أن الإعداد للكثير من هذه التدابير سبق ظهور المشاكل التي تم الكشف عنها خلال السنة الماضية، فإن المبادرات تلتمس صراحة كذلك معالجة الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها موظفو الأمم المتحدة في الدراسة الاستقصائية للتصورات المتعلقة بالنزاهة، وتوصيات لجنة التحقيق المستقلة التي تتولى التحقيق في برنامج النفط مقابل الغذاء. وهي تندرج بوجه عام ضمن الفئات الأربع التالية:

- تحسين أداء كبار الموظفين الإداريين؛
- تعزيز الرقابة والمساءلة؛
- كفالة السلوك القويم؛
- زيادة الشفافية.

٢٤٤ –وقد ثبت أن فريق كبار الموظفين الإداريين، وهو عبارة عن أداة داخلية لتبادل المعلومات والتنسيق قمت بإنشائه لدى تسلمي مهام منصبي، كبير للغاية بصورة يتعذر معها اتخاذ قرارات فعالة في الوقت المناسب. ونتيجة لذلك، تم إنشاء لجنتين أصغر حجما لكبار المسؤولين – واحدة لمسائل السياسة العامة والأخرى لشؤون الإدارة والمسائل المتعلقة بالإصلاح، كما قمت بوضع نظام يتسم بقدر أكبر من الشفافية لاختيار كبار مديري الأمم المتحدة الجدد – في عملية اختيار مفتوحة تستند إلى معايير مقررة سلفا. كما أعمل على تطبيق نظام للتوجيه أكثر تنظيما لكفالة إحاطة كبار الموظفين علما على النحو الملائم بالمنظومة الأوسع للنظامين المالي والإداري للأمم المتحدة ومدونات قواعد السلوك ونظم الإدارة.

٢٤٥ -وتم تحديد الحاجة إلى تحسين الأدوات اللازمة لكفالة المساءلة. وقد قمت بإنشاء مجلس صغير للأداء الإداري سيقوم بصورة منتظمة بتقييم أداء كل من كبار المديرين وإفادتي بالإجراء التصحيحي المقترح عند الاقتضاء. كما يجري إنشاء لجنة جديدة للرقابة لكفالة اتخاذ الإجراء الإداري المناسب لتنفيذ توصيات مختلف هيئات الرقابة.

٢٤٦ -وفي الدراسة الاستقصائية للتصورات المتعلقة بالتراهة لعام ٢٠٠٤ أثار الموظفون شواغل تتعلق بالإنصاف والتراهة. ونحن ماضون قدما في اتخاذ سلسلة من التدابير لتعزيز السلوك القويم. أولا، إنني بصدد الأخذ بسياسة جديدة صارمة لحماية الذين يقومون بالإبلاغ عن الأخطاء المرتكبة حتى يمكن للموظفين الإحساس بتوافر حماية كافية للتقدم بالإبلاغ عن الشواغل المتعلقة بالسلوك دون التعرض للانتقام. ثانيا، تتحرك المنظمة بسرعة لاتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة إزاء جميع الحالات التي يثبت فيها سوء سلوك جنسي. وفي الوقت نفسه، يجري اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين التدريب، وفرض معيار موحد للسلوك، وإنشاء آليات موثوقة لتقديم الشكاوى واستعراض احتياجات الموظفين في الميدان من الرعاية والترويح. وثالثا، يجري التوسع في اشتراط الكشف عن الوضع المالي من جانب كبار المسؤولين وتحسين نشر متطلبات مدونة قواعد السلوك.

٢٤٧ -وفيما يتعلق بزيادة الشفافية، تقوم المنظمة بوضع سياسة واضحة ومتسقة لتبادل مختلف أنواع المعلومات المتاحة للأمم المتحدة على نحو يزيد من شفافية عملنا، ويكفل في الوقت نفسه السرية عند الضرورة. كما يجري العمل على إقرار نظام المشتريات لدينا لكفالة استيفائه لأعلى المعايير العالمية ووضع توجيهات تتعلق بالسياسة العامة بشأن توفير السلع والخدمات مجانا.

٢٤٨ - وفي الوقت ذاته، يحدوني الأمل في أن تُتيح نتائج القمة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر إمكانية زيادة تعزيز الأمانة العامة. وقد اقترحت في تقريري الذي قدمته في آذار/مارس ٢٠٠٥ (A/59/2005) ثلاثة إصلاحات رئيسية من شأنها، إذا اعتمدت، أن تحسن كثيرا من كفاءة المنظمة وفعاليتها. أولا، اقترحت أن تستعرض الدول الأعضاء جميع الولايات التي ظلت قائمة لأكثر من خمس سنوات وأن تنظر في إنهائها. وثانيا، وهو أمر يرتبط ارتباطا وثيقا باستعراض الولايات، اقترحت أن يتم لمرة واحدة تنفيذ برنامج لترك الخدمة مقابل عوض لموظفي الأمم المتحدة الذين لم تعد مهاراتهم واستعداداتهم متوافقة مع الاحتياجات الجديدة للأمانة العامة. وثالثا، طلبت من الجمعية العامة أن توافق على إجراء استعراض دقيق لجميع القواعد المتعلقة بالميزانية والموارد البشرية التي تحكم الأمانة العامة. وإنني أعتقد أن هذه الإصلاحات قد تأخرت كثيرا عن موعدها ويمكن، إذا ما أُجريت كما ينبغي، أن يكون لها أثر كبير على تحديث المنظمة وجعلها أقدر على الاستجابة.

الفصل السادس

الشراكات

الاتصالات

٢٤٩ - مثلت السنة المنصرمة بالتأكيد تحديا لمسؤولي الاتصالات بالأمم المتحدة، وبالرغم من أنها لم تكن سنة جيدة بصفة خاصة فيما يتعلق بصورة الأمم المتحدة في الإدراك العام في بعض الدول الأعضاء، فإنني أعتقد أن ثمة مرونة جديدة تجلت فيما قُمنا به من عمليات اتصال، وأن مسؤولي الاتصالات أظهروا قدرا كبيرا من المهارة في مواجهة تلك التحديات.

٢٥٠ - وفي تقريري السابق، تكلمت عن عام ٢٠٠٣ باعتباره عام تعزيز إدارة شؤون الإعلام. فمما لا شك فيه أن التوجه الجديد للإدارة والتغييرات الأخرى التي أدخلتها على هيكلها خضعا للتمحيص في بوتقة الرأي العام. وكانت هناك حاجة ماسة إلى بناء قدرة الإدارة على تعبئة الموارد بسرعة وكفاءة لمعالجة القضايا ذات الأولوية، وترسخت تلك القدرة تماما الآن. وقدمت إدارة شؤون الإعلام طوال العام المنصرم مشورة ودعما ومعلومات بشأن العديد من المشاريع العاجلة لضمان إعلام الجماهير بالجهود التي نبذلها لمعالجة المشاكل الإدارية في المقر وفي الميدان.

٢٥١ - وفي مواجهة عدد من الأزمات والنقد اللاذع وغير العادل في معظم الأحيان، قامت الإدارة بتعزيز قدرتها على رصد وسائط الإعلام وتقوية قدرتها على الرد عليها. وأُطلق عدد من المبادرات الإعلامية للتصدي لما تبُثه وسائل الإعلام من معلومات خاطئة، وتم حشد فريق اتصالات في حالة الأزمات، ضم قدامى الموظفين من مكتبي، ومكتب المتحدث الرسمي، والإدارة. ويقوم هذا الفريق حاليا بتحديد الأولويات اليومية التي يُسترشد بها لا فيما يتعلق باستجابة المنظمة لشواغل وسائط الإعلام فحسب، بل أيضا في ترويجها للقضايا الدولية الهامة.

٢٥٢ - واسترشادا بهذه الاستراتيجية، يستعين كبار المتحدثين الرسميين فيما يضطلعون به من جهود للإعلان عن وجهات نظر الأمم المتحدة عن طريق الظهور في البرامج التليفزيونية والإذاعية ونشر آراء ومقابلات ورسائل في وسائط الإعلام المطبوعة البالغة التأثير. ويجري حاليا توفير المعلومات بسرعة لشركائنا في المجتمع المدني عندما يعربون عن اهتمامهم بمحاورة الجمهور بشأن القضايا ذات الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام لضمان إبلاغ رسالتنا لجميع أنحاء العالم، من خلال المقابلات ونشر المقالات في وسائط الإعلام المحلية في المناطق التي تخدمها.

٢٥٣ - وقد أصبحت مقتنعا أكثر بأنه يتعين على المنظمة أن تبذل المزيد من الجهد لضمان أن يكون موظفوها على علم بما نبذله من جهود للترويج للقضايا الرئيسية والتصدي لمنتقدينا، واضطلعت إدارة شؤون الإعلام بدور هام في تحسين اتصالاتنا الداخلية، باستخدام موقع جديد على الشبكة الداخلية (الإنترانت) بعنوان ''قضايا ساخنة، حقائق باردة'' وإعداد وتوزيع مواد إعلامية بشأن القضايا الرئيسية على الموظفين في الميدان وفي المقر.

٢٥٤ - وطوال العام، اضطلعت إدارة شؤون الإعلام بسلسلة من مبادرات التوعية عززت من جهود الأمم المتحدة لتشجيع التسامح والتفاهم، وعلى الأخص من خلال ثلاث حلقات دراسية رئيسية تناولت مظاهر معينة من التعصب. وعُقدت الحلقة الدراسية الأولى المعنونة ''إزالة التعصب من العقول'' بشأن معاداة السامية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وركزت على توجيه الانتباه إلى مشكلة هامة عالجتها الإدارة ثانية في أوائل عام ٢٠٠٥، عندما استضافت معرضا كبيرا من هيئة ''ياد فاشيم'' الإسرائيلية (هيئة شهداء المحرقة وتذكر الأبطال) بالتزامن مع انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للاحتفال بذكرى تحرير معسكرات الموت. وركزت الحلقة الدراسية الثانية على الخوف من الإسلام، واستقطبت مجموعة من الخبراء ملهمة بنفس القدر من جميع الانتماءات الدينية والسياسية.

٢٥٥ - كما وضعت الإدارة ضمن أولوياتها ضمان اطلاع المجتمع المدني على العملية الجارية لتنشيط وإصلاح الأمم المتحدة، وحيثما أمكن، إشراكه في تلك العملية. وجرى الترويج بقوة للمعلومات المتعلقة بمختلف المقترحات الواردة في التقارير التي طلبت إعدادها أو شجعت على إعدادها، بما في ذلك تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتقرير مشروع الألفية المعنون ''الاستثمار في التنمية''. ومنذ صدور تقريري المعنون ''في جو من الحرية أفسح'' في آذار/مارس ٢٠٠٥، تحول التركيز إلى توفير معلومات بشأن التوصيات الواردة فيه للأطراف الفاعلة في المجتمع المدني لتمكينها من المشاركة بفعالية في عملية الاستعراض.

٢٥٦ - وكما ذكرت في موضع آخر، فإنني أعتقد أن الأهداف الإنمائية للألفية هي الإطار الذي يجب أن تصطف حوله أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالإضافة إلى قيام إدارة شؤون الإعلام بتوفير معلومات عن الأحداث الهامة ذات الصلة، مثل مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي، واجتماع موريشيوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، عملت الإدارة مع مكتب حملة الألفية لشن حملة جديدة لكسب التأييد للأهداف الإنمائية للألفية، تتميز بشعار صمم خصيصا لذلك الغرض والعبارة المثيرة للانتباه ''احفظوا العهد''.

٢٥٧ - وقد كانت الأهداف الإنمائية للألفية، ودور المجتمع المدني في تحقيقها هما موضوعا المناقشة الرئيسيين عندما اجتمع ٢٠٠٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم في المؤتمر السنوي السابع والخمسين لإدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ومن المتوقع حضور عدد يتجاوز ذلك في مؤتمر عام ٢٠٠٥، الذي سيركز على سُبل تنشيط هيكل النظام الدولي الذي تُعد الأمم المتحدة محوره.

٢٥٨ -وإدراكا منها لضرورة ضمان توافر دعم جماهيري في وقت تواجه فيه الأمم المتحدة زيادة مفاجئة غير مسبوقة في الطلب على عمليات حفظ السلام، عملت إدارة شؤون الإعلام مع إدارة عمليات حفظ السلام على وضع استراتيجيات لإعلام الدول الأعضاء، وصانعي القرارات، وعامة الجمهور بشأن ما نضطلع به من عمليات. وتم إيفاد خبراء في مجال الاتصالات من المقر إلى بعثات حفظ السلام لاستعراض برامجها الإعلامية، وتقييم احتياجاتها من الموارد، وتحديد نوع الدعم الذي يمكن أن يقدم من المقر لمساعدتها على أفضل وجه في القيام بدور فعال في تنفيذ ولاياتها. كما اضطُلع بحملات إعلامية تهدف إلى إبلاغ موظفي الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات، وأفراد حفظ السلام بجدية تصميمي على منع أي سلوك غير مقبول من جانب أفراد حفظ السلام، ووُضعت معايير للسلوك ووُزعت على جميع البعثات.

٢٥٩ - وفي أعقاب نجاح مشروع تجريبي في عام ٢٠٠٤ لتدريب موظفي الإعلام ببعثات حفظ السلام، عُقدت دورة تدريبية ثانية في أيار/مايو ٢٠٠٥. والهدف من هذه الممارسات هو تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بحملات إعلامية فعالة عند بدء بعثات جديدة لحفظ السلام. وإنني أعتزم أن أواصل هذا التدريب لضمان أن يتوفر لدى الأمم المتحدة قاعدة صلبة من موظفي شؤون الإعلام المتعددي المهارات والمدربين تدريبا جيدا بحيث يكونون متاحين عند الطلب.

٢٦٠ - وإنني أواصل دراسة مسألة شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام بغرض تحسين قدرتها على أداء مهامها بفعالية. وقد نشأ عدد من العقبات الهامة تبين أنه سيتعذر إنشاء محاور إقليمية في مناطق أخرى على غرار النموذج الذي أنشئ في أوروبا الغربية. ومن ثم، أعدتُ صياغة المقترحات التي قدمتها في عام ٢٠٠٤، وحددتُ أسلوبا جديدا للعمل يهدف إلى ترشيد شبكة المراكز على أساس متطلبات الاتصالات الاستراتيجية (انظر تقريري المقدم إلى لجنة الإعلام، A/AC.198/2005/3). وإنني في انتظار رأي الجمعية بشأن هذا النهج الجديد.

٢٦١ -وما زالت مصالح أفريقيا تحتل أولوية عليا بالنسبة لإدارة شؤون الإعلام، حيث وصل الآن منشورها المنقح المعنون ''أفريقيا الجديدة'' إلى أكثر من مليون شخص

(بالانكليزية أو الفرنسية)، وأضيف برنامجان إذاعيان جديدان عن أفريقيا بالذات إلى القائمة العادية للإدارة.

٢٦٢ -وتضطلع الشراكات الجديدة بين وسائط الإعلام والمجتمع المدني بدور رئيسي في جهود الإدارة لزيادة مدى وصول نواتجها الإعلامية. ووفقا لشروط ترتيب تم التفاوض بشأنه خلال العام الماضي، ستقوم الآن الرابطة الدولية لرؤساء الجامعات بتوزيع برامج الأمم المتحدة الإذاعية على ١٠٠ من فروعها التي يبلغ عددها ٧٠٠ على نطاق العالم بحلول نهاية عام ٢٠٠٥.

٢٦٣ - كما أُنشئت شراكات جديدة مع الشبكات الإذاعية والتليفزيونية والكابلية وشركات الإنتاج الإعلامي في جميع أنحاء العالم. ونتج عن إحدى هذه الشراكات بث مجموعة من أخبار الأمم المتحدة مسجلة بالفيديو يوميا عن طريق الساتل إلى أكثر من ٥٠٠ محطة إذاعة في أنحاء العالم. والجزء الأكبر من التسجيلات الآتية من الميدان الموزعة بموجب هذا الترتيب هو في الوقت الحالي من إنتاج اليونيسيف والوكالات الأخرى، ولكني أتوقع مع التوسع في القدرات التقنية للإدارة أن يكون بالإمكان تعزيز هذه المواد بتقارير بالفيديو من بعثات حفظ السلام. وفي الوقت ذاته، يُتوقع أن يصبح بإمكان نظام التخزين الرقمي الجديد الذي بدأ تشغيله حاليا أن يوفر صورا فوتوغرافية جيدة النوعية وعالية التحليل عن طريق موقع الأمم المتحدة على الشبكة.

٢٦٤ - ومواصلة لجهودها لتوجيه الانتباه إلى الأنباء الهامة التي قد لا تدركها حاسة استشعار وسائط الإعلام، أصدرت الإدارة قائمتها السنوية الثانية التي تضم ١٠ أنباء ينبغي للعالم أن يسمع المزيد عنها. وشملت القائمة روايات بشأن حالات طوارئ إنسانية تبعث على القلق، وحالات لفترة ما بعد انتهاء الصراع تتسم بالهشاشة، فضلا عن أنباء مشجعة بشأن حقوق الإنسان والصحة والتنمية. ويدل مستوى الاهتمام الذي حظي به المشروع في الصحافة، فضلا عما ورد من الدول الأعضاء وجهات أخرى من تعليقات إيجابية عليه، على أن مشروع أبرز ١٠ أنباء أصبح وسيلة قيّمة لاسترعاء انتباه وسائط الإعلام والعالم بأسره إلى المسائل العاجلة التي تشغل بال المجتمع الدولي.

٢٦٥ - ويواصل موقع الأمم المتحدة على الشبكة نموه، ويحتوي على نحو مليون صفحة من المعلومات، باللغات الرسمية الست جميعها، ويزوره مستعملون من جميع أنحاء العالم يوميا بزيادة قدرها ٥٠ في المائة عن أرقام عام ٢٠٠٢. وتحققت خطوة هامة نحو بلوغ التعددية اللغوية على موقع الشبكة عن طريق إدخال إمكانية وصول الجمهور إلى نظام الوثائق الرسمية

(ODS) من خلال الشبكة. ويستطيع الآن أي شخص لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت أن يطلع على الوثائق الرسمية بجميع اللغات الرسمية الست إلكترونيا.

٢٦٦ - وقد أصبحت شبكات الإنترنت حاليا مصدرا متزايد الأهمية للحصول على الأخبار، وتواصل الإدارة تعزيز بوابة الأنباء الرئيسية على الشبكة، ''مركز أنباء الأمم المتحدة''، التي تغطي الأخبار المستجدة عن أنشطة الأمم المتحدة وتوفر إمكانية ميسرة للوصول إلى نطاق عريض من المصادر ذات الصلة. ويُعد مركز الأنباء هذا من المجالات التي تشهد إقبالا مكثفا من الزائرين لموقع شبكة الأمم المتحدة، وكثيرا ما يُستشهد به من جانب المنافذ الإعلامية الرئيسية بوصفه مصدرا من المصادر الإخبارية. وتتنامى بصورة مطردة قائمة المشتركين في الخدمة الإخبارية بالبريد الإلكتروني الملحقة بالموقع، وكذا عدد مواقع وسائط الإعلام الإخبارية التي أنشأت وصلات مباشرة مع مركز أنباء الأمم المتحدة.

٢٦٧ - وأصبح الآن بث أحداث الأمم المتحدة على الشبكة جزءا لا يتجزأ من العمل اليومي للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى البث الشبكي اليومي لجلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن والإحاطات الصحفية التي يعقدها المتحدث الرسمي باسمي، تقوم إدارة شؤون الإعلام حاليا ببث شبكي للأحداث الجارية بصدد المؤتمرات المعقودة خارج المقر. وبالإضافة إلى تزويد الملايين بإمكانية افتراضية للوصول إلى الهيئات التداولية والتشريعية للأمم المتحدة، فإن مواد البث الشبكي توجد حاليا كمحفوظات على الشبكة، ويمكن حاليا الوصول إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ من مقتطفات الفيديو من هذه المحفوظات يوميا.

٢٦٨ - وقد توجت مشاركة الأمم المتحدة في الفيلم الطويل The Interpreter ''الترجمة الشفوية''بعرض ذلك الفيلم في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. واستنادا إلى العدد الكبير من طلبات إجراء مقابلات واستجابة وسائط الإعلام بصفة عامة، تحققت بالتأكيد النتيجة المرجوة من هذا الفيلم، وهي زيادة الوعي بالأمم المتحدة بين نطاق عريض من الجماهير.

٢٦٩ - واستمر طوال العام الماضي مد الجسور مع المؤسسات التعليمية، مع إقامة شراكات جديدة مع الجامعات والمدارس الأخرى. وكان من نتائج جهود التواصل تلك عودة أعداد الزائرين المشتركين في الجولات المصحوبة بمرشدين بالمقر إلى مستويات ما قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حيث وصل عددهم إلى ٣٦٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٤. وتحققت أكبر زيادة في عدد الطلاب المشتركين في جولات المجمع. وهم الآن يشكلون نسبة ٤٢ في المائة من مجموع عدد الزائرين. ولتسليط الضوء على العيد الستيني لإنشاء المنظمة، اضطلعت إدارة شؤون الإعلام بحملات ترويجية جديدة لتشجيع المدارس على الاشتراك، في الجولات والتفاعل مع المنظمة بسبل إبداعية أخرى.

٢٧٠ - وتم اختيار موقع الأمم المتحدة الشبكي الخاص للطلاب المسمى ''موقع الحافلة المدرسية على الإنترنت''، بوصفه أحد أفضل المواقع للمدرسين البالغ عددها ١٠١ موقع. ويستضيف ذلك الموقع حاليا أكثر مواقع الشبكة شمولا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وهو الموقع الذي أنشئ خصيصا للجماهير الأحدث سنا. كما أطلق برنامج جديد باسم ''أنباء سريعة عن الجمعية العامة''، يوفر معلومات عن أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للجمهور الأحدث سنا. ويجري أيضا توزيع الأفلام الوثائقية ومواد برنامج ''الأمم المتحدة تعمل'' الذي يبث على الشبكة والحائز على جوائز على المدارس والمربين.

٢٧١ - وسيشجع الإصلاح الداخلي لمكتبة داغ همرشولد الجاري حاليا، ثقافة إدارة المعارف في جميع أنحاء المنظمة، وسيزيد من فعالية أنشطة المكتبة وخدماتها ونواتجها، وسيجعلها أكثر اتساقا مع غايات المنظمة وأهدافها.

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

٢٧٢ - دخلت الشراكة الناجحة بين صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة عامها الثامن في آذار/مارس ٢٠٠٥. ومنذ إنشاء تلك الشراكة في عام ١٩٩٨ إلى نهاية عام ٢٠٠٤، تم تخصيص ما مجموعه ٦٣٧ مليون دولار لتمويل ٣٢٤ مشروعا لها أنشطة في ١٢٢ بلدا وتشترك فيها ٣٧ منظمة من منظمات الأمم المتحدة. ووصل المبلغ التراكمي للتمويل المشترك من شركاء التمويل الآخرين، مثل المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين، ٢٣٧ مليون دولار، أو أكثر من ثلث المجموع. وغطت المشاريع المجالات البرنامجية التالية: صحة الطفل؛ والسكان والمرأة؛ والتنوع البيولوجي؛ والطاقة المتجددة وتغير المناخ؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

٢٧٣ - وواصلت الشراكة بين مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية تركيزها على جمع الأموال لأغراض المنح وعلى رواية قصة البرامج والمشاريع وأعمال الأمم المتحدة بصفة عامة. واستمرت مؤسسة الأمم المتحدة في توفير منبر هام للدعوة باسم المنظمة، بما في ذلك تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ومساهمات المؤسسة متاحة للاستخدام بطرق لا تتاح بها الأموال الأساسية للمنظمة - مما يفتح مجالات للتجديد والإبداع. واستجابة لدعوة المؤسسة إلى تقديم منح مناظرة ومنح للتحدي، تقدم شركاء جدد للتعاون وعزز الشركاء الحاليون من مساهماتهم في قضايا الأمم المتحدة مثل تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٧٤ - وتأسيسا على سلسلة من المبادرات الإبداعية، استضافت مؤسسة الأمم المتحدة، والتحالف من أجل اقتصادات مسؤولة بيئيا، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، مؤتمر القمة الثاني لمؤسسات الاستثمار بشأن المخاطر المناخية في أيار/مايو ٢٠٠٥. وجمع مؤتمر القمة بين مديري الصناديق الدولية للمعاشات التقاعدية، والمسؤولين الحكوميين، والمديرين التنفيذيين للأعمال التجارية، وأمناء الخزانة المسؤولين بصورة جماعية عن إدارة أصول قيمتها أكثر من ٥ تريليونات دولار - مع المنظمات غير الحكومية وكبار موظفي الأمم المتحدة لاستطلاع الصلة بين المخاطر المناخية والمسؤولية الائتمانية. واختتمت القمة أعمالها بتوجيه نداء من أجل العمل على إدارة المخاطر المناخية واقتناص الفرص.

٢٧٥ - وأدى الاهتمام المتزايد من جانب القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة بأعمال الأمم المتحدة إلى حدوث زيادة كبيرة في الاستفسارات عن الشراكات مع كيانات منظومة الأمم المتحدة: حيث يتلقى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ما متوسطه خمسة استفسارات موضوعية كل أسبوع من الشركات والمؤسسات وفرادى الخيّرين والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني. ويعمل مكتب صندوق الشراكات الدولية حاليا بوصفه مركز خدمات مجمعة لإتاحة فرص لتكوين شراكات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية. وساعد على إنشاء تحالفات ابتكارية مع عدد من المؤسسات والشركات بما في ذلك: دوميني، وفودافون، والغرفة التجارية بالولايات المتحدة. ويسر صندوق الشراكات الدولية إقامة شراكة بين منتجي فيلم Hotel Rwanda ''فندق رواندا''، ومؤسسة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشأ الصندوق الدولي لرواندا، لتوجيه الأرباح من الفيلم والصناعة الترفيهية إلى المساعدة في تحقيق الانتعاش والمصالحة في البلد.

٢٧٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استضاف صندوق الشراكات الدولية مناسبة لأعضاء مركز المؤسسة الأوروبية لتشجيع توثيق التعاون بين المؤسسات الأوروبية والأمم المتحدة. كما أطلق صندوق الشراكات الدولية مبادرة مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النوابغ، بالتعاون مع مركز تطوير التعليم، لتسخير قوة الشباب الموهوب تقنيا على النطاق العالمي. واستجابة لكارثة التسونامي التي وقعت في المحيط الهندي، وفرت مؤسسة الأمم المتحدة مبلغ ٥ ملايين دولار من أموالها الأساسية، وتمكنت بدعم من صندوق الشراكات الدولية من حشد مبلغ إضافي قدره ٣٥ مليون دولار من طائفة من الشركاء، بما في ذلك جمعية الصليب الأحمر الأمريكية.

٢٧٧ - وأتاحت السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية (٢٠٠٥)، فرصة مفيدة لصندوق الشراكات الدولية للترويج لمشاريع تنفذ على المستوى الميداني باستخدام الرياضة كأداة للتنمية، كما تواصل تقديم الدعم إلى ممثلي الخاص المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام.

خدمات المشاريع

٢٧٨ - كان عام ٢٠٠٤ عاما لمواصلة التحول والانتعاش بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واستمر العمل في إعادة مواءمة هيكل المكتب لتقريب الخدمات إلى العملاء، وبُدئ في الاضطلاع ببرنامج شامل لتحسين الأوضاع المالية وإطار الرقابة الداخلية وتنسيق عمليات وتكنولوجيات الأعمال التجارية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء والأسواق بأسلوب يتسم بفعالية التكاليف والكفاءة. وشهد المكتب تزايدا في الطلب على خدماته، ولا سيما خدمات إدارة المشاريع الداعمة للأنشطة البرنامجية المعقدة المنفذة على نطاق واسع في حالات ما بعد انتهاء الصراع والحالات الانتقالية. ومما تجدر ملاحظته حدوث زيادة في تنوع قاعدة عملائه، ووافق المكتب التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان على قرارات لتوسيع نطاق خدمات المكتب لتشمل المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن الحكومات المضيفة، في تقديم الخدمات إلى برامج الهياكل الأساسية والأشغال العمومية.

٢٧٩ - وفيما يتعلق بالأداء في عام ٢٠٠٤، حصل المكتب على ٧٣٩ مليون دولار على هيئة أعمال جديدة تمثل أعلى مستوى لاكتساب الأعمال منذ عام ١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠٤ بلغت القيمة الكلية لتنفيذ المشاريع ٤٩٥,٢٢ مليون دولار ومجموع الإيرادات ٤٥,٢٧ مليون دولار والنفقات ٥٧,٠٨ مليون دولار. وتغطي النفقات، بالإضافة إلى التكاليف الإدارية الجارية، الاستثمارات غير المتكررة المتعلقة بالنهوض ببرنامج جديد لتخطيط موارد المؤسسات يسمى (أطلس) ينفذ بالاشتراك بين البرنامج الإنمائي/صندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، فضلا عن المصروفات المتصلة بمبادرات التغيير، لإعادة هيكلة المكتب كي يصبح مؤسسة تركز على العملاء وقادرة على الاستمرار من الوجهة المالية.

المجتمع المدني والشراكات التجارية

٢٨٠ - ما برح المجتمع المدني منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٦٠ سنة يُعد شريكا رئيسيا للمنظمة، سواء على الصعيد القطري بإيصاله المساعدات الإنسانية أو على الصعيد العالمي بمشاركته في المناقشات الحكومية الدولية. ومن الواضح أن وجود المجتمع المدني ومشاركته قد ساعدا على تعزيز مشروعية الأمم المتحدة ومساءلتها وشفافيتها.

٢٨١ - وقد حثني النمو الهائل في حجم وتأثير المجتمع المدني على مدى العقدين الماضيين أو نحو ذلك على إنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني لتقييم التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني واستخلاص الدروس منه والتوصية بُسبل تحسينه. وقدم الفريق تقريره في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/58/817 و Corr.1).

٢٨٢ - وأصدرتُ تقريرا (A/59/354) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ استجابة لتقرير الفريق أوصيت فيه بعرض تقرير الفريق على الجمعية العامة وقدمت توصيات محددة بشأن كيفية تنفيذه. وبُدئ بالفعل في اتخاذ إجراءات متابعة في عدد من المجالات. وقررت الجمعية العامة عقد جلسات استماع غير رسمية لتبادل الآراء في يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويحدوني الأمل في أن يصير ذلك اجتماعا سنويا يُعقد قبل افتتاح كل دورة من دورات الجمعية العامة مباشرة. وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتكثيف جهودها لتعزيز قدرة نظام المنسقين التابعين للأمم المتحدة على التواصل مع المجتمع المدني وغيره من الأطراف الفاعلة المحلية ذات الصلة على الصعيد القطري. وتحقيقا لهذه الغاية، شكلت المجموعة الإنمائية فريقا عاملا معنيا بالمجتمع المدني لوضع اختصاصات لمركز التنسيق مع المجتمع المدني في نظام المنسقين المقيمين ولتحديد مجموعة من الأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري تمول من صندوق استئماني يتم إنشاؤه لهذا الغرض. وأقوم حاليا ببحث سُبل ترسيخ أقدام دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية من الوجهتين المؤسسية والمالية، ولكن سيلزم بعض الوقت للتوصل إلى حل مقبول. وأخيرا أصبحت إمكانية وصول المجتمع المدني إلى الوثائق الرسمية أيسر كثيرا منذ أن أصبح نظام الوثائق الرسمية متاحا للجمهور في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢٨٣ - ومن ناحية أخرى، قررتُ عدم المضي في إنشاء مكتب الشراكة المقترح. ففي الوقت الذي حصلنا فيه على موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لإنشاء وظيفة لرئيس المكتب برتبة أمين عام مساعد، تعذر علينا جمع تبرعات كافية من المانحين لضمان قدرته على الاستمرار في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، لم تكن بعض الجهات المتوقع تعاملها مع المكتب المقترح مؤيدة بالقدر الكافي.

٢٨٤ -وإلى الآن، لم تتخذ الجمعية العامة أي قرار استجابة للتقريرين المتعلقين بالمجتمع المدني. لذلك كررت التأكيد في تقريري المقدم إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (A/59/2005)، على أنه ينبغي للجمعية أن تتواصل بصورة أنشط كثيرا مع المجتمع المدني. وإني آمل بصدق أن تتصرف الدول الأعضاء وفقا لهذه التوصيات.

٢٨٥ -وخلال العام المنصرم، استمر الاتفاق العالمي ينمو بصورة مبهرة، واتخذ في الوقت ذاته خطوات استراتيجية لتحسين إدارة النوعية. ويضم الاتفاق العالمي حاليا أكثر من ٢ ٠٠٠ شركة من عدد يربو على ٨٠ بلدا. وفي مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي الذي دعوت لعقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وكان أكبر تجمع لممثلي قطاع الأعمال والمجتمع المدني يُعقد في الأمم المتحدة، اتفق المشاركون من جميع القطاعات على أن المبادرة بلغت مرحلة تتطلب تكثيف التركيز على ضمان النوعية وإدارة العلامات التجارية والتسيير الإداري على الصعيدين العالمي والمحلي.

٢٨٦ -وتحقيقا لتلك الغاية، أتم مكتب الاتفاق العالمي، خلال السنة الماضية تنفيذ سياسته المتعلقة بالإبلاغ عن التقدم، التي يتعين بموجبها على الشركات المشاركة أن تقدم سنويا بلاغا متميزا تحدد فيه مدى تنفيذها للمبادئ العشرة وإلا تعرضت لوصفها على موقع الاتفاق العالمي على الشبكة بأنها خاملة. والهدف العام من ذلك هو زيادة الشفافية والمساءلة العامة فيما يتعلق بالمبادرة. واتصل مكتب الاتفاق العالمي مباشرة بجميع المسؤولين التنفيذيين الأوائل المشاركين بشأن هذا الشرط، كما قام بالاتصال بالشبكات القطرية العديدة لحشد المشاركين المحليين بهذا الخصوص. وللمساعدة في هذا الجهد، قام مكتب الاتفاق العالمي، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بنشر الدليل العملي للإبلاغ عن التقدم المحرز. ومع اقتراب الموعد النهائي للإبلاغ، وهو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كان أكثر من ٨٠ في المائة من الشركات الكبيرة المشتركة في الاتفاق العالمي قد قدمت بلاغاتها - العديد منها بنوعية نموذجية. بيد أنه في الوقت ذاته لم تقدم أغلبية المشتركين - ومعظمهم من العالم النامي - بلاغاتهم حتى الآن. لذلك فإن التحدي الأكبر للتقدم إلى الأمام سيكون هو تشجيع مزيد من الشركات على إعداد هذا البلاغ الهام وفهم العراقيل التي تشمل قضايا اللغة والاختلافات الأساسية في ثقافة ومواقف قطاع الأعمال فيما يتعلق بالتنفيذ مقابل الإبلاغ. والواضح بالفعل أن الكثير من المشتركين في الاتفاق العالمي لديهم سجل باهر فيما يتعلق بتحويل المبادئ العشرة إلى ممارسة عملية، لكن ليس لديهم إدراك واضح لسبب إيلاء الاتفاق العالمي الآن هذه الدرجة من الأهمية للإبلاغ عن تلك الأنشطة. ومن ثم، يتعين علينا زيادة توضيح الأساس المنطقي لذلك، فضلا عن تزويد تلك الشركات بنموذج مُبسط لكي تتبعه عندما تبدأ هذه العملية.

٢٨٧ -وقد شهد العام المنصرم أيضا تطورات مهمة فيما يتعلق بالشبكات القطرية للاتفاق العالمي، التي يتجاوز عددها الآن ٤٠ شبكة. وعقدت حكومة المملكة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ اجتماعا رئيسيا للشبكات القطرية وافقت فيه بعض الشبكات على تشكيل هياكل رسمية للإدارة في حين فضل البعض الآخر هياكل أقل إحكاما. واتفقت

الشبكات على العمل مع المشتركين فيما يتصل بالتشجيع على إعداد بلاغات عن التقدم، وعلى أن تُصبح أكثر قوة وديناميةً فيما يتعلق بإدارة العلامات التجارية، واستقطاب مشاركين جدد، والدخول في المزيد من البرامج والأنشطة لتوسيع نطاق التنفيذ. وسيتمثل أحد التحديات للمضي قدما، حقا، في تشجيع الشبكات ''الخاملة'' على أن تختار بين أن تنشط أو أن تذوي. وخلال السنة، كانت هناك أمثلة مضيئة على نشاط بعض الشبكات القطرية. فقد عقدت مثلا شبكة مصر للاتفاق العالمي سلسلة من الحلقات الدراسية بشأن التنفيذ، في حين ساعدت جمعية الهند للاتفاق العالمي على عقد اجتماع إقليمي للاتفاق العالمي في جنوب آسيا لمدة يومين في جامشدبور، حضره أكثر من ٢٠٠ مشترك وركز على قضية الأعمال التجارية والفقر.

٢٨٨ -وفيما يتعلق بتحسين إدارة العلامات التجارية، قام مكتب الاتفاق العالمي أيضا بنشر سياسة جديدة وأكثر شمولا بشأن استخدام شعار الاتفاق العالمي، وطرح شعارا ثانيا معدلا لكي يستخدمه المشتركون والمناصرون الآخرون.

٢٨٩ -وخلال السنة، دخل مكتب الاتفاق العالمي، بناء على طلبي، المرحلة التالية من استعراض أسلوب إدارته التي شملت إعداد ورقات مناقشة تتصل بالإدارة عموما وتوزيعها على المشتركين، فضلا عن زيادة تنقيح التدابير المتعلقة بالنزاهة. وأنجزت العملية في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وفي حين سيستمر توجيه إدارة الاتفاق العالمي من مكتب الاتفاق العالمي، فإن المشتركين في المبادرة سيضطلعون بقدر أكبر من الملكية من خلال الشبكات القطرية العديدة التي أنشئت. وعلى الصعيد القطري، سيركز المشتركون على تعميق وتوسيع نطاق تنفيذ المبادئ واستخدام آليات ضمان الجودة لكفالة ترجمة الالتزامات إلى إجراءات ملموسة.

٢٩٠ - وقام مكتب الاتفاق العالمي أيضا بدور رئيسي في إعداد منشور ''مساهمات قطاع الأعمال في جهود الإغاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ: دليل توجيهي''، الذي أصدره المكتب بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مؤتمر هام عُقد في ٢٥ نيسان/أبريل، وحضره رئيس الولايات المتحدة السابق بيل كلينتون. وقد صُمم الدليل لمساعدة قطاع الأعمال في تحديد السبل الفعالة لدعم جهود الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ. وأظهرت الاستجابة لجهود الإغاثة في كارثة التسونامي، أن بمقدورنا أن نحسن أداءنا في الأمم المتحدة في المساعدة على توجيه المساعدات السخية الهائلة المقدمة من القطاع الخاص أثناء وقوع الأزمات العالمية.

٢٩١ -وفيما يتعلق بالمجالات المتصلة بقضايا محددة، أصدر مكتب الاتفاق العالمي في ٢٨ نيسان/أبريل منشورين متصلين ببعضهما هما: تمكين اقتصادات السلام: السياسة العامة لقطاع الأعمال المراعية لظروف الصراع، الذي نشره الاتفاق العالمي، وممارسات قطاع الأعمال المراعية لظروف الصراع: توجيهات للصناعات الاستخراجية، الذي نشرته منظمة الإشعار الدولية، وهي منظمة غير حكومية. وإنني أحتفي بهذين المنشورين، حيث يحث أحدهما الحكومات على تعزيز الجهود لمساعدة قطاع الأعمال على الترويج للسلام، في حين يشجع الآخر الصناعات القوية الأثر على أن تكون أكثر فعالية في تطوير الممارسات التجارية المراعية لظروف الصراع.

٢٩٢ -وخلال العام أيضا، كثف الاتفاق العالمي جهوده فيما يتعلق بالتفاعل مع الأسواق المالية. ففي إطار مبادرة ''الفوز لمن يهتم'' التي أطلقت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في مؤتمر قمة القادة، اجتمعت مجموعة من الشركات الاستثمارية الرئيسية في أفرقة عاملة خلال السنة، وستنشر في عام ٢٠٠٥ تقريرا وأداة لمساعدة المحللين الماليين على تحقيق التكامل بين العوامل البيئية والاجتماعية من أجل المساعدة على استدامة الأسواق. وفي الوقت ذاته، أطلق الاتفاق العالمي والبرنامج الإنمائي مبادرة ''مبادئ الاستثمار المسؤول''، التي تقوم حاليا بحشد جهود المسؤولين التنفيذيين الأوائل لصناديق المعاشات التقاعدية في العالم من أجل تشجيع الاستثمار المسؤول على الصعيد العالمي. وفي كلتا الحالتين، سيتمثل التحدي في أن تعتمد هذه النُهج والمبادئ التوجيهية كتلة حرجة من الأطراف الفاعلة في القطاع المالي.

٢٩٣ -كما شهد العام المنصرم بدء إصدار منشور ''Compact Quarterly'' وهو رسالة إخبارية إلكترونية تحتوي على مقالات بشأن الاتفاق العالمي ومجالات القضايا التي يهتم بها وأحدث التطورات فيها. وخلال الفترة القصيرة منذ صدورها، تتمتع الرسالة الإخبارية باهتمام قراء يتجاوز عددهم ٣ ٠٠٠ من المشتركين ومقرري السياسات وقادة الفكر من جميع أنحاء العالم.

٢٩٤ -وأخيرا، حاز مكتب الاتفاق العالمي على دعم حكومة الصين فيما يتعلق بعقد مؤتمر قمة الصين للاتفاق العالمي، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويبشر هذا المؤتمر بأن يكون حدثا تاريخيا، يجمع بين رؤساء قطاع الأعمال ورؤساء الحكومات في الصين مع قيادات الشركات الأجنبية والمنظمات الأخرى من أجل تشجيع المواطنة المسؤولة للشركات في الصين وغيرها.

٢٩٥ -كما شهد العام المنقضي أعمالا محددة تتعلق بمتابعة تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، المعنون ''تشجيع مباشرة الأعمال الحرة: تسخير الأعمال التجارية لصالح

الفقراء''، الذي عرض في آذار/مارس ٢٠٠٤ تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعلن إصدار التقرير رسميا في أكثر من ٣٠ بلدا، حيث حظي باهتمام رؤساء الدول، ومقرري السياسات الرئيسيين، والحكومات المحلية، والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص، على المستويين الأجنبي والمحلي على السواء. وأعقب إصدار التقرير عقد سلسلة من حلقات العمل وإنشاء مشاريع جديدة، ومبادرات محددة تُجسد التوصيات الواردة في التقرير. كما شهد العام التوسع في مبادرة النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة، وهو برنامج رئيسي يأخذ ما ورد في تقرير اللجنة من نتائج ويدفع بحافظة الاستراتيجيات الابتكارية قدما عند ملتقى الأسواق والتنمية. وهذه المبادرة، المستوحاة من حوار السياسات الذي أجري في عام ٢٠٠٢ في إطار الاتفاق العالمي بشأن المؤسسات التجارية والتنمية المستدامة، من شأنه أن ييسر إيجاد حلول مشاريعية بقيادة قطاع الأعمال تستهدف الحد من الفقر. كما قامت المبادرة بتجميع حافظة تضم ١٥ من المؤسسات التجارية العالمية الرائدة، وساعدت على مواصلة دفع توسعها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. واسترشادا بالتقارير التي صدرت مؤخرا عن المحفل الاقتصادي العالمي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولجنة أفريقيا باعتبارها إسهاما رائدا في العلاقة بين المؤسسات التجارية والتنمية، أتطلع إلى مواصلة نموها بتشجيع اتباع نهج ابتكارية للنهوض بالأهداف الإنمائية للألفية.

خاتمة

٢٩٦ - تُغطي الأنشطة الوارد بيانها في هذا التقرير نطاقا عريضا من القضايا التي لها تتصل مباشرة بشعوب العالم، من السلام والأمن إلى التنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي جميع هذه المجالات، تستجيب الأمم المتحدة بأسلوب ابتكاري لاحتياجات المجتمع الدولي الدائمة التغير. وتمثل المنظمة رمزا وأداة لالتزامنا المشترك بالعمل معا من أجل تحقيق أهداف مشتركة. وبالرغم من عدم كمال الأمم المتحدة فإنها تجسد أمل البشرية في تحقيق نظام عالمي يسوده السلام والعدل.

٢٩٧ - ومن المهم، في هذا العام الذي يصادف العيد الستيني للأمم المتحدة، أن نعترف بالإنجازات العديدة التي حققتها المنظمة منذ تأسيسها في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥. لكن العام يجب أن يكون أيضا فرصة للتأمل في الكيفية التي يمكننا بها تحسين الوفاء بواجباتنا ومسؤولياتنا. إن التغيير ليس أمرا جديدا على المنظمة، ولم يكن التغيير في أي وقت من الأوقات أهم مما عليه هو الآن. وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، ستكون الفرصة متاحة أمام زعماء الدول الأعضاء لاتخاذ قرارات جريئة لجعل عالمنا أكثر عدلا وأكثر حرية، أكثر ازدهارا وأكثر أمنا، ولتعزيز الأمم المتحدة. وإنني على ثقة من أنهم سيكونون على مستوى المناسبة من أجلنا نحن، ومن أجل الأجيال المقبلة.

190805 190805 05-45323 (A)
0545323